جمهوريّة العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة كربلاء/ كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللغـة العربيـّة

أثرُ المعنى في التّوجيهِ النّحويّ في كتابِ الخزانةِ للبغداديّ (ت 1093هـ)

إيناس حمزة سلطان الأعرجيّ

إلى مجلسِ كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلّبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها / لغة

إشراف
الأستاذ الدكتور
مكّي محي عيدان الكلابيّ

2023م 1445هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء : 113

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد رسالة الطالبة (إيناس حمزه سلطان آل إلهية) الموسومة بـ(اثر المعنى في التوجيه النحوي في كتاب الخزانة للبغدادي "ت 1093هـ")، قد جرى تحت إشرافي، في جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانيّة/ قسم اللغة العربية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها/ لغة

التوقيع

أ.د. مكي الكلابي

التاريخ ٢٩/ ٨ / 2023

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

رئيس قسم اللغة العربية

رئيس لجنة الدراسات العليا

التوقيع

أ.د. ليث قابل الوائلي

التاريخ / /2023

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الاطروحة الموسومة (**اثر المعنى في توجيه النحوي في كتاب الخزانة للبغدادي (ت 1093 هـ)**) التي قدمتها الباحثة (**ايناس حمزة سلطان الاعرجي**) في محتوياتها وفيما لها علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها / اللغة بتقدير ( ) .

التوقيع :

الاسم: أ.د سلام موجد خلخال

رئيساً

التاريخ : /٩/١١/2023

التوقيع :

الاسم : أ..د جنان منصور كاظم

عضواً

التاريخ : ٢٠/ ١ / 2023

التوقيع :

الاسم : أ..د محمد حسين علي زعين

عضواً

التاريخ : /٩/١١/2023

التوقيع:

الاسم :أ.م.د محمود عبد حمد شامي

عضواً ومشرفاً

التاريخ: / / 2023

الاسم : أ.م.د رافد ناجي وادي

عضواً

التاريخ : ٩٠ /١١/2023

الاسم :أ..د مكي محي عيدان

عضواً ومشرفاً

التاريخ: ١٧ /١١/2023

مصادقة مجلس الكلية :

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء في على قرار لجنة المناقشة .

الاستاذ الدكتور صباح واجد علي .

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة كربلاء

التاريخ: ٢٥/١١/2023

الإهـــــــداء

إلى قتيل الظماء ، وغريب الغرباء ..

الإمام الحسين (عليه السلام)

وإلى الآخذ بثأره ، وناصر دين الله ، ومعز الأولياء..

الإمام الحجة المنتظر (عجل الله فرجه)

إلى العينين اللتين سهرتا تراقبني ...

إلى ينبوع الحنان ... أبي و أمي

إلى زوجي الغالي **أبي ظافر** الذي شاركني أعباء هذه الرحلة .

إلى أصحاب الفضل بعد الله أساتيذي في قسم اللغة العربيّة ، أنتم النور للبصر

أهدي إليهم ثمرة عملي هذا.

الباحثة : إيناس حمزة

الشكر والعرفان

أودّ أن أتقدّمَ بوافر الشكر ، وعظيم الامتنان لكلِّ من جاد عليّ بفضله ، ومـــدّ لي يد العون ، وساعدني في إنجاز هذه الأطروحة ، والشكر موصول إلى عمادة كلية التربيـة ؛ متمثّلـةً بعميـدها الأسـتاذ الـدكتور(حسـن حبيـب الكريطـيّ) ، ومعاونيـه ؛ لعنايتهم بطلبة الدراسات العليا ، فلهم جزيل شكري وتقديري .

كما أشكرُ أستاذي الفاضل ، وصاحبَ الفضلِ الأكبر ، الأستاذ الدكتور : مكّي محي الكلابيّ ، المشرف على هذه الأطروحةِ ؛ فقد كان لآرائه القيّمةِ أثرٌ كبير فيها ، فأحسنَ الله له جزاءَ الثواب .

وأشكر رئيس قسم اللغة العربية ، الذي لطالما سهّل لي العمل وكان لي الأستاذ والأخ الرائع ، الأستاذ الدكتور **ليث قابل الوائليّ** ، وأعضاء الهيأة التدريسيّة ، الـــذين لم يبخلوا عليّ يوماً بما مَنّ الله عليهم من العلم ، فلهم خالص الدعاء إلى الله تعـــالى بدوام الصحة والعافية ، وشكري الجزيل أيضاً إلـــــى زملائي وزميلاتي الأعـــزاء في مرحلة الدكتوراه وفاءً لصحبتهم .

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	أ ـ ج
التمهيد : المعنى وأهميّته في اللغة وكتاب الخزانة	1-32
المعنى النحوي	1
أثر الإعراب في فهم المعنى	5
تعدد المعاني وعلاقته بتعدد أوجه الإعراب	8
علاقة الإعراب بالمعنى	16
كتاب الخزانة للبغدادي	22
الفصل الأول : أثر المعنى في توجيه الإعراب في الأسماء	25-78
الاختلاف في حقيقة الإعراب	25
أهميّة الإعراب وتأثّره بالمعنى	27
المبحث الأول : مرفوعات الأسماء	33
أوّلا : المبتدأ والخبر	33
اسم (كان)	41
خبر (إنّ)	47
ثانيا : الفاعل	53
ثالثا : نائب الفاعل	60
المبحث الثاني : منصوبات الأسماء	65
المفعول به – المفعول له – المفعول المطلق – المفعول معه	65
الحال	69
المفعول له	72

التمييز	76
الفصل الثاني : أثر المعنى في توجيه الإعراب في الأفعال	79-118
الأفعال	79
الجملة الفعليّة المقيّد فعلها	81
المبحث الأول : الجملة الفعلية المقيد فعلها بسابقة	82
التقييد بحروف النصب	85
التقييد بحروف الجزم	86
المبحث الثاني : الجملة الفعلية المقيدة بلاحقة	93
أولا : التقييد بالمفعول به	93
أثر ذكر المفعول به مع الفعل	94
أثر حذف العامل في المفعول به	98
ثانيا : التقييد بالمفعول المطلق	102
ثالثا : التقييد بالمفعول فيه	106
رابعا : التقييد بالمفعول له	111
خامسا : التقييد بالمفعول معه	115
الفصل الثالث : أثر الحمل على المعنى في توجيه الإعراب	119-155
المبحث الاول : الحمل على الموافقة	119
مفهوم الحمل في اللغة	119
النيابة لغة واصطلاحا	121
نيابة المضارع مناب الماضي	123
مجيء اللام حملا على معنى اليمين	124
قيام الحرف مقام الاسم	126
التضمين	127

أثر التضمين في اختلاف حرف التعدية	128
أثر التضمين في تغيير معنى حرف التعدية	129
أثر التضمين في التعدية إلى المفعول الثاني	132
أثر التضمين في تصحيح حرف الزيادة	134
تضمين اسم الفعل (بله) معنى الاسم (كيف)	135
تضمين (كم) معنى الاستفهامية أو الخبرية	136
عودة الصمير حملا على المعنى	138
المبحث الثاني : الحمل على المخالفة	140
تذكير المؤنث	141
تذكير المؤنث في عودة الضمير	143
تأنيث المذكر	145
حمل المثنّى على الإفراد في المعنى	149
الحمل على معنى الجمع	154
الخاتمة وأبرز نتائج البحث	156
المصادر والمراجع	159
الملخّص باللغة الإنكليزيّة	a-b

المـــقدّمـــــــــــةُ

المقدّمـــــةُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا على نعمه ظاهرة وباطنة ، والصلاة والسلام على خير الخلق محمّد ، وآله الأطهار ، وبعدُ

تُعدُّ ظاهرة التوجيه النحويّ من أبرز آليّات التحليل النحويّ التي رافقت مسار اللغة العربية ، قديما منذُ أن أدركَ الأوائلُ قيمتَها في فهم القرآنِ ، واستمرَّ الحالُ حتّى وقتنا المعاصر ، وقد اختلفَت منطلقات التوجيه بحسب الخلفية التي ينتمي إليها صاحب التوجيه ، وبحسب المدرسة التي تقوم بالتوجيه بناءً على طريقة فهمها للغة العرب ، فمنهم من التزم بالتركيب طريقا وحيدا للتوجيه الإعرابي ، في حين توجّه آخرون للمعنى ، ومن ثَمَّ انطلقوا منه في توجيه الإعراب للنصوصِ ، ولا نكاد نجد بابا من أبواب اللغة إلّا ونجدُ فيه توجيها معيّنا للأحكام الإعرابية التي ترافق اللغة في إطارِ التفسير ومعرفةِ المعنى .

ومن أهمّ المؤلّفات التي ضمّت آراءَ العلماء في ذكر أثر المعنى من أجل توجيه الإعراب ، واخذه بالحسبانِ بوصفه طريقا مهمّا في فهم كلام العرب ومقاصدهم هو كتابُ (خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب) ، لمؤلّفه عبد القادر بن عمر البغداديّ المولود في بغداد عام 1030 هـ ، والمتوفّى بمصر عام 1093 هـ ، وقد ألّف مادّة الكتاب من نصوص نادرة وأمثال العرب بدقة وعناية فائقتين ، ويُعدُّ هذا الكتابُ شرحا لشواهد رضيّ الدين الاستراباديّ (ت 684هـ أو 688هـ) على الكافية ، وعدّتها (957) شاهدًا ، كما اشتملت مقدّمة خزانة الأدب على تنويه بإهداء هذا السفر إلى السلطان محمّد خان بن إبراهيم خان العثمانيّ ، ثم بترجمة شارح الكافية الرضي الاستراباديّ ،

الذي وصفَه البغداديّ في مقدّمة الخزانة قائلا : ((الرضيّ الإمَام الْمَشْهُور صَاحب شرح الكافية لابنِ الحَاجِب الذِي لم يؤلّف عَلَيْهَا بل وَلا في غَالب كتب النَّحو مثله جمعا وتحقيقا وَحسن تَعلِيل ، وَقد أكبّ النَّاس عَلَيْهِ وتداولوه وَاعْتَمدهُ شُيُوخ الْعَصر فَمن قبلهم فِي مصنفاتهم ودروسهم وَله فِيهِ أبحاث واختيارات جمة ومذاهب ينْفَرد بهَا)) ، ثُمَّ إنّ الشرح يحظى بأهميّة علمية كبيرة كانت منطلقا للإضاءات والتوجيهات التي انطلق منه البغداديّ في الخزانة ، وقد وصف شرح الكافية بقوله : ((وإن شرح الكافية للعَالم الكَامِل نجم الأَئِمَّة وفاضل الْأمة مُحَمَّد بن الْحسن الرضيّ الاسترابادي تغمّده الله بغفرانه وَأَسْكَنَهُ بحبوحة جنانه كتاب جليل الْخطر مَحمُود الأَثر يحتوى من أصُول هَذَا الفَنّ على أمهاتها وَمن فروعه على نكاتها قد جمع بَين الدَّلَائِل والمباني وتقريرها وَبَين تَكْثِير الْمسَائِل والمعاني وتحريرها وَبَالغ فِي توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات حَتَّى فاق ببيانه على أقرانه وَجَاء كِتَابه هَذَا كعقد نظم فِي جَوَاهِر الحكم بزواهر الْكَلم)) .

هذه الأهمية انعكست على الخزانة حتّى صار مرجعا موسوعيا شاملا لتلك الأصول مع شرحها وترجمة أصحابها وما أضافه من تتمّات على ما أورده سلفه من العلماء ، حتّى وصفه عبد السلام هارون بأنّه الكتاب الذي خلّدَ اسمَ البغداديّ ، وهو أعلى موسوعة في علوم العربية وآدابها حيث شحنه بالنصوص النادرة وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فُقدت أو اندثرت ، وقد استمرّ في تأليفه ستّ سنوات على ما ذكره في المقدّمة ، إذ كان حريصا على إثبات تواريخ كتبه قائلا : ((وكان ابتداء التأليف بمصر المحروسة في غرّة شعبان من عام 1073 هـ ، وانتهاؤه في ليلة الثلاثاء الثاني والعشرين من جمادى الآخرة من سنة تسع وسبعين 1079 هـ ، فتكون مدة التأليف ست سنين)) .

وكتاب الخزانة من الكتب الضخمة ، وقد طبع للمرة الأولى في مطبعة بولاق عام 1299 هـ ، أما الطبعة الرابعة والأخيرة فقد ظهرت بعناية المرحوم عبد السلام هارون في ثلاثة عشر مجلدا ، مشتملة على أبواب اللغة والفهارس المنظمة التي تسهل على الباحثين الرجوع إليها .

وإذ إنّ البغداديّ كان شديد الاهتمام بالمعنى النحويّ وأثره في بيان الأوجه الإعرابية ؛ فقد انصبّت غاية الباحثة في هذه الدراسة على الكشف عن مدى اعتماد البغداديّ على المعنى في تحليله النحويّ في خزانة الأدب ، عن طريق تعليقه على الشواهد بوصف المعنى أساساً مهماً من الأسس التي تتحكم بالتوجيه النحويّ لكلام العرب ، كما أنّه في جميع توجيهاته واستدراكاته لم يكن ينطلق من اجتهاده الشخصيّ ، بل كان مقتفيا أثر علماء الصناعة متأدبا معهم ، ولم يكن مجرّد ناقل لآراء من سبقه مع احترامه الكبير لهم ، بل كان ناقلا تارة وناقدا ومناقشا تارة أخرى ، باحثا عن المعنى الآخر والوجه الآخر المنتج والمفسّر لكلام العرب .

من هنا قام البحث بتقفّي تلك الآراء التي ناقش فيها البغداديّ الوجه الآخر انطلاقا من المعنى الذي يقوم بتوجيه الإعراب ، وكانت آراؤه مستقلّة في شرحه للأبيات ، ولقد وضعت الباحثة خطّة دراستها المسبوقة بالمقدّمة والتمهيد الذي أجمل فيه بيان المعنى وقيمته في توجيه الإعراب ، والعلاقة بين تعدّده وأثر ذلك في تعدّد الأوجه الإعرابيّة في الشواهد على النحو التالي :

الفصلُ الاوّل (أثر المعنى في توجيه الإعراب في الأسماء) ، واشتمل هذا الفصل على مبحثين ، الأوّل تناولت فيه أثر المعنى في توجيه الإعراب في الأسماء المرفوعة ، وفي المبحث الثاني حصل الأمر نفسه مع منصوبات الأسماء . أمّا الفصل الثاني فقد خُصّص لـ (أثر المعنى في توجيه الإعراب في الأفعال) ، وفيه مبحثان ،

الأوّل في الجمل الفعليّة المقيّد فعلها بسابقة ، والمبحث الثاني كان في الجمل الفعليّة المقيّد فعلها بلاحقة . وآخر الفصول وهو الثالث تضمّن دراسة (أثر الحمل على المعنى في توجيه الإعراب) ، وفيه مبحثان ، الأوّل في الحمل على الموافقة ، والثاني في الحمل على المخالفة ، وتلت هذه الفصول خاتمة وأبرز نتائج البحث ، لخّصتُ فيها ما ظهر من نتائج في الدراسة .

وقد فرضت المادّة على الباحث أن ينهج في كشفه المنهج الوصفيّ التحليليّ ، ويُتابع ذلك المنهج المقارن ؛ لتكتمل صورة البحث وتُستوفى جوانبه ، وقد واجهَت الباحثة صعوبات متعدّدة أبرزها سعة المادّة ، فقد اتّسع استقصاء الأساليب وتحليلها ، فإنّ هذا الأمر ليس باليسير ، فقد كنتُ أقرأ تلك الأبيات الشعرية في كتاب الخزانة ، وكلّ مرّة احتاج في القراءة إلى صبر وأناة ومعاودة الفكر قبل إصدار الحكم ؛ حتّى لا يزلّ القلم . ثمّ نبيّن أنّ البحث في مساراته اعتمد على مصادر رصينة قديمة وحديثة ، فمن القديم على سبيل المثال كتاب سيبويه ، والخصائص لابن جني ، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباريّ ، ومغني اللبيب لابن هشام وغير ذلك ، أمّا من مصادر المحدثين كتاب الدكتور تمّام حسّان (اللغة العربيّة معناها ومبناها) ، والنحو الوافي لعبّاس حسن ، وإشكاليّة المعنى في الجهد التفسيريّ للدكتور نجاح فاهم العبيديّ . ومع ذلك رفدنا البحث بمجموعة من الرسائل الجامعيّة ، مثل (الحمل على المعنى في شعر المتنبّي) للباحثة دموع عبّاس كزار في جامعة كربلاء .

وختاما أقدّم جزيل الشكر والامتنان إلى مشرفي الفاضل الدكتور مكّي الكلابيّ لما قدّمه لي من عون في عملي هذا ، والشكر موصول إلى أساتيذ قسم اللغة العربيّة رئيسا وتدريسيّين ، وأوفر الشكر للجنة المناقشة الأفاضل على ما أهدوه لي من ملاحظ سديدة قوّمت العوج ، وبعدُ أقول : إنّ هذا البحث محاولة متواضعة ، وهو ثمرة جهدي

، فإن أصبتُ فيه ،احسنتُ فبتوفيق من الله ، وذلك هو المبتغى ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي الأمارة بالسوء ، وحسبي أنّي إنسان أخطئ وأصيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين ، محمّد وآله الطيبين الطاهرين .

التمهيـــــــــــــــــد

المعنى وأهمّيّته في اللغةِ وكتاب الخزانة

- المعنى النحويّ
- أثر الإعراب في فهم المعنى
- تعدّد المعاني وعلاقته بتعدّد أوجه الإعراب
- علاقة الإعراب بالمعنى
- كتاب الخزانة للبغداديّ

التمهيد .....

أوّلًا : <u>المعنى النحويّ</u> :

يمثّلُ المعنى النحويّ للغة الهدفَ والغاية المبتغاة لطرفي الكلام في أثناء عملية الاستعمال ، أيًّا كان مجال الاستعمال ؛ فالكلمات والتراكيب والنصوص غايتها المعاني والأثر الدلاليّ الإبلاغيّ ؛ لذا لا يستطيع باحث في الدرس النحويّ أن يُنكرَ أثر المعنى والسياق في توجيه الإعراب ولاسيما عند تعدد أوجهه ، أ وَ ليس الإعراب جزء المعنى ؛ فإذا صحّ المعنى صحّ الإعراب كما يقولون ، حتّى أن بعضهم قال :

أولُ واجبٍ على مَن أعربا فهــمُ الكلامِ مفــرداً مركّبا

فَرَعْيُه لظــاهرِ الصناعـة ويُهْمِل المعنى من الشناعة

وإذا كان للمعنى كما ذكرنا أثره في توجيه الإعراب فإنّ الإعراب يُعدُّ عاملا مهمّا في تحديد دلالة التركيب ، فبه نستطيع أن نميّزَ صحّة المعنى من خطئه ومن دونه تتشابه المعاني وتداخل الدلالات ؛ لذا كان لابدَّ من إدراك أهمية الإعراب في إيضاح المعنى والإفصاح عمَّا يقصده المتكلِّم والتأكيد على مكانة الإعراب في الدَّرس اللغوي باعتباره واحداً من أبرز الأدلة التي تساعد على إيضاح المعنى وإزالة اللبس ؛ فالإعراب فرع عن المعنى ، وهذا يؤكِّد – بما لا يدعُ مجالاً للشَّك – أنَّ نظرة النُّحاة كانت توائم بين المعنى و الصناعة النَّحويَّة .

ولقد أولى علماء النحو العربيّ توضيح معاني الكلمات والكلام وتفسير المراد منه عناية كبيرة ، لذا يمكنُنا أن نقول إنّ هذه القضية شَخَصَت أمامَ أبصارهم منذ قيام أبي الأسود الدُّؤليّ (ت 69هـ) بنقط المصحف الشَّريف ، فقد جعل تلك النُّقَطَ دلالاتٍ على رفع الكلمة أو نصبها أو جرِّها ، وما يتبع ذلك من معانٍ وظيفيَّة ، وكان منهج أئمة اللغة في تدوين مصَّنفاتهم للمرحلة الأولى من هذا العلم يراعي جانب المعنى

ويجعله عنصراً أساسيا في تدوين قواعد اللغة[1] ، ويثبت ذلك قول أبي عمر الجرميّ (ت225هـ) : أنا مذ ثلاثين سنة أُفتي النَّاسَ في الفِقْهِ من كتاب سيبويه .

وتجد هذه العبارة صداها عند أبي إسحاق الشاطبي (ت790هـ) الذي يقول معقِّباً : ((وكتاب سيبويه يُتَعلَّمُ منه النَّظرُ والتفتيشُ ، والمرادُ بذلك أنَّ سيبويهِ وإن تكلَّم في النَّحو، فقد نبَّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ، ولم يقتصر فيه على بيان أنَّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك ، بل هو يُبيِّن في كلِّ باب ما يليق به ، حتَّى إنَّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصّرفات الألفاظ والمعاني ، ومن هنالك كان الجرميّ على ما قال ، وهو كلام يروى عنه في صدر كتاب سيبويه من غير إنكار))[2] .

وفي كتاب سيبويه (ت180هـ) دليلٌ واضح على أنّ النحو العربيّ منذ نشأته كان مهتمًّا بالمعنى ؛ فالكتاب تُنبئ أبوابُه عن الغرض الذي من أجله وُضعَ ، فمن أبوابه مثلاً : (باب اللفظ للمعاني) ، الذي يقول فيه : ((اعلم أنَّ من كلامهم : اختلافَ اللفظين لاختلاف المعنيين واختلافَ اللفظين والمعنى واحد ، واتفاقَ اللفظين واختلاف المعنيين))[3] ، و(باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى)[4].

ومن أمثلة اهتمام سيبويه بالمعنى ما ذكره من عدم جواز مجيء اسم (كان) وخبرها نكرتين ، قالَ : ((وإذا قلت : (كان رجلٌ ذاهباً) فليس في هذا شيءٌ تُعْلِمُه كان جَهِله، ولو قلت : (كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً) حَسُن ؛ لأنَّه قد يَحتاجُ إلى أن تُعلِمَه

(1) ينظر : الشعر والشعراء ، ابن قتيبة : 707 .
(2) الموافقات ، أبو إسحاق الشاطبيّ : 5 / 54 .
(3) الكتاب ، تح : عبد السَّلام هارون : 24/1 .
(4) المصدر نفسه : 216/1 .

أنَّ ذلك في آل فلان وقد يَجْهلَه ، ولو قلت : (كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً) لم يَحسنْ ؛ لأنَّه لا يُستنكَر أن يكون في الدنيا عاقلٌ وأن يكون من قوم . فعلى هذا النَّحو يَحْسُن ويَقْبَح))[1] ، بينما يردف المبرد (ت 285هـ) قائلاً : ((ألا ترى أنَّك لو قلت : (كان رجلٌ قائماً) و(كان إنسانٌ ظريفاً) لم تُفد بهذا المعنى ؛ لأنَّ هذا ممّا يعلم النَّاس أنَّه قد كان وأنَّه ممّا يكون ، وإنَّما وُضِعَ الخبر للفائدة))[2] .

وتتابعت جهود العلماء في اهتمامهم بالمعنى وتجلَّت على نحو خاص في بحوثهم اللغوية والنَّحويَّة ، وفيما صنّفوه من كتب في معاني القرآن ومجازه وإعرابه ، وفيما صنَّفوه من معجمات لتفسير معاني الألفاظ وبيان وجوه معاني القراءات ودراسة الوجوه والنَّظائر[3] ، ونرى ابن جني (ت392هـ) يؤكِّد عناية العرب بالمعنى ، فقد عقد باباً بعنوان : (باب في الرَّد على من ادَّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) . وممّا قالَ فيه : ((اعلم أنَّ هذا الباب من أشرف فصول العربيَّةِ وأكرمِها ، وأعلاها ، وأَنزهِها . وإذا تأمَّلتَه عرفتَ منه وبه ما يُؤْنِقُكَ ، ويذهب في الاستحسان له كلّ مَذهب بك ، وذلك أنَّ العرب كما تُعنى بألفاظها فَتُصْلِحُها وتهذِّبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها ، ... فإنَّ المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأفخم قدراً في نفوسها ... فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها ، وحَمَوا حواشيها وهذَّبوها ... فلا تَرَينَّ أنَّ العناية إذ ذاك إنَّما هي بالألفاظ ، بل هي عندنا خِدمةٌ منهم للمعاني ، وتنويه بها وتشريف منها))[4] .

---

(1) الكتاب : 54/1 .

(2) المقتضب : 4 / 88 .

(3) الفهرست ، ابن النديم : 37 وما بعدها .

(4) الخصائص ، تح : محمد علي النجار : 215/1-217 .

وتجلَّى اهتمام النّحاة بالمعنى في طرائق تفكيرهم النَّحوي ، وبرزَ ذلكَ في بحثهم في الإفراد والتثنية والجمع ، التأنيث والتذكير ، وبحثهم في دلالات الأحوال الإعرابيَّة المختلفة ، وتمييزهم بين دلالات الجمل الاسميَّة والفعليَّة وأساليب الكلام بما يشتمل عليه من معانٍ دقيقة تختصُّ بكلٍّ منها .

وعناية النَّحويين واهتمامهم بالمعنى جعلهم يهتمون بدراسة الأدوات أو الرَّوابط التي بين المفردات والجمل ، وقد تناولها المحدثون أيضًا ، وأفردوها بتصانيف خاصّة[1] ، ويرجع اهتمامُ النَّحويين بدراسة هذه الأدوات إلى ما لها من أهمية كبيرة في فهم أساليب اللغة وإدراك أسرارها وبيان روعتها وتوقُّف المعنى عليها ، يقول المراديّ (ت749هـ) : ((لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنيَّاً أكثرُها على معاني حروفِهِ صُرِفَت الهممُ إلى تحصيلها ومعرفةِ جُملَتِها وتفصيلها وهي مع قلَّتها وتيسُّر الوقوف على جملتها قد كثر دورها وبَعُدَ غَورُها ، فعزَّت على الأذهان معانيها ، وأبتِ الإذعان إلّا لمن يعانيها))[2] .

ولارتباط المعنى بالتفسير النحويّ ، هذا الأمر الذي جعل ابن الشجريّ (ت 542هـ) يحلُّه محلاً حسناً ، فذكره في قائمة الوسائل التي يسلكُها النَّحويّ لتخريج تركيب ما[3] ، وسيحاول البحث إبراز أثر المعنى في توجيه الإعراب عبرَ دراسة كتاب

---

(1) ومن أشهرها : (معاني الحروف) للرّمانيّ ، و (كتاب اللامات) الزجاجيّ (337هـ) ، و(الأزهية) للهرويّ ، و(رصف المباني في حروف المعاني) للمالقيّ (702هـ) ، (الجنى الداني) للمرادي ، و(مغني اللبيب) لابن هشام (٧٦١هـ) .

(2) الجنى الداني في حروف المعاني : 19 .

(3) ينظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، دراسة تفسيرية ، محمود عبد السلام شرف الدين ، : 22 .

الخزانة للبغداديّ ؛ لأنَّ الفائدة وتمام المعنى وإيضاحه هي الغايةُ الأساسيَّة للبحث في الدَّرس النَّحويّ .

إنّ النظرية النحويّة لم تكن محضَ قوالب جامدةٍ كما زُعِم أو يُزعَم ، أو تراكيب منفصمة عن ملابسات الحال والأنظار الخارجية ، فقد التمس النحويّون معانيَ قد سُكِتَ عنها ممّا نُطِق به ، أو معانيَ لو حُملَت على ظاهر أمرها لكان المعنى المتعيّنُ منها بالضدّ ، كلّ ذلك مردُّه إلى تنبّه الدرس اللغويّ إلى أنّ هذه اللغة ، أو تلكم التراكيب ، لها سياقٌ يلفّها ، فكان السياق في النظرية النحوية محتكما رئيسا من محتكمات تعيين المعنى .

ثانيا : <u>أثر الإعراب في فهم المعنى</u> :

لمّا كان الإعراب لا يستقيم إلَّا بعد فهم المعنى ، استقرَّ في الدَّرس النَّحوي أنَّ الإعراب فرع المعنى ، والقول بأنَّ حركات الإعراب دوالٌّ على المعاني ، وهو قول أكثر النَّحويين ، يقول الزَّجاجيّ (ت340هـ) : ((إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافاً إليها ولم تكن في صُوَرها وأبنيتها أدلةٌ على هذه المعاني بل كانت مشتركة جُعلتْ حركاتُ الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني))[1]. فالحركة الإعرابيَّة علامة يميّز بها بين المعاني ، كالتَّمييز بين الاستفهام والتعجب ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وغير ذلك من أبواب النحو ، إلّا أنّها ليست القرينة الوحيدة للتمييز بين هذه المعاني ، فالقرائن الأخرى كالسِّياق والمطابقة والرُّتبة والتنغيم تُسهم كذلك في التمييز بين هذه المعاني ، ففي قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[2] دلَّ المعنى على أنَّ العلماء هم الذين يخافون الله عزَّ

(1) الإيضاح في علل النحو : 69 ، و ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : 1 / 72 .

(2) سورة فاطر : 28 .

وجلَّ ، فالعلماء الفاعل ، ولفظ الجلالة المفعول به ، فالضَّمة فرضَها معنى الجملة وكذلك الفتحة فضلاً عن عامل الفاعليَّة والمفعوليَّة[1] .

إلَّا أنَّ تركيز النُّحاة على العلامة الإعرابيَّة وعلى أثر العامل فيها من غير قرائن المعنى الأخرى لا يعني إهمالَهم لها ، بل يعود إلى إدراك النُّحاة أهميةَ الإعراب في توجيه دلالةِ التركيب باعتبار أنّ الإعراب السِّمة البارزة في نظام العربيَّة والحامل لهويتها[2] ، والأدلة التي تؤكِّد مراعاة النُّحاة لهذه القرائن – وإن لم يُنصَّ على ذلك صراحة – كثيرة ، فهذه القرائن التي أهملَها سيبويه – في التنظير لا في التطبيق – هي من الواضح الذي لا يحتاج إلى بيان ، وكان لابدَّ بداهةً من أن يتركَ ذكر القرائن المعلومة بالضَّرورة : كالصِّيغة والدَّلالة المعجميَّة والإسناد وبعض صور التَّقديم والتَّأخير وما إلى ذلك مع اعتداده عند التَّحليل بجميع قرائن المعنى دون فرق ، ففي قوله (هذا عبدُ الله منطلقٌ) الذي ذكر فيه أربعة أوجه لرفع (منطلق)[3] ، وقد ذكر من قبل وجه نصبه على الحال[4] ، كان يراعي بالضرورة الصِّيغة ، أي كونَ (منطلق) صفةً مشبَّهة باسم الفاعل كما كان يراعي الرُّتبة والتنكير والمعنى المعجمي وتضامَّ هذه الكلمة مع الكلمات الأخرى دون أن ينصَّ على ذلك ؛ لأنَّه معلوم لدى القارئ ، فإذن ثمَّة قرائن أخرى تتّخذها اللغةُ ويتَّضح عن طريقها المعنى ، وهي واضحة في قول ابن جني : ((فإن قلت : فقد تقول : ضرب يحيى بشرى ... فإذا اتّفق ما هذه سبيله ، ممَّا يخفى في اللفظ حاله ، أُلزِم الكلامُ من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن كان هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التَّصرف فيه بالتقديم

---

(1) ينظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها ، تمّام حسّان : 205 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 232.

(3) ينظر : الكتاب : 2 / 83 – 86 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 81 .

والتأخير ، نحو : أكل يحيى كمثّرى : لك أن تقدّمَ وأن تؤخّرَ كيفَ شئتَ ، كذلك ضربتْ هذا هذه وكلَّم هذه هذا ، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية والجمع جاز لك التصرف ؛ نحو قولك : أكرم اليَحيَيان البُشْرِيَيْنِ ، وضرب البشريين اليَحيون ، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس ، فقلت كلَّم هذا هذا فلم يجبه ، لجعلت الفاعل والمفعول أيهَّما شئت ؛ لأنَّ في الحال بياناً لما تعني ، وكذلك قولك : ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأمّ معروفة))[1] ، فقد ذكر ابن جني في نصِّه السَّابق خمساً من القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة التي يتَّضح من خلالها المعنى ، وهي :

1- قرينة الرُّتبة (ضرب يحيى بشرى) .

2- قرينة المناسبة المعجميَّة (أكل يحيى كمثرى) .

3- قرينة المطابقة بين الفعل وفاعله في التذكير والتَّأنيث (ضربت هذا هذه وكلّم هذه هذا) .

4- قرينة الإعراب : ألف المثنى وياؤه ، وواو الجمع (أكرم الأحمدان المحمدين ، وضرب المهملين المحمدون) .

5- قرينة الحال (الموقف) : ولدت هذه ، فالأكبر سنّاً هي الأمُّ والأصغر سنَّاً هي البنت .

ومراعاة هذه القرائن والأخذ بها بالحسبان يلمح في قول الزركشيّ (ت794هـ) : ((على النَّاظر في كتاب الله ، الكاشفِ عن أسراره ، النَّظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلِّها ، ككونِها مبتدأ أو خبرا ، أو فاعلة أو مفعولة ، أو في مبادئ الكلام أو في جوابٍ ، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير ، أو جمع قلَّة أو كثرة ، إلى غير ذلك .

(1) الخصائص : 1/ 35 .

ويجب عليه مراعاة أمور أحدها – وهو أول واجب عليه – أن يفهم معنى ما يريد أن يعربَه مفرداً كان أو مركَّباً قبل الإعراب ؛ فإنَّه فرع المعنى))[1] .

وتستوقفنا في قول الزركشيّ إشارتُه إلى صيغةِ الكلمة و هيئتها – على حدِّ تعبيره – ووظيفتها ورتبتها والمطابقة في الجملة وفي التعيين وفي العدد وفي المقام ، وهذه الأمور كلُّها تؤخذ بعين الاعتبار قبل الإقدام على الإعراب ؛ لأنَّ الإعراب فرع المعنى ، والذي يراد به المعنى الوظيفي ، ولعلَّ فيما ذكره ابن يعيش (ت643هـ) بعد حديثه عن العلامة الإعرابيَّة وأثرها في المعنى ما يؤكِّد أنَّ المعنى يتَّضح بقرائن أخرى غير الإعراب ، يقول: ((فإن قيل : فأنت تقول : ضرَبَ هذا ، وأكرم عيسى موسى ، وتقتصر في البيان على المرتبة ، قيل : هذا شيءٌ قادت إليه الضرورة هنا لتعذّر ظهور الإعراب فيهما ، ولو ظهر الإعراب فيهما ، أو في أحدهما ، أو وجدت قرينة معنويَّة أو لفظيَّة جاز الاتساع بالتَّقديم والتَّأخير))[2] .

ثالثا : <u>تعدّد المعاني وعلاقته بتعدّد أوجه الإعراب</u> :

هذه الظَّاهرة تبدو واضحة جليَّة ولا سيما في الكتب التي اختصَّت بدراسة الشَّواهد الشِّعريَّة ، إذ عرضَت آراء النُّحاة واختلافاتهم في التوجيه الإعرابيّ الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتوجيه المعنى ، وأمامَ بلاغة القرآن وأساليبه المعجزة بدَت هذه الظَّاهرة أكثرَ وضوحاً ، وربَّما يعود ذلك إلى كثرة الدِّراسات التي تناولت تفسير القرآن الكريم وإعرابه وكشف وجوه الإعجاز فيه ، ويرجع الشَّيخ محمد عبد الخالق عضيمة هذا التَّعدُّد إلى أمرين[3] :

---

(1) البرهان في علوم القرآن : 1 / 302 .

(2) شرح المفصَّل ، ابن يعيش : 1 / 197 .

(3) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 1/ 13- 14 .

أحدهما : أسلوب القرآن الكريم المعجز الذي احتمل الكثير من المعاني والكثير من الأوجه الإعرابيَّة .

الثَّاني : فتح باب الاجتهاد على مصراعيه ، إذ لا يعرف العلماء الحَجْرَ على الآراء ولا تقديس رأي أيّ فردٍ مهما علت منزلته .

وقد تتعدَّد الأوجه الإعرابيَّة ، وكلٌّ منها يوجِّه المعنى توجيهاً مختلفاً ، ولا يوجد ما يرجِّح وجهاً دون غيره ، فيلجأ المعرب إلى ذكر الأوجه الإعرابيَّة جميعها ، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾[1] ، فقد احتملت كلمة (الذي) ثلاثة أوجه من الإعراب :

الوجه الأوَّل : أن تكون (الذي) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو)[2] ، فالله تعالى يحذِّر عباده من الشَّيطان فيخبرهم بأنَّ الشيطان هو الذي يوسوس في صدور النَّاس ، فيتوجَّب علينا أن نتعوَّذ من شرِّه .

الوجه الثَّاني : أن تعرب (الذي) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أذمّ) ، فبعد أن أطلق الله تعالى على الشَّيطان لفظ (الوسواس) مبالغة في وسوسته ، ذمَّه على فعله القبيح ، وقد بيَّن الله تعالى أنَّ الوسواس يمكن أن يكون من الجنِّ والإنس ، وذلك في الآية الأخيرة من قوله :﴿مِنَ الجنَّةِ والنّاسِ﴾[3] ، فذمُّ اللهِ تعالى لا يقتصر على شياطين الجنِّ بل يمتدُّ إلى شياطين الإنس ممَّن يفعل فعل الشَّيطان نفسه ، فيوسوس في صدور النَّاس من خلال إلقاء الشُّبه والعداوة والكفر بين النَّاس[4] .

---

(1) سورة الناس : 5 .

(2) ينظر : إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس : 316/5 ، و فتح القدير ، الشوكاني : 1672 .

(3) سورة الناس : 6 .

(4) ينظر : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني ، الألوسيّ : 287/30، و النكت

الوجه الثَّالث : أن تكون (الذي) في محلّ جرّ بدل من (الوسواس الخنَّاس) في قوله تعالى : ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾[1] ، أو جرّ صفة لـ (الوسواس الخنّاس) .

ومعنى البدليَّة أنَّ الله تعالى بيَّن أنَّ الشَّيطان هو الذي يوسوِّس في صدور النَّاس ، وبناء عليه يكون التقدير : من شرِّ الذي يوسوس في صدور النَّاس ، أي تكون الاستعادة بالله من الذي يوسوِّس في صدور النَّاس .

وقد يكون (الذي) صفة الوسواس فذكر الله الشَّيطان بأهمّ صفه تميُّزه – وهو كونه يوسوِّس في صدور النَّاس – لتقريب صورة الوسوسة كي يتَّقيها المرء إذا اعترته لخفائها ؛ لأنَّ مكان إلقاء الوسوسة هو صدور النَّاس وبواطنهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ۞ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾[2] .

وبذلك يكون تعدّد الأوجه الإعرابيَّة قد أثمر عن معانٍ متعددة أثّرت المعنى ووضَّحته ، والملاحظ في هذا الموطن أنّ بعض العلماء التفَتَ إلى جانب الصنعة الإعرابيّة من دون أن يأخذ بالحسبان المعنى بالمقام الأوّل ، وهو ما يتجلّى في الوجهين الإعرابيّين الأوّل والثاني ، إذ عَدَّ (الذي) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، أو إعراب (الذي) مفعولا به لفعل محذوف تقديره (أذمّ) يُمزّق شتات الكلام ويجعله غير متّسع ولا مؤتلف ولا متماسك ، ومن ثَمّ يفضي ذلك إلى نبوٍّ في المعنى المقصود ، ويظهر أنّ (الذي) نعت للوسواس ، وإنّما جيء بالاسم الموصول المتبوع بصلته (يوسوس) لبيان أنّ الوسوسة تتجدّد .

والعيون (تفسير الماورديّ) : 379/6 .

(1) سورة الناس : 4 .

(2) ينظر : التحرير و التنوير ، ابن عاشور: 634/30 .

فقد تعدّدت هنا الأوجه الإعرابيَّة وكلّها جائزة ، ولم يرجِّح معربو القرآن وجهاً دون غيره ، بينما نجد أحيانا أخرى تفاوت الأوجه الإعرابيَّة قوة وضعفاً ؛ فيختار المعرب وجهاً دون غيره ؛ لأنَّه يراه أنسب للمعنى المراد ، وربَّما اختار أحدُهم وجهاً ضعيفاً ، لكنَّه جاء على الوجه الصَّحيح ، وقد تناول ابن جني هذه الفكرة في خصائصه تحت عنوان : (باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعاً فيه ، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه ؟) ، قالَ فيه : ((اعلم أنَّ المذهب في هذا ونحوه أن يُعتقدَ الأقوى منهما مذهباً ، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً))[1] .

ومثال ذلك ما ورد في إعراب كلمة (سواء) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2] فقد تعدّدت الأوجه الإعرابيّة لكلمة (سواء) على النحو الآتي :

الوجه الأوَّل : أن يكون (سواء) اسماً مرفوعاً على أنَّه خبر لـ (إنَّ) وجملة (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) مصدر مؤوَّل في محل رفع فاعل لـ (سواء)[3] ، والتَّقدير : إنَّ الذين كفروا مستوٍ عليهم الإنذار وعدمه ، وممَّن ذهب إلى هذا الرَّأي ابن كيسان (ت299هـ) والزَّمخشريّ (ت538هـ) والأنباريّ (ت577هـ) في أحد قوليهما[4] ، ولكنّ ما ذكره أصحاب هذا الرَّأي يحتاج إلى مناقشة ؛ لأنَّ جمهور النَّحويين قد منعوا أن تقع الجملة

(1) الخصائص : 488/2 .

(2) سورة البقرة : 6 .

(3) (سواء) مصدر واقع موقع اسم الفاعل وهو (مستو) ، واسم الفاعل إذا وقع خبراً عَمِل عمل فعله ، فرفع (سواء) هنا فاعلاً هو جملة (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ، ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج : 77/1 ، و مشكل إعراب القرآن : 20/1 .

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 184/1 ، و الكشاف ، الزمخشريّ : 162/1 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 50/1 .

فاعلاً ولا يجوز ذلك إلّا عند الكوفيين ، خروجاً منهم على ما أجمع عليه النُّحاة[1] ، وضَعّف الرَّازيُّ (ت606هـ) هذا الرَّأي ؛ لأنَّ (سواء) اسم ، وتنزيله بمنزلة الفعل يكون تركاً للظاهر من غير ضرورة ولا يجوز ذلك برأيه[2] .

الوجه الثَّاني : أن يكون (سواء) مبتدأ متعمداً على (عليهم) ، وجملة (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) خبراً ، ومَّمن ذهب إلى هذا الرَّأي : المبرِّد والزَّجاج (ت311هـ) ومكيّ بن أبي طالب (ت437هـ)[3] ، وكذلك ضعّفه الرَّازيّ هذا الوجه ؛ لأنَّ المعنى برأيه يتوجَّب أن تكون (سواء) خبراً مقدماً[4] ، وما يبدو من تضعيف الرازيّ هو موافقته لرأي جمهور البصريين الذي يذهب إلى أنّ المشتقّ في حال أعرب مبتدأ يجب أن يكون معتمدًا على نفي أو استفهام ، وبما أنّ من هذا لم يحصل في الآية المباركة فكان هذا الوجه ضعيفا عنده .

الوجه الثَّالث : أن يكون الإسناد حاصلاً بين (الذين كفروا) و (لا يؤمنون) ، فيكون الاسم الموصول اسم إنَّ ، وجملة (لا يؤمنون) خبرها ، وما بينهما جملة معترضة ، وقد أورد العكبريّ (ت616هـ) هذا الرَّأي دون نسبته ، بينما نسبه النَّحاس إلى ابن كيسان[5] ، وممّا يؤخذ على هذا الرَّأي أنَّ فيه حكماً مسبقاً على أنَّ الكافرين لا يؤمنون ، يقول القرطبيّ (ت671هـ) : ((اختلف العلماء في تأويل هذه الآية ، فقيل : هي

---

(1) يقول ابن هشام (ت 761هـ) : ((واختلف في الفاعل ونائبه ، هل يكونان جملة أم لا ، فالمشهور المنع مطلقاً ، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً ، نحو : يعجبني قام زيدٌ)) ، مغني اللبيب : 243/5 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطيّ : 271/2 ومابعدها .

(2) ينظر : مفاتيح الغيب : 45/2 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : الزجاج : 77/1 ، وإعراب القرآن : النحاس : 184/1 ، و مشكل إعراب القرآن : 20/1 .

(4) ينظر : مفاتيح الغيب : 45/2 .

(5) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، العكبريّ : 21/1 ، و إعراب القرآن ، النحاس : 1 / 184 .

عامّة ومعناها الخصوص فيمن حقّت عليه كلمة العذاب ، وسبق في علم الله أنَّه يموت على كفره ، أراد الله أن يُعلم أنَّ في الناس مَن هذه حاله دون أن يعيَّن أحدا ... فإنَّ من عيَّن أحداً ، فإنَّما مَثَّلَ بمَن كُشف الغيب عنه بموته على الكفر))[1] . والملاحظُ أنّ الأوجه السَّابقة كلّها جائزة ؛ لأنَّها تراعي قواعد الصَّنعة النَّحويَّة ولا تشذّ عنها ، إلَّا أنَّها لا تراعي جانب المعنى الذي يفهم من خلال السِّياق القرآنيّ ؛ لذا فإنّ للمعنى فوقيّة على التوجيه النحويّ ، فبه تضعّفُ الأوجه أو تقبل .

الوجه الرَّابع : أن يكون (سواء) خبراً مقدَّماً ، وجملة (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) مبتدأ مؤخّر ، وقد أخذ بهذا الرَّأي الزَّمخشريّ ، واختاره الرَّازيّ ووجَّه المعنى في ضوئه ، فالمراد كما ذكر سابقاً وصف الإنذار وعدمه بالاستواء[2] ، فالمعنى هو المقصود الأوَّل من الكلام وهو ما يحرصُ المتكلِّم على إيضاحه وإبعاد اللَّبس عنه ، فكما يراعي المتكلِّم المعنى وهو يصوغ كلماته فعلى المعرب أن يراعي المعنى بالمقام الأوَّل ثمّ ينظر في الإعراب الذي يتفق مع المعنى المطلوب .

ومن هنا فإنَّ تعدَّد الآراء النَّحويَّة واختلاف التوجيهات الإعرابيَّة إنَّما هو متوقِّف على اختلاف معاني التراكيب للمفردات والجمل ، ومثل هذه التوجيهات نجدُها في إعراب كلمة (بغياً) في قوله تعالى : ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[3] ، إذ تعدّدت الأقوال في إعراب (بغياً) تبعاً للمعنى المقصود في السياق القرآنيّ على وفق الأوجه الآتية :

---

(1) الجامع لأحكام القرآن : 281/1-282 ، والمحرر الوجيز ، ابن عطية : 87/1 .

(2) ينظر : الكشاف : 162/1 ، والتبيان في إعراب القرآن : 21/1 ، ومفاتيح الغيب : 2/46 .

(3) سورة آل عمران : 19 .

الوجه الأوّل : يرى أبو الحسن الأخفش (ت215هـ) أنَّ (بغياً) منصوب على أنَّه مفعول له ، أي للبغي ، وهو على نية التقديم ، والتقدير : وما اختلف الذين أوتوا الكتاب بغياً بينهم إلَّا من بعد ما جاءهم العلم . وبناء عليه يكون المعنى : لم يحملهم البغي على الاختلاف إلَّا بعد مجيء العلم ، فمن الجائز وجود خلاف بينهم لسبب ما غير البغي[1] ، وما ذكره الأخفش لا ينسجم ومعنى الآية الكريمة ، يقول الرَّازيّ : ((قال الأخفش : قوله (بغيا بينهم) من صلة قوله (اختلف) والمعنى : وما اختلفوا بغياً بينهم إلَّا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم ، وقال غيره : المعنى وما اختلفوا إلَّا من بعد ما جاءهم العلم إلَّا للبغي بينهم ، فيكون هذا إخباراً عن أنَّهم إنَّما اختلفوا للبغي ، وقال القفَّال : وهذا أجود من الأوّل ؛ لأنَّ الأوَّل يوهم أنَّهم اختلفوا بسبب ما جاءهم من العلم ، والثَّاني : يفيد أنَّهم إنَّما اختلفوا لأجل الحسد والبغي))[2] .

الوجه الثَّاني : يرى الزَّجاج أنَّ (بغياً) منصوب بما دلَّ عليه (وما اختلف) فيكون المعنى : أنَّهم لم يختلفوا إلَّا بعد مجيء العلم وذاك بسبب البغي[3] . وما ذكره الزَّجاج لا يستقيم من وجهين :

الأوّل : أنَّ هذا التَّأويل لا يتّفق مع معنى الآية الكريمة الذي يبيِّن أنَّ اختلاف الذين أُوتوا الكتاب إنَّما كان لأجل البغي والحسد .

والثَّاني : أنَّ في هذا التَّأويل تداخلاً بين بابين نحويَّين ، بينهما بعد كبير في المعنى ، كما يقول الرَّازي : ((والفرق بين المفعول له ، وبين المصدر أنَّ المفعول له غرض

(1) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش : 214/1 ، و معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج : 387/1 .
(2) مفاتيح الغيب : 226/7 .
(3) معاني القرآن وإعرابه : 387/1 .

للفعل ، وأمَّا المصدر فهو المفعول المطلق الذي أحدثه الفاعل))[1] ، وقد ردَّ ابنُ مالك على قول الزَّجاج قائلًا : ((وزعم الزَّجاج أنَّ المفعول له منصوب نصب نوع المصدر ، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجرّ عليه كما لا يدخل على الأنواع ، نحو : سار الجمَزَى وعدا البَشَكَى ، ولأنَّ نوع المصدر يصحُّ أن يضاف إليه (كل) ويخبر عنه بما هو نوع له ، كقولك : كلّ جمزى سير ، ولو فعل ذلك بالتَّأديب والضَّرب من قولك : ضربته تأديباً لم يصح ، فثبت بذلك فساد مذهب الزَّجاج))[2] .

الوجه الثَّالث : يرى مكيّ بن أبي طالب أنّ (بغياً) منصوب على الحال[3] ، ولكنَّ الحال وصف فضلة مشتق ، ولذا فإنَّ مجيئه مصدراً ضعيف ومقصور على السَّماع فقط ، يقول السيوطيّ : ((وأجمع البصريون والكوفيون على أنَّه لا يستعمل من ذلك إلّا ما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : جاء زيد بكاء ، ولا ضحك زيد اتكاء))[4] ، فضلا عن أنَّ معنى الآية ليس على الحاليَّة ، وإنَّما هو على معنى المفعول له ، فقد بيَّن الله تعالى أنَّ ذهاب هؤلاء اليهود والنَّصارى عن الحقّ واختلافهم في الدِّين إنَّما كان من أجل البغي والحسد وطلب الرياسة[5] ، وبذلك يكون الوجه الراجح أن يكون (بغياً) مفعولاً لأجله وناصبه هو الفعل المتقدّم عليه من دون تقرير ؛ وذلك لأنَّه ينسجم مع معنى الآية الكريمة ، كما أنَّ وجود (ما) و(إلّا) يجعل المعرب

---

(1) مفاتيح الغيب : 226/7 .

(2) شرح التسهيل : 198/2 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 131/1 .

(4) همع الهوامع : 15/4 .

(5) ينظر : والكشّاف : 539/1 ، و مفاتيح الغيب : 226/7 .

يميل إلى المفعول لأجله فيكون المعنى : وما اختلافهم إلّا للبغي أو من أجل البغي بعدما تبيَّن الأمر لهم[1] .

رابعا : <u>علاقة الإعراب بالمعنى</u> :

لما كان تعارض المعنى مع الإعراب من أهمّ مظاهر الإشكالِ في قضية الإعراب ، فقد أشار إليه المتقدِّمون والمتأخرون ، وبيَّنوا السَّبيل إلى التخلُّص من هذا التعارض ، وفاضلوا بين المعنى والإعراب ، يقول ابن جني في باب (تعارض المعني والإعراب) : ((إنَّك تجد في كثيرٍ من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكتَ بِعُروة المعنى وارتحتَ لتصحيح الإعراب))[2] .

والشَّاهد على ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۞ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[3] ، فالرَّجع – في القول الأظهر – هو البعث بعد الموت ، والمعنى : إنَّه على رجعه يوم تُبلى السَّرائر لقادر ، فيتعلّق (يوم) بـ (رجع) ، ولكنَّ هذا المعنى والتَّقدير يعترضه مانع صناعيّ وهو الفصل بين الظَّرف وما تعلَّق به – وهو خبر إنَّ (قادر) – ؛ ولذا قدَّروا متعلّقاً آخر من لفظ (الرَّجع) وقالوا : إنَّه على رجعه لقادر يُرجعُه يوم تبلى السَّرائر[4]، فإنْ قيل : لمَ لا يتعلّق بقادر ؟ فالجواب : إنَّ في ذلك إشكالاً معنويَّاً ، إذ إنَّ قدرة الله على الرَّجع ليست محدَّدة بيوم معيّنٍ[5] .

---

(1) ينظر : روح المعاني : 107/3 .

(2) الخصائص : 255/3 .

(3) سورة الطارق : 8 و9 .

(4) ينظر : الخصائص : 3 /256 ، و الكشاف 354/6 ، والبحر المحيط : 450/8 .

(5) ينظر : المحرر الوجيز : 466/5 ، والدر المصون ، السمين الحلبيّ : 755/10 ، و مغني اللبيب

وقد علَّقه مكيّ بن أبي طالب بـ(قادر) ، وقال ابن عطية (ت546هـ) : ((وإذا تُؤمِّل المعنى وما يَقْتضيه فَصيحُ كلام العرب جاز أن يكون العامل (قادر) ، وذلك أنَّه قال : «إنَّه على رجعه لقادر» ، على الإطلاق أولاً وأخراً وفي كلِّ وقت ، ثمَّ ذكر تعالى وخصَّص من الأوقات الوقت الأهمّ على الكفَّار ؛ لأنَّه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب ، فتجتمع النُّفوس إلى حذره والخوف منه))[1] ، وقيل : يتعلّق (يوم) بـ(ناصر) في قوله تعالى : ﴿فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾[2] ، أي فما للإنسان من قوة يردُّ عن نفسه بها ولا ناصر ينصره يوم تبلى السَّرائر[3] ، ورُدَّ ذلك أيضاً بمانع صناعيّ ؛ لأنّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها[4] ، وما ذكره ابن جني نجد له صدى عند ابن هشام عندما تحدَّث عن الجهات التي يُعْتَرضُ على المعْرِبِ من جهتها وكانت الجهة الأولى والثَّانية منها في تعارض الإعراب والمعنى ، فأمَّا الجهة الأولى منهما فأنْ يُراعي المعرِبُ ما يقتضيه ظاهر الصَّنعة ولا يراعي المعنى[5].

ومثل هذا الاتّجاه نجدُه عند البصريين وابن جني في ترجيح قراءة الرَّفع في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[6] ، فقد قرأ أبو السَّمال برفع (كلّ) . ورجَّح ابن جني قراءتَه هذه قائلاً : ((والرَّفع هنا أقوى من النَّصب وإن كانت الجماعة على النَّصب وذلك أنَّه من مواضع الابتداء ، وهو مذهب سيبويه والجماعة ، وذلك لأنَّها جملة وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأ في قولك : نحن كلُّ شيء خلقناه بقدر ، فهو

عن كتب الأعاريب : 52/6 .

(1) المحرر الوجيز : 466/5

(2) سورة الطارق : 10 .

(3) ينظر : الدرّ المصون : 755/10 .

(4) ينظر : البحر المحيط : 450/8 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 7/6-47 .

(6) سورة القمر : 49 .

كقولك : هند زيدٌ ضربها ، ثمَّ تدخل (إنَّ) فتنصب الاسم ، ويبقى الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر))[1] ، فرفعُ (كل) هنا عندَ ابن جني على الابتداء على لغة من رفع (عبدُالله ضربته) ، وتكون جملة (خلقناه) خبرها وبقدر متعلّق بمحذوف حال .

ويَحتملُ الرَّفع وجهاً آخر : إذ تكون (كلٌّ) مبتدأ وجملة (خلقناه) صفة لـ (شيء) ، و(بقدر) خبر (كل) ولا تتعلَّق بـ (خلقنا) ، ويكون التقدير : كلّ شيء مخلوق لنا بقدر ، وهذا يقتضي الخصوص في المخلوقات فلا يفيد العموم[2] . ويكون المعنى المترتَّب على قراءة الرَّفع : إنَّ كلَّ شيء مخلوق لنا بقدر فيفهم من ذلك أنَّ مخلوقاً ما يضاف إلى غير الله تعالى ليس بقدر ، وهذا المعنى ينسجم تماماً مع مذهب ابن جني الاعتزاليّ ، ولعلَّ مذهبه هذا جعله يرجّح قراءة الرفع ؛ لأنَّ المعنى المترتَّب على قراءة النَّصب قاصم لأهل الاعتزال لمخالفتِه ما يعتقدون[3] .

أمَّا قراءة النَّصب : فهي قراءة الجمهور وما عليه المصحف[4] ، وقد رجَّح الكثيرون نصب (كل) لسببين ، هما :

السَّبب الأوَّل : لئلا يتوهَّم أنَّ الفعل المشتغل بالضمير صفة[5] .

---

(1) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : 300/2 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 340/2 .

(2) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 406/2 .

(3) ينظر : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، إبراهيم بن عمر البقاعيّ : 133/19 .

(4) ينظر : البحر المحيط : 181/8 ، والدر المصون : 146/10 .

(5) يجوز في الاسم المنصوب على الاشتغال وجهان : الرفع على أنَّه مبتدأ والجملة الفعلية خبره ، والوجه والوجه

الثاني : النصب بفعل يفسّره المذكور ، وقد يعرض لهذا الاسم المنصوب على الاشتغال ما يوجب

والسَّبب الثَّاني : أنّ (إنَّا) عند الكوفيين تطلب الفعل فهي أولى به[1] .

ويكون التقدير في قراءة النَّصب : إنَّا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر ، (فخلقنا) تأكيد وتفسير لـ (خلقنا) المضمر النَّاصب لـ (كل) ، وعند حذفه وإظهار الفعل الأوَّل يصبح التقدير : (إنَّا خلقنا كلَّ شيء بقدر) وجملة (خلقناه) ليست صفة لـ (شيء) ؛ لأنَّ الصِّفة والصِّلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول ولا يكونان تفسيراً لما يعمل فيما قبلها ، وهكذا تكون جملة (خلقناه) تفسيراً للمضمر النَّاصب في (كل) ويفيد بذلك معنى العموم[2] ، فلمَّا أفادت قراءة النَّصب عموم خلق الأشياء – خيرها وشرَّها بقدر – كانت هذه الآية حجّة على المعتزلة .

ولمّا كانت هذه الفائدة المعنويَّة لا توازيها الفائدة اللفظيَّة في قراءة الرَّفع عدلوا عن قراءة الرَّفع إلى النَّصب لمجيء المعنى واضحاً ، فلمّا اجتمع للكوفيين تقدّمُ عامل نصب اقتضى ذلك إضمار فعل مع إفادة معنى العموم والخروج عن الشُبَه كان النَّصب عندهم أولى من الرَّفع[3] .

نصبه ، وما يرجّحه ، وما يستوي فيه الرفع والنصب ، فمثلاً يختار النصب إذا وقع الاسم بعد حرف النفي وحرف الاستفهام وبعد إذا الشرطية وبعد الأمر والنهي وعند العطف على جمله فعلية وأخيراً وهو مدار حديثنا – عند خوف لبس المفسِّر أي إذا كان الفعل يتوهم فيه الوصف وأنَّ ما بعده يصلح للخبر ، وكان المعنى على أن يكون الفعل هو الخبر اختير النصب في الاسم الأول حتى يتضِّح أنَّ الفعل ليس لوصف ومنه ما جاء في قوله تعالى : ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ إذ قراءة الرفع تُخيّل أن الفعل وصف وأنَّ الخبر (بقدر) . ينظر : شرح الرضي على الكافية ، الاسترابادي : 1/ 544 ، وشرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك : 191/1وما بعدها .

(1) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 341/2 ، والدر المصون : 147/10 ، وشرح الرضيّ : 551/1 .

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 341/2 ، 29 / 73–74 ، ومفاتيح الغيب : 73/29و 74 ، والدرّ المصون : 10 / 147 .

(3) ينظر : الكشاف : 664/5 ، ومفاتيح الغيب : 73/29 ، والدر المصون : 147/10 .

في المقابل أجمع البصريون على أنَّ الرَّفع أجود ؛ لأنَّه لم يتقدَّمه ما يقتضي إضمار ناصب[1] ، فالبصريون راعوا مقتضى الصِّناعة النَّحويَّة وأهملوا جانب المعنى الذي أفادته قراءة النَّصب . ولمّا كان باب الاجتهاد مفتوحاً على مصراعيه والعلماء لا يعرفون الحجْر على الآراء ولا تقديس رأي الفرد مهمَّا علت منزلته فقد وجَّه ابن الشجريّ نصب (كلّ) توجيهاً آخر ، فهي عنده بدل اشتمال من اسم (إنَّ) ؛ لأنَّ الله محيط بمخلوقاته ، فيكون التقدير : (إنَّ كلَّ شيء خلقناه بقدر) ويكون قوله تعالى :(خلقناه) صفة لـ (شيء) و (بقدر) خبر (إنَّ)[2] ، وبهذا التوجيه يكون ابن الشجريّ قد راعى المعنى والصَّناعة التي ترى أنَّ عدم التقدير أولى .

فمراعاة المعنى هنا رجَّحت قراءة النَّصب ، ومن بلاغة القرآن الكريم أن نجدَ في السُّورة ذاتها ، وفي مكانين متقاربين المعنى يوجب قراءة الرَّفع ؛ لأنَّ نصبه يؤدي إلى فساد المعنى ، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[3] ، فلم يُختَلف هنا في رفع (كل) ؛ لأنَّ نصبها يجعل التقدير : فعلوا كلَّ شيء في الزُّبر ، فيفيد بذلك العموم وأنَّهم فعلوا كلَّ شيء موجود في الزُّبر ، وهذا خلاف الواقع ، إذ في الزُّبر أشياء كثيرة لم يفعلوها فتكون (كلُّ) مبتدأ والفعل المتأخر (فعلوه) صفة لـ (كل) أو

---

(1) رجّح إمام نحاتهم سيبويه النصب على حدِّ قولهم : زيداً ضربته ، فلم يعتبر سيبويه خوف إلباس المفسر بالصفة مرجحاً لما رآه بعض المتأخرين ، ينظر : الكتاب : 148/1 ، و شرح الأشمونيّ 191/1 ، وأمالي ابن الشجريّ ، هبة الله بن علي العلويّ : 90/2 وما بعدها ، و مغني اللبيب 360/6 .

(2) ينظر : أمالي ابن الشجري : 93/2 و 94 .

(3) سورة القمر : 52 .

لـ (شيء) و (في الزُّبر) خبر (كل) ، وبناء على ذلك يكون المعنى : كلّ شيء فعلوه هم ثابت في الزبر[1].

أمَّا الجهة الثَّانية التي قد يُعترَض على المعرِب من جهتها فأن يراعيَ معنىً صحيحاً ولكنّه لا ينظر في صحّة الصناعة[2] ، ومثاله توجيه الزمخشريّ نصب (أياماً) في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۞ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾[3] ، فقد نصب (أياماً) بلفظ (الصَّيام) كما يقتضي المعنى ؛ لأنَّ الأيام المعدودة هي أيام رمضان بعينها[4] .

ويؤكَّد الباقوليّ (ت 543هـ)[5] ، أنَّ المعنى يقتضي نصبها بلفظ (الصَّيام) ، إلَّا أنَّ الصَّناعة تمنع ذلك ؛ لأنَّ الصَّيام مصدر ، فلو كان عاملاً في قوله (أياماً) لم يجز الفصل بينه وبين (أيام) ، فتأوَّل انتصابه بفعل مضمر تقديره (صوموا) ، وحذف الفعل (صوموا) ؛ لأنَّ قوله (كتب عليكم الصيام) يدلّ عليه[6] .

وهذا يؤكدِّ بما لا يدع مجالاً للشَّك بأنَّ الفهم الصحيح للنُّصوص القرآنيَّة يجب أن يراعيَ جانبي المعنى والإعراب ، فهما صنوان لا يفترقان ، فيكون الاعتبار الأوَّل للمعنى ، و الاعتبار الثَّاني للأصول والقواعد النَّحويَّة ، ((وقد كان سيبويه يحرص الحرصَ كلَّه على أن يصحّح المعنى قبل أن يصحِّح الإعراب ، وعنايته به قبل عنايته باللفظ ، ولو أنَّه تعارض أقوى الرَّأيين إعراباً مع المعنى الذي يقتضيه الحال رجع إلى

---

(1) ينظر : الدرّ المصون : 149/10 ، و شرح الكافية : 560/1-561 ، وشرح الأشمونيّ : 191/1 .
(2) ينظر : مغني اللبيب : 48/6 و 70 .
(3) سورة البقرة : 183 و 184 .
(4) ينظر : الكشاف : 179/1 .
(5)الأصفهانيّ أحد علماء النحو في القرن السادس الهجريّ .
(6) ينظر : الكشاف : 179/1 .

الأقوى مادام المعنى يأتلف به ويطرد معه))[1] ؛ لأنَّ نظرة النُّحاة كانت توائم بين الصِّناعة والمعنى ، وتؤكِّد على أثر المعنى في تحليل الظَّواهر النَّحويَّة وتوجيه الإعراب ، والنَّاظر في خصائص ابن جني يلاحظ حرصه على بيان ارتباط الإعراب بالمعنى ارتباطاً وثيقاً ، فالنُّحاة عند وضع قواعدهم راعوا جانب المعنى وأمثلة ذلك في أبواب الخصائص كثيرة[2] ، ولكلّ ما تقدّم وغيره كثير ممّا سيتبيّن في أثناء الدراسة .

خامسا : <u>كتاب الخزانة للبغداديّ</u> :

أمّا كون موضوعنا دراسةً في كتاب الخزانة للبغداديّ ؛ فذلك لكونه خزانة للأدب بحقّ لما يحويه من عيون المسائل الأدبيّة واللغويّة ، ويُعدُّ هذا الكتاب من أكثر موسوعات علوم العربية وآدابها انتشارا في القرن الحادي عشر الهجريّ ، وعنوانه الكامل (خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب) ، ومؤلّفه هو عبد القادر بن عمر البغداديّ المولود في بغداد عام 1030 هـ ، والمتوفّى بمصر عام 1093 هـ .

تتألف مادّة الكتاب من النصوص النادرة مع عناية فائقة بالنقد والتحقيق لكلّ ما يورده مصنّفه من ذلك ، يُضاف إلى ذلك ما اشتمل عليه من أمثال العرب ، وبيان معانيها ومضاربها وأصولها ، وحشده للغات القبائل ولهجاتها . وخزانة الأدب شرحٌ لشواهد الرضيّ على الكافية ، وعدّتها (957) شاهدًا من شواهد العربية . وقد وصف هذا الشرح بأنّه جمعَ علوم الأدب واللغة بأسرارها إلّا القليل .

ولا يكتفي البغداديّ بشرح بيت الشاهد فحسب ، بل يحرص على إيراد قصائد الأبيات التي تعرّض لها ، مع شرح الكثير منها شرحا محقّقا ، مستطردًا في ذلك إلى

---

(1) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، عبد العزيز عبده أبو عبد الله : 307 وما بعدها .

(2) ينظر : الخصائص مثلاً : باب نقض المراتب : 293/1 ، باب الحمل على العربية : 411/2 ، باب تجاذب المعاني والإعراب : 255/3 ، باب في التفسير على المعاني دون اللفظ : 3 /260 .

أخبار العرب ، وذكر أيّامها في الجاهلية والإسلام ، مع العناية الكاملة بالمقصد الأول لشرح الشواهد ، فيبرّز المسائل النحوية مستوعبا دراستها ، مع الاعتماد على أمّات كتب النحو ومطولاته ، وشروح الشواهد ، ودواوين الشعراء .

وقد ساق البغداديُّ في مقدّمة الخزانةِ ثبتا للكتب التي اعتمد عليها في الشرح والتحقيق ، مصنّفا لها ، فمنها ما هو في علم النحو ، وما هو في شروح الشواهد ، ومنها ما هو في تفسير أبيات المعاني المشكلة ، وما يرجع إلى دفاتر أشعار العرب من الدواوين والمجاميع ، وما يرجع إلى فنّ الأدب ، وما يرجع إلى كتب السيِر ، وكتب الصحابة وأنساب العرب وما يرجع إلى طبقات الشعراء وغيرهم ، وما يرجع إلى كتب اللغة ، وما يتعلّق بأغلاط اللغويين ، وكتب الأمثال وكتب الأماكن والبلاد ، فجاوزت مراجعه أربعة آلاف كتاب ، أكثرها قد فقد أو ضاع .

كما اشتملت مقدّمةُ خزانة الأدب على تنويه بإهداء هذا السفر إلى السلطان محمد خان بن إبراهيم خان العثمانيّ ، ثم بترجمة شارح الكافية الرضيّ الإستراباديّ ، وكلام فيما يصحّ الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف . كان البغداديّ حريصا على إثبات تواريخ كتبه ، ومنها الخزانة . وقد ابتدأ تأليفه بمصر في غرة شعبان من عام 1073 هـ ، وانتهى في ليلة الثلاثاء الثاني والعشرين من جمادى الآخرة عام 1079 هـ ، فتكون المدّة التي قضاها في التأليف ستّ سنوات .

وكتاب الخزانة من الكتب الضخمة ، وقد طُبعَ للمرّة الأولى في مطبعة بولاق عام 1299 هـ في أربعة مجلّدات ، مُصَاحَبًا بكتاب المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المعروف بالشواهد الكبرى للعينيّ ، وقد طبع على جوانب الخزانة . ثُمَّ طبعت منها أربعة أجزاء تمثّل ثلثها فقط في المطبعة السلفية بين عامي 1347 و 1351 هـ ولم تتم تلك الطبعة .

وظهرت طبعة ثالثة ناقصة كسابقتها بعناية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد اقتصرت على الجزء الأول من طبعة بولاق ، وجاء في جزئين ، وذلك عام 1347 هـ . أمّا الطبعة الرابعة والأخيرة فقد ظهرت بعناية المرحوم عبد السلام هارون في ثلاثة عشر مجلّدا ، مشتملة على الفهارس والكشّافات التي تنشر البحث في مخزون الخزانة ، وتكشف خبايا كنزه الدفين .

يعدُّ كتاب خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب أحد مجاميع الأدب ومن أكثر موسوعات علوم العربية وآدابها انتشارًا في القرن الحادي عشر الهجريّ ، تألّف مادة الكتاب من النصوص النادرة والتحقيق لكلّ ما يورد من ذلك ، يُضاف إلى ذلك ما اشتمل عليه الكتاب من أمثال العرب ، وبيان معانيها ومضاربها وأصولها ، وحشْده للغات القبائل ولهجاتها . وعدد مجلدات هذا الكتاب ثلاثة عشر مجلدا ، وعدد صفحاته 6500 صفحة ، وتمّ نشر الكتاب عام 1997 ميلاديّ . فالخزانة كما قالَ محقّقها المرحوم عبد السلام هارون أعلى موسوعة في علوم العربية وآدابها ، إلّا أنّ البغداديّ اخترق اتّصال الكتاب بالنحو ، فجمع فيه فنوناً وأخباراً قلّما اشتمل عليها كتابٌ غيره ، وتمتّع بمنهج أصيل ، رسمه لنفسه في فاتحة الكتاب ، ولم يجِد عنه إلّا في القليل النادر .

الفـــــصـــــل الأوّل

أثر المعنى في توجيه الإعراب في الأسماء

- **المبحث الأول :**

الأسماء المرفوعة : المبتدأ والخبر / اسم (كان) / خبر (إنّ) / الفاعل / نائب الفاعل

- **المبحث الثاني :**

الأسماء المنصوبة : المفعول به / المفعول فيه / لأجله / التمييز / خبر (كانَ) / اسم (إنّ)

توطئـــةٌ :

الِاخْتِلَاف فِي حَقِيقَة الإعراب :

يعدّ الإعراب واحدا من أهم خصائص اللغة العربيّة وهو ممّا تفرّدت به عن اللغات الأخرى ، وهو من أهمّ سماتها البارزة التي تناولها العلماء بالذكر والتمييز ، ومعناه اللغويّ هو البيان والإيضاح والإفصاح كما جاء في المعاجم اللغوية : فقد ورد في اللسان أنّ ((الإعراب وهو الإبانة ، يقال : أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح ، وَتَقُولُ : رجلٌ عَرَبِيُّ اللسانِ إِذا كَانَ فَصِيحًا ... عَنِ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنّه قَالَ : الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفسها أَي تُفْصِحُ ، وَفِي حَديث آخَرَ : الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا... وَفِي حَدِيثِ السَّقيفةِ : أَعْرِبُهم أَحساباً أَي أَبْيَنُهم وأَوضَحُهم . وَيُقَالُ : أَعْرِبْ عَمَّا فِي ضَمِيرِكَ أَي أَبِنْ . وَمِن هذا يُقَالُ لِلرَّجُلِ الَّذِي أَفصَحَ بِالكَلامِ : أَعْرَبَ))[1] .

وأمّا في الاصطلاح فقد بسط ابن جني فيه القول وأوضحه على ما يقارب المعنى اللغويّ ، فعرّفه على أنّه ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه ... فإن كانت هناك دلالةٌ أخرى من قبل المعنى وقعَ التصرّف فيه بالتقديم والتأخير نحو أكل يحيى كمثرى ، لك أن تقدم وأن تؤخّر كيف شئت))[2] .

ولسيبويه باب عقده تحت عنوان : (باب مجارى أواخر الكلم من العربية) ، وذكرَ أنّها ((تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب والجرّ والرفع والجزم ، والفتح

(1) لسان العرب لابن منظور : 588/1 ، مادة (عرب) .
(2) الخصائص : 37/1 .

والضمّ والكسر والوقف . وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب : فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد ، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضمّ ، والجزم والوقف))[1] .

ثمّ يُبيّن أثر المعنى في صحة الكلام من عدم صحّته في تبديل الفعل مكان الاسم ، وإنّما كانت المشابهةُ بينَ الفعلِ المضارع واسم الفاعل في المعنى هي السبب ، قال : ((ويبيّن لك أنَّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك . ألاَ ترى أنّك لو قلت إنَّ يَضْرِبَ يأتينا ، وأشباه هذا ، لم يكن كلاماً ؟! إلاّ أنّها ضارعَت الفاعل لاجتماعهما في المعنى . وسترى ذلك أيضاً في موضعه ولدخول اللام قال الله جلّ ثناؤه : ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾ أي لحاكمٌ))[2]

وقال الزجاج : ((فإن قال : فقد ذكرت أنّ الإعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا إليه واحتج إليه من أجله ؟ فالجواب أن يقال : إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا ضرب زيد عمراً ، فدلوا برفع زيد على أنّ الفعل له ، ... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني))[3] .

وإذ إنّ الإعراب من أقوى خصائص اللغة العربية العاصمة لها من الزلل ، فكان حلية للنظام الحاكم فيها ، وهو الذي يفرّق بين المعاني فيها ، وبهذا الصدد قالَ

---

(1) الكتاب : 13/1 .

(2) المصدر نفسه : 14/1 و 15 .

(3) الإيضاح في علل النحو : 70

ابن قتيبة (ت276هـ) : ((فهذه حال العرب في مباني ألفاظها . ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها ، وحلية لنظامها ، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول ، لا يفرّق بينهما ، إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكلّ واحد منهما إلّا بالإعراب ، ولو أنّ قائلا قال : هذا قاتلٌ أخي بالتنوين ، وقال آخر : هذا قاتلُ أخي بالإضافة ، لدّل التنوين على أنّه لم يقتله ، ودلّ حذف التنوين على أنه قد قتله ... وقد قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : «لا يُقتل قرشيّ صبرا بعد اليوم» فيمن رواه «حزما»[1] أوجب ظاهر الكلام للقرشيّ ألّا يقتل إن ارتد ، ولا يقتصّ منه إن قتل . ومَن رواه «رفعا» انصرفَ التأويل إلى الخبر عن قريش : أنّه لا يرتدّ منها أحد عن الإسلام فيستحقّ القتل . أفما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين))[2] .

أهميّة الإعراب وتأثّره بالمعنى :

تبرز أهمية الإعراب في كشف المعاني وإيضاحها من قول أبي بكر الزبيديّ : ((ولم تزلِ العرب تنطق على سجيَّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليّتها ؛ حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجًا ، وأقبلوا إليه أرسالًا ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرّقة ، واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة والعربية ، واستبان منه في الإعراب الذي هو حَلْيها ، والموضِّح لمعانيها ؛ ... حتّى دعاهم الحذرُ من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم ، إلى أن سبَّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه ، وتثقيفها لمن زاغت عنه))[3] .

---

(1) الصواب (جزما) أي أنّ (لا) ناهية والفعل بعدها مجزوم بها .

(2) تأويل مشكل القرآن : 18 و 19 .

(3) طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيديّ : 11 .

وفي ذلك يقول الجرجاني (ت471هـ) عن علاقة المعاني بالألفاظ وأنّها تبع لها وفي ذلك بيان لشرفية المعاني التي كانت السبب في تولّد الألفاظ : ((وليتَ شعري ، هل كانتِ الألفاظُ إلاَّ مِن أجْل المعاني ؟ وهل هي إلاَّ خَدمٌ لها ، ومُصرَّفَةٌ على حكمها ؟ أوَ ليستْ هي سمات لها ، وأوضاعًا قد وُضعت لتذل عليها ؟ فكيفَ يُتصوَّرُ أن تَسبِقَ المعانيَ وأن تتقَدَّمَها في تَصَوُّرِ النفسِ ؟ إنْ جازَ ذلك ، جازَ أن تكون أسامي الأشياءِ قد وُضِعَت قبل أن عرفتْ الأشياء ، وقيلَ أنْ كانتْ . وما أدري ما أقولُ في شيءٍ يجرُّ الذاهبينَ إليه إلى أشباهِ هذا من فنونِ المحال ، وردئ الأقوال))[1] .

من ذلك يتّضح كيف أنّ للإعراب الأثرَ البالغ في تأدية المعاني ، و الكشف عنها وإزالة اللبس والغموض منها ، فهو وسيلة من أهمّ الوسائل في إظهار المعنى و إيضاحه ، يراد به الإفصاح عما يقصد إليه المتكلم ، يقول العكبريّ : ((ذهب أَكثر النَّحْوِيين إِلَى أنّ الْإِعرَاب معنى يدل اللَّفْظ عَلَيْهِ ، وَقَالَ آخَرُونَ : هُوَ لفظ دَال على الْفَاعِل وَالْمَفْعُول مثلا ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي))[2] .

ثمّ يعود إلى تحرير معنى الإعراب عنده وكيف يفرّق بين المعاني وهو لا يقتصر على اللفظ فقط ، بل يتعدّاه لغيره ، يقول : ((وَالَّذِي أحرّره هُنَا أَن أَقُول : إن الْإِعْرَاب فَارق بَين الْمعَانِي الْعَارِضَة كالفاعلية والمفعولية والتعجّب وَالنَّفْي والاستفهام ، نَحْو : مَا أحسنَ زيدا ، وَمَا أحسنَ زيدٌ ، وَمَا أحسنُ زيدٍ ، نفس الحركات هُنَا هُوَ الْفَارِق بَين الْمعَانِي ، وَإِذا ثَبت أَنّ الْإِعْرَاب فَارق بَين الْمعَانِي فَالْفرق الْحَاصِل عَن الْفَارِق يعرف تَارَة بِالْعقلِ... وَتارَة يعرف بالحسّ ، وَالْإِعْرَاب من قبيل مَا يعرف بحاسّة السّمع ، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلتَ لإِنْسَان : افرق بَين الْفَاعِل وَالْمَفْعُول ، والمضاف إِلَيْهِ فِي نَحْو قَوْلك : ضرب زيد غُلَام عَمْرو . فإنّه إِذا ضمّ أَولا ، وَفتح ثَانِيًا ، وَكسر ثَالِثا

(1) دلائل الإعجاز : 417/1 .

(2) مسائل خلافية في النحو ، العكبريّ : 108 .

حصل لَك الْفرق بألفاظه ، لَا من طَرِيق الْمَعْنى ، فإنّك أَنْت قد تدْرك هَذَا الْمَعْنى بِغَيْر لفظ ، فَدلَّ أَن الْإِعْرَاب هُوَ لفظ الْحَرَكَة وَأمّا إِضَافَة الْحَرَكَة إِلَى الْإِعْرَاب فَلَا تدلّ على أَنَّهُمَا غيران ، بل هُوَ من قبيل إِضَافَة النَّوْع إِلَى الْجِنْس))[1] .

ومن المحدثين الذين تكلّموا عن ظاهرة الإعراب والمعنى الدكتور تمّام حسان ، إذ درس كيفية بيان المعنى تحت عنوان تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد ، وهو يشير إلى أنّ العامل وحده قاصر عن تحديد المعنى وكذلك العلامة الإعرابية أو الحركات ، بل إنّ تظافر القرائن (مقالية ومقامية) هو المنتج للمعنى بشكل كامل وتامّ ، أي أنّه قد جمع بين آراء القدامى وضمّ لها آراء البيانيين والبلاغيين في تحديد صورة المعنى ، و في نهاية المطاف يقول : ((قلنا من قبل : إنّ النظام النحويّ للغة العربيّة الفصحى ينبني على الأسس الآتية :

1. طائفة من المعاني النحويّة العامّة التي يسمّونها معاني الجمل أو الأساليب .
2. مجموعة من المعاني النحويّة الخاصّة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ .
3. مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصّة حتّى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها ، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص «وتحتها فروع» ، والنسبة «وتحتها فروع» ، والتبعية «وتحتها فروع أيضًا» ، وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنويّة على معاني الأبواب الخاصّة كالفاعلية والمفعولية .
4. ما يقدّمه علما الصوتيّات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتيّة أو صرفيّة كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف ، وما اصطلحنا من قبل على تسميته مباني القرائن اللفظيّة .

---

(1) مسائل خلافيّة في النحو : 109 .

5. القيم الخلافيّة أو المقابلات بين أحد أفراد كلّ عنصر ممّا سبق وبين بقية أفراده))[1] .

وهذه باجتماعها تكون منتجة للمعنى لا العامل وحده فالعامل قاصر وحده عن إنتاج المعنى فتكلّمَ عن ((فكرة العامل النحويّ الذي قال به النحاة . لقد اتّجه النحاة بقولهم بالعامل النحويّ إلى إيضاح قرينة لفظيّة واحدة فقط هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابيّة ، فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة ، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحويّة))[2] .

وقد حدّد الأسباب التي من أجلها عدَّ العامل وحده لا ينتج المعنى وأنّ قرينة الإعراب بالحركات قاصرًة عن تفسير الظواهر النحويّة والعلاقات السياقيّة جميعها لأمور ذكر منها :

1. إنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير جدًّا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات ، فهناك الإعراب بالحذف ، والإعراب المقدَّر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحلّ ، وهناك المحلّ الإعرابيّ للمبنيات ، والمحلّ الإعرابيّ للجمل ، وكلّ هذه الإعرابات لا تتمُّ بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة .
2. إنّنا لو افترضنا أنّ كلّ الإعرابات تَمَّت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محليّ ، فإنّنا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أنَّ

(1) اللغة العربية معناها ومبناها : 231 .

(2) المصدر نفسه : 234

الحركة الواحدة تدلّ على أكثر من باب واحد ، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس))[1] .

وبعد عرضه هذا خلصَ بالقولِ إنّه ((كان الاتّكال على العلامة الإعرابيّة باعتبارها كبرى الدوالّ على المعنى ثُمَّ إعطاؤها منَ الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كلَّه عليها عملًا يتّسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص ... ويكفي لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة الإعرابيّة أنْ أطلقوا على تحليل النصّ تحليلًا نحويًّا اسم (الإعراب) وهو – كما علّمونا – اسم يُطلق على تفسير أواخر الكلمات بحسب العوامل))[2] .

ثمّ يطرح البديل المنتج للمعنى وهو تظافر القرائن الرافعةِ للبس والمنتجة للمعنى ((فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنًى ما ، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدلّ على المعنى النحويّ ، وتنتجه لا كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات ، بل كما يأتي المركّب الكيماويّ من عناصر مختلفة ، أي أنّه إذا صحَّ أن تُسمَّى مفردات القرائن عند إرادة التحليل فإنّ الاستعمال اللغويّ لا يعرف من أمر ذلك شيئًا ، ولا يعرف إلّا قرينةً كبرى واحدة يسمّيها «وضوح المعنى» ، ويسمّيها اللغويّون «أمن اللبس» ، وتقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعيّة مقام ناتج التفاعل الكيميائي من العناصر التي نتج عنها ، إذ لا يشبه منها واحدًا بمفرده))[3] .

وقد استشهد تمّام حسّان ببعض الأمثلة على العلامة الإعرابيّة التي تُهملُ عندَ معرفةِ المعنى ، فيُضحّى بها لأنّ المعنى واضح من دونها اعتمادًا على غيرها من

---

(1) اللغة العربيّة معناها ومبناها : 231 و 232 .

(2) المصدر نفسه : 232 .

(3) المصدر نفسه : 232 .

القرائن المعنويّة واللفظيّة . ومن أمثلة ذلك ما قالته العرب : ((خرق الثوبُ المسمارَ ، فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي «الإسناد» ، وأهملوا الحركة إذ لا يصحّ أن يسند الخرقُ إلى الثوب ، وإنّما يسند إلى المسمار ، فعُلِمَ أيّهما فاعل وأيّهما مفعول . قالت العرب : «جحرُ ضبٍّ خربٍ» فأغنت عندهم قرية التبعية وهي معنويّة عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابيّة وهي لفظيّة ، وكان الداعي إلى ذلك داعيًا موسيقيًّا جماليًّا هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية ، وقد سمّاه النحاة «المجاورة»))[1] .

(1) اللغة العربيّة معناها ومبناها : 234 .

المبحث الأوّل

الأسماء المرفوعة :

- أولا : المبتدأ والخبر :
- اسم (كان)
- خبر (إنّ)
- ثانيا : الفاعل :
- ثالثا : نائب الفاعل :

المبحث الأوّل : الأسماء المرفوعة :

أوّلا : الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر :

لقد كان للمعنى أثر واضح في شواهد ابن الحاجب في خزانة البغداديّ في توجيه الإعراب ، ومنها توجيه المعنى للمبتدأ والخبر ودوره في تحديد وجهة الإعراب بما يتناسب وقصد المتكلم وهدفه من الكلام والرسائل التي يودّ إيصالها ليكون المعنى مصحّحا للقاعدة وموجّها للإعراب فيها ، ومن ذلك قول الشاعر :

غير مأسوف على زمن يَنْقَضِي بالهمّ والحزن[1]

الشاهد فيه قوله : (غير مأسوف على زمن) ، حيث أجرى قوله (على زمن) النائب عن الفاعل مجرى (الزيدان) في قولك : (ما مضروبٌ الزيدان) في أنّ كلّ واحد منهما سدّ مسدّ الخبر ، لأنّ المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد ، فحين كان نائب الفاعل ليسدّ مع أحدهما الآخر مسدّ الخبر ، فإنّه يسدّ مع الآخر أيضا وكأنّه يقول : (ما مأسوف على زمن) ، وقد استشهد البغداديّ به على كون المعنى هو الذي يُصحّح القاعدة ، قال : ((أورِدهُ مِثَالا لإجراء «غير» قَائِم الزيدان ، مجْرى مَا قَائِم الزيدان لكَونه بِمَعْنَاهُ))[2] .

وقد أورد البغداديّ ثلاثة أقوال في توجيه المعنى للإعراب ويمكن إجمالها :

القول الاول : ((«غير» رفع بالابتداء ، ولمّا أضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسند إلى الجارّ والمجرور ، استغنى المبتدأ عن خبر ، كما استغنى «قائم ومضروب» في قولك : أقائم أخواك ؟ وما مضروب غلاماك ، عن خبر ، من حيث سدّ الاسم المرفوع بهما مسدّ الخبر ، لأنّ «قائم ومضروب» قاما مقام يقوم ويضرب ، فتنزّل كلّ واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجملة ، وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجارّ

(1) البيت للحسن بن هانئ المكنّى بأبي نوّاس ، هكذا نسبه مجموعة من المحقّقين ومنهم محمّد محي الدين عبد الحميد ، ينظر : شرح ابن عقيل : 191/1 .

(2) الخزانة : 345/1 .

والمجرور سدّ الجارّ والمجرور مسدّ الاسم الذى يرتفع به))[1] . وقد وصف البغداديّ هذا القول بأنّه أحسن الأقوال ونسبه لملك النحاة وابن الشجريّ ، ثُمّ بيّنه ، قالَ : ((وَتَخْرِيج الْبَيْت على هَذَا أحد أَقْوَال ثَلَاثَة هُوَ أحْسنهَا وَإِلَيْهِ ذهب ملك النُّحَاة الحسن بن أبي نزار ، وَابْن الشجريّ أَيضا فِي أمالية . ومأسوف اسم مفعول من الأسف وَهُوَ أَشد الْحزن ، وَبَاب فعله فَرح ، و(عَلى زمن) مُتَعَلق بِهِ على أَنّه نَائِب الفَاعِل ، وَجُملَة يَنْقَضِي صفة لزمن ، و(بالهم) حَال من ضَمِيره ، أَي مشوبا بالهم . فَلَمَّا كَانَت (غير) للمخالفة فِي الْوَصْف وَجَرت لذَلِك مجْرى حرف النَّفْي ، وأضيفت إِلَى اسم المَفْعُول المسند إِلَى الْجَار وَالْمَجْرُور – والمتضايفان بِمَنْزِلَة الِاسْم الْوَاحِد – سد ذَلِك مسد الْجُمْلَة ؛ كَأَنَّهُ قيل : مَا يُؤسَف على زمن هَذِه صفته))[2] ، ليأخذ الابتداء معنى يحدّد التوجيهَ الإعرابيّ وهو مختلف تماما عن معنى الإخبار الذي يبتني على مقدّمات سابقة ، فمعنى الابتداء الذي قصده أبو نوّاس اقتضى أن يخرج إعراب (غير) على أنّها مبتدأ ، قال ابن عقيل : ((غير مأسوف على زمن ، حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدين في قولك «ما مضروب الزيدان» في أنّ كلّ واحد منهما سدّ مسدّ الخبر ، لأنّ المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسدّ مع أحدهما مسدّ الخبر فإنّه يسدّ مع الآخر أيضا ، وكأنه قال : ما مأسوف على زمن))[3] .

القول الثاني : وقد نسبه البغداديّ لِابْنِ جني وَتَبعهُ ابْن الْحَاجِب بإعراب ((«غير» خبر مقدم ، وَالْأَصْل : زمن يَنْقَضِي بالهم والحزن غير مأسوف عَلَيْهِ ، ثمَّ قدّمت عَلَيْهِ وَمَا بعْدهَا ، ثمَّ حذف زمن دون صفته فَعَاد الضَّمِير الْمَجْرُور بعلى على غير مَذْكُور

(1) أمالي ابن الشجري : 47/1 .
(2) الخزانة : 1/ 346 .
(3) شرح ابن عقيل : ١/ ١٩١ .

، فَأتى بِالِاسْمِ الظَّاهِر مَكَانَهُ وَحذف الْمَوْصُوف ، بِدُونِ شَرطه الْمَعْرُوف ، ضَرُورَة))[1] ، ويكون أصل الكلام على هذا الوجه ((زمن ينقضي بالهم غير مأسوف عليه ، وهو توجيه ليس بشيء ، لما يلزم عليه من التكلّفات البعيدة ، لأنّ العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلّا بتكلف كثير))[2].

القول الثالث : وقد نسبه البغداديّ لابن الخشاب وتخريجه ((أنّ «غير» خبر لأَنا محذوفا ، ومأسوف : مصدر كالمعسور والميسور أُرِيد بِهِ اسْم الْفَاعِل ، وَالتَّقْدِير : أَنا غير آسَف على زمن هَذِه صفته))[3] ، وقيل أيضًا إنّ (مأسوف) ((ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل «الميسور والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف» وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال «أنا غير آسف – إلخ» وانظر ما فيه من التكلّف والمشقة والجهد))[4] ، والتمثيل به : في قوله " غير مأسوف على زمن " حيث أجرى قوله " على زمن " النائب عن الفاعل مجرى الزيدين في قولك " ما مضروب الزيدان في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر، لان المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال " ما مأسوف على زمن " على ما بيناه في الشاهد السابق ، وهذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه.

ومنَ الشواهدِ الأخرى حول باب المبتدأ والخبر قول الشاعر:

قد أَصبَحت أمّ الْخِيَار تَدعِي عَليّ ذَنبا كُلّه لم أصنع[5]

---

(1) الخزانة : 1/ 347 .

(2) شرح ابن عقيل : 1/١٩٢ .

(3) الخزانة : 1/ 346 .

(4) شرح ابن عقيل : ض/192 .

(5) البيت لأبي النجم العجليّ ، ديوانه ، تح : محمّد أديب عبد الواحد : 256 .

وموضع الشاهدِ فيه لفظة (كل) التي لمعنى الاستغراق وعموم السلب ، وهذان المعنيان تعاورا على توجيه إعراب (كلّ) بينَ الرفع والنصب ، على أنّ لعلماء البيان تمسّكا بالرفع و عدّوه أجود لإفادته عموم السلب ، واسقطوا رواية النصب لأنّها تفيد سلب العموم وهو خلاف لمقصود المتكلّم . والإعراب برفع (كلّ) على الابتداء وجملة (أصنع) خبره ، أمّا نصب (كلّ) فعلى المفعوليّة تقديما على الفعل والفاعل (أصنع) .

وقد جوّز سيبويه النصب في الكتاب بقوله : ((ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال في الأوّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتّى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه ، ولكنّه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيفٌ في الكلام . قال الشاعر ، وهو أبو النجم العِجْليّ :

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى علّى ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ

فهذا ضعيفٌ ، وهو بمنزلته في غير الشَّعر ؛ لأنّ النصب لا يكسر البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء . وكأنّه قال : كلُّه غيرُ مصنوع))[1] ، وما ذلك إلّا لجهة المعنى فالنصّ عنده أعرف وأكثر دلالة على المقصود ، كما أورد البغدادي قول ابن ولّاد وتأييدِه لقولِ سيبويه إذ إنّه ((أَيْضا رَوَاهُ بِالنّصب وَقَالَ إِنّ النصب أَكثر وَأعرف ، فأغنى هَذَا الِاحْتِجَاج عَلَيْهِ بقول الجرمِيّ أَلا ترى قَوْله إِن الرّفْع ضَعِيف وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي غير الشّعْر لِأَن النصب لَا يكسر ، وَلَا يخل بِهِ ترك إِضْمَار الْهَاء ، كَأَنَّهُ قَالَ كُله غير مَصْنُوع . وَقد روى أهل الْكُوفَة وَالْبَصْرَة هَذِه الشواهد رفعا كَمَا رَوَاهَا))[2].

---

(1) الكتاب : 1/ 85 .

(2) الخزانة : 1/ 360 .

وقد ذكر السبكيّ قول سيبويه وعلّق عليه قائلا : ((وهو يقتضي أنّه لا فرق بين الرفع والنصب في التقدير كلّه غير مصنوع ، ويلزم منه أنّ النصب أيضا يفيد عموم السلب فيبعد كلّ البعد حمل كلام سيبويه على أنّه فيهما لسلب العموم . وقد اختار الوالد صحّة ما قاله سيبويه ، وحمله على ظاهره ، وعلّله بأنّ اللفظ ابتدئ بكلّ ، ومعناها كلّ فرد ، فعاملها المتأخّر في معنى الخبر عنها ، لأنّ السامع إذا سمع المعمول تشوّق إلى عامله تشوّق سامع المبتدأ إلى الخبر ، فكان «كله لم أصنع» منصوبا ومرفوعا سواء في المعنى))[1] ، ولقد نقل البغداديّ أنّ رواية الرفع هي الأجود عند علماء البيان بقوله : ((وَرِوَايَة الرّفْع عِنْد عُلَمَاء الْبَيَان هيَ الجيدة ؛ فَإِنَّهَا تفِيد عُمُوم السَّلب وَرِوَايَة النصب سَاقِطَة عَن الِاعْتِبَار بل لَا تصح ، فَإِنَّهَا تفِيد سلب الْعُمُوم ، وَهُوَ خلاف الْمَقْصُود . وَمَا ذكره السُّبْكِيّ لم يعرجوا عليه))[2] .

ولا بأسَ أن نذكر هنا معنى البيتِ كما نقله البغداديّ عن غيرِه ، وهو أَنّ امرأةً ادّعت على الشاعر ذنبا ، وهو ما به من شيب وصلع وعجز وهذه الأمور لا ذنب للشاعر فيها لذلك نفى أن يكون صنعها ، ((وَلم ينصب كُله ، لِأَنَّهُ لَو نَصبه مَعَ تقدمه على ناصبه لأفاد تَخْصِيص النَّفْي بِالْكُلِّ وَيعود دَلِيلا على أَنّه فعل بعض ذَلِك الذَّنب ، وَمرَاده تَنْزِيه نَفسه عَن كل جُزْء مِنْهُ ، فَلذَلِك رَفعه إِيذَانًا مِنْهُ بِأَنَّهُ لم يصنع شَيْئا مِنْهُ قطّ ، بل كُله بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ غير مَصْنُوع))[3] .

ومن هذا يتّضح أنّ رفع (كلّ) لا تفيدُ نفي جميع أجزاء الذنب وهو معنى غير ما أراده الشاعر ، لذلكَ قال البغداديّ : ((فَإِن رَفْعَ كلّ أَفَادَ استغراق جَمِيع

(1) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : 260/1 .
(2) الخزانة : 1/ 361 .
(3) المصدر نفسه : 1/ 361 .

أَجزَاء ذَلِك الذَّنب ، وَإِنّ نصب كلّ أَفَادَ سلب الْعُمُوم لجَمِيع الْأَجْزَاء وَاقْتضى ثُبُوت بعض الْأَجْزَاء))[1] .

من هنا لخّص السبكيّ الفرق بين المعنيين اللذين وجّها الإعراب رفعا أو نصبا بقوله : ((ممّا سبق التفصيل بيّن أن تكون كلّ معمولة للنفي أو لا ، فلو قال : كلّه لم أصنع بالرفع أو كلّه لم أصنعه بالضمير فهو سواء في استغراق كلّ فرد ، ولو نصب على الاشتغال فكذلك ، قال الوالد : لأنّك بنيت الكلام على كلّ وحكمت بالنفي عليها ، لأنّ لم أصنعه في معنى تركت ، كأنّك قلت : تركته كلّه لم أصنعه ، فإن قدّرت منصوبا بتركت متقدمة على كلّه أو متأخرة أو بـ (لم أصنع) متأخرة محذوفة أو لـ (لم أصنع) المنطوق فهو عموم سلب ، وإن قدّرته معمولا للم أصنع متقدّمة فهو سلب عموم ، ولذلك يقدّر تركت كلّه لم أصنعه ، فلو نصبت ولم تأت بضمير ، فقد علم ممّا سبق أنّه إذا وقعت معمولة تفيد سلب العموم ، فمقتضى ذلك الإطلاق أنّها هنا لسلب العموم فقط كقولك : لم أصنع كلّه ، لأنّه إن كان معمولا لفعل سابق فعامله تقدّم أو للمنطوق به ، فـ (لم أصنع) في قوّة المتقدّم لأنّه عامل))[2] ، وبالجملة فإنّ معنى الاستغراق لجميع أجزاء الذنب وجّه الإعراب نحو الرفع ، ومعنى سلب العموم لجميع الأجزاء واقتضاء ثبوته لبعض الأجزاء وجّه الإعراب نحو النصب .

وهكذا يظهر أنّ بين رفع (كلّ) ونصبها هو أنّ الرفع يُفضي إلى معنى أنّه لم يصنع ذنبا نهائيّا ، لا قليلا ولا كثيرا ، أمّا النصب فإنّه يقتضي أنّه يصنع جزءا أو بعضا منَ الذنب . أمّا السبب في عدِّ سيبويه الرفعَ مخصوصا بالشعر لا بالاختيار فمردّه إلى قاعدة أطبق عليها جميع النحويين ، وهي أنّك لا يجوز لك أن تقول : (محمّد أكرمت) ، بل تقول : (محمّد أكرمتُه) ، إذ يجب أن يؤتى بالعائد (الضمير) ،

---

(1) الخزانة : 1/ 362 .

(2) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : 260/1

فإن يؤتَ بالعائد وجب النصب ، فيُقال : (محمّدا أكرمتُ) . والظاهر أنّ هذه القاعدة يُمكن أن تُخرق بما ورد عن الفصيح ، نذكر هنا قول الإمام علي عليه السلام : ((فأمّا الناكثون فقد قاتلتُ وأمّا القاسطون فقد جاهدتّ)) .

ومن الشواهدِ أيضا فيما يخصّ موضوع المبتدأ والخبر قول الشاعر :

لعَمَرك مَا مَعنٌ بتاركِ حَقّهِ وَلَا منسئٌ معنٌ وَلَا متيسرُ [1]

ومحلّ الشاهد فيه كلمة (منسئ) ، إذ إنّ المعنى الذي يقبله السياق عندَ النحويّين قد وجّه إعراب (منسئ) بالجر أو الرفع ، فرواية الجرّ على تقدير معنى الاتّصال و تماميّة الجملة الأولى بالعطف على الخبر فيها (بتارك حقه) ، وأمّا إعراب الرفع فهو على معنى الإخبار ، أي بوصفه خبرا مقدما في جملة استئنافية جديدة والمبتدأ (معن) ، وقد أراد الشاعر الإخبار بها . ويحتملُ الكلامُ وجها ثالثا لم يذكره البغداديّ ، وهو أن يكون (منسئ) مبتدأ ، و (معن) فاعلا سدّ مسدّ الخبر .

وقد نقل البغداديّ قول الشارح في رواية البيت وهي بالجرّ في منسئ ، أو الرفعِ على الخبريّة ، ثمّ عقّب قائلا : ((أَقُول : الْجَرّ يكون بالْعَطْف على مَدْخُول الْبَاء الزَّائِدَة ، ومعن فَاعله أقيم مقَام الضَّمِير ، فَيكون من تَتِمَّة الْجُمْلَة الأولى . وَإِذا رفع كَانَ من جملَة أُخْرَى ، وبالرفع أنْشدهُ سِيبَوَيْهِ . قَالَ الأعلم : اسْتشْهد بِهِ سِيبَوَيْهِ على أَن تَكْرِير الِاسم مظهرا من جملتين أحسنُ من تكريره فِي جملَة وَاحِدَة ، فَلَو حمل الْبَيْت على أَنّ التكرير من جملَة وَاحِدَة لقَالَ : وَلَا منسئٍ معن عطف على قَوْله : بتارك حَقه ، وَلكنّه كَرَّرَه مظْهرا ، وَلمّا أمكنه أَن يَجْعَل الْكَلَام جملتين اسْتَأْنف الْكَلَام فَرفع الْخَبَر))[2] .

---

(1) البيت للفرزدق ، ينظر ديوانه : 1 / 310 .

(2) الخزانة : 1/ 377 .

فتخريج الرفع أو الجرّ لـ (منسىء) إنّما كان انسياقا خلف المعنى الذي يتلمّسه الشارح لتوجيه الإعراب بحسب مقتضاه ، وقد ((أختار سِيبَوَيْهِ الرّفْع لِأَن الْعَرَب لَا تعيد لفظ الظَّاهِر إِلَّا أَن تكون الْجُمْلَة الأولى غير الجُمْلَة الثَّانِيَة ، وَتَكون الثَّانِيَة مستأنفة ... فَإِذا رفعته فَهُوَ مُطَابق لما ذَكرْنَاهُ وَخرج عَن بَاب الْعَيْب ، لِأَنَّك جعلته جملَة مستانفة . وَاسْتشْهدَ سِيبَوَيْهِ لجَوَاز النصب وَجعل الظَّاهِر بِمَنْزِلَة الْمُضمر بقوله :

لَا أرى الْمَوْت يَسْبقُ الْمَوْتَ شَيْء[1]

فَأَعَادَ الْإِظْهَار ، وَذَلِكَ أَنّ قَوْله لَا أرى الْمَوْت يسْبق الْمَوْت شَيْء ، الْمَوْت الأول هُوَ الْمَفْعُول الأول لأرى ، ويسبق الْمَوْت شَيْء فِي مَوضِع الْمَفْعُول الثَّانِي وهما فِي جملَة وَاحِدَة ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَن يَقُول يسْبقهُ شَيْء فيضمره . وَاسْتشْهدَ لاختيار الرّفْع فِيمَا اخْتَارَهُ فِيهِ بقول الفرزدق :

لعمرك مَا معن بتارك حَقه ...

ومعن الثَّانِي هُوَ الأول ، فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْله مَا زيد ذَاهِبًا وَلَا محسنٌ زيد . وللمعترض أَن يَقُول : الفرزدق تميميّ وَهُوَ يرفع خبر مَا على كلّ حَال مُكتّيًا كَانَ أَو ظَاهرا ، أَلا ترى أَنّ الفرزدق من لغته أَن يَقُول مَا معن تَارِكٌ حَقّه وَلَا منسىء هُوَ . فَالظَّاهِر والمكنى على لغته سَوَاء))[2].

وقد اورد السيرافي ايضاحا للمعنى الذي وجه الاعراب في شرحه لأبيات سيبويه قائلا: ((إنه رفع (منسئ) ولم يعطفه على الخبر المتقدم، ولو عطفه لصار المعطوف على الخبر الأول خبرا عن (معن) الأول، وكان (معن) الثاني يرتفع (بمنسئ) وما كان لمعن الأول. فرفعه بالابتداء وجعل (منسئ) خبرا عنه، وجعل

(1) عجز البيت : نغّص الموت ذا الغنى والفقيرا ، البيت للشاعر عدي بن زيد العباديّ ، ديوانه ، تح : محمّد جبّار المعبد : 65 .

(2) الخزانة: 1/ 378 و 379 .

الكلام جملة معطوفة على جملة ويجوز: ولا منسئ معن؛ ويعطفه على الأول، ويجعل (معن) الثاني في موضع ضمير يعود إلى الأول. وإذا أعيد ذكر الاسم بلفظه الظاهر؛ كان الاختيار أن يجعل كالأجنبي الذي ليس بالأول، فلذلك قال: ولا منسئ معن، والمنسئ: المؤخر، يقول: هو لا يؤخر المطالبة بحقه، (ولا متيسر) لا يتيسر على من يقتضيه بل يتعسر))[1]

وقد عقد البغداديّ مقاربة للبيت الشعريّ مع قوله تعالى : ﴿وَإِذا جَاءَتْهُم آيَة قَالُوا لن نؤمن حَتَّى نؤتى مثل مَا أُوتِيَ رسل الله الله أعلم حَيْثُ يَجْعَل رسَالَته﴾[2] ، ((فَأَعَادَ الظَّاهِر لِأَن قَوْله «الله أعلم» ابْتِدَاء وَخبر ، وَقد مرّت الْجُمْلَة الأولى . فَإِذا قلت : مَا زيد ذَاهِبًا وَلَا محسن زيد ، جَازَ الرّفْع وَالنّصب ؛ فَإِذا نصبت فَقلت : وَلَا محسنا زيد ، جعلت زيدا هَذَا الظَّاهِر بِمَنْزِلَة كنايته ، فكأنك قلت : مَا زيد ذَاهِبًا وَلَا محسنا ، كَمَا تَقول وَلَا محسنا أَبوهُ ، فتعطف محسنا على ذَاهِبًا وترفع زيدا بِفِعْلِهِ وَهُوَ محسن ، فَإِذا رفعت جعلت زيدا كَالْأَجْنَبِيِّ ورفعته بِالِابْتِدَاءِ وَجعلت محسنا خَبرا مقدما))[3] ، وهو توجيه ومقارنة لتصحيح الإعراب ، وتوجيهه بحسب المعنى كما نرى .

(اسم كان)

يتّصل المنسوخ الأوّل بعد (كان) بموضوع المبتدأ والخبر ؛ لأنّ أصله مبتدأ ، وكذلك هو من المرفوعات فذكرناه هنا . وقد ذكر البغداديّ وغيره من النحاة أنّ اسم كان قد يحدّه المعنى ويعطيه الإعراب بحسب التوجيه للمدرستين البصريّة والكوفيّة ، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر :

---

(1) شرح أبيات سيبويه ، السيرافيّ : 1/ 131 .

(2) سورة الأنعام : 124 .

(3) الخزانة : 1/ 378

قنافذ هدّاجون حولَ بُيُوتِهم بِمَا كَانَ إيَّاهُم عَطِيَّةُ عوّدا[1]

ومحلّ الشاهد فيه (كان) وكلمة (عطيّة) التي تتعلّق بها بوصفِها معمولا أوّلا ، وقد أثّر المعنى الممكن في الفعل الناقص ومن ثَمّ تعدّد تصنيفه بين النقص والتمام والشأنيّة والزيادة ، وفي أيّ احتمال من هذه سيتغيّر بسببه إعراب (عطيّة) ، فالمدرسة الكوفيّة ترى أنّ عطية هو اسم كان بناءً على المعنى الذي يبتغيه الشاعر جرير في هجائه معتبرا أنّ عطية كان هو من قد عوّدهم على ذلك ، لتأخذ الجملة بعد كان صفة الإخبار لمن يتساءل عن الذي قد عوّدهم ، فيجيب جرير هم كالقنافذ الهدّاجون وأنّ عطية عوّدهم ، في حين يرفض البصريون هذا المعنى ويرون أنّ السبب في ذلك بِمَا كَانَ (عَطِيَّة) عودا إن عَطِيَّة مُبْتَدأ وإياهم مفعول عود وَالْجُمْلَة خبر كَانَ وَاسْمهَا ضمير الشَّأْن ليكون المعنى أنّ الشاعر ((يريد وصفهم بأنّهم خونة فجّار ، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلبا للسرقة أو للدعارة والفحشاء ، وإنّما السبب في ذلك تعويد أبيهم إيّاهم ذلك))[2] .

وقد ذكر البغداديّ رأي البصريّين بقوله : ((على أَنّ كَانَ فِي الْبَيْت عِنْد الْبَصرِيين إِمَّا شأنية وَإِمَّا زَائِدَة ، فَيكون عَطِيَّة فِي الأول : مُبْتَدأ وعوداً فعل مَاض ، وألفه للإطلاق ، وفاعله ضمير عَطِيَّة ، ومفعوله إيَّاهُم الْمُتَقَدّم على الْمُبْتَدَأ ، وَالْأَصْل عوّدهم ، فلَمَّا تقدّم انْفَصل ، وَجُمْلَة عوّدهم خبر الْمُبْتَدَأ ، وَالْجُمْلَة الْكُبْرَى ، أَعنِي عَطِيَّة عودهم فِي مَحل نصب خبر كَانَ ، وَاسْمهَا ضمير الشَّأْن))[3] .

كما ذكر ابن هشام الذي يُرجع المعنى إلى السببيّة وليس إلى الابتداء ليكون معنى السببية قد أنتج لنا إعرابا مغايرا جعل ضمير الشأن اسم كان وليس (عطية) كما هو معنى الابتداء الذي قاد الكوفيين لاعتباره مبتدأ (اسم كان) ، فقال

---

(1) البيت لهمام بن غالب الفرزدق ، ديوانه ، تح : :

(2) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٨٤

(3) الخزانة : 9/ 268 و 269 .

: ((ووجه الدليل من البيت أنّ (عطية) اسم كان و (عوّد) خبرها ، و (إياهم) مفعول (عوّد) ، وقد ولي كان . والجواب : إنّا لا نسلّم أنّ (كان) ناقصة ، بل زائدة لا اسم لها ولا خبر . سلّمنا أنّها ناقصة لكن لا نسلّم أنّ (عطية) اسمها ، بل اسمها مستتر فيها ، راجع إما إلى (ما) ، لأنّها اسم موصول ، أي بسبب الأمر الذي كان هو عطية عودهم إيّاه ، أو إلى الجملة بعدها على أنّه ضمير الشأنِ والحديثِ . وعلى الأوجه الثلاثة ، فعطيّة عودَ مبتدأ وخبرٌ ، واعترض بأنّ الخبر الفعليّ لا يسبق المبتدأ فكذا معموله . والجواب : أنّ المانع من تقدُّم الفعل خشية التباس الاسمية بالفعلية ، وذلك مأمون مع تقدّم المعمول ، سلّمنا أنّها ناقصة ، و (عطية) اسمها ولكنّ الضرورة تبيح تقديم ما يستحقّ التأخير ، وهذا الجواب عندي أولى لاطّراده في نحو قوله :

باتت فؤاديَ ذاتُ الخالِ سالبةً ... فالعيش إن حُمَّ لي عَيْشٌ من العَجَبِ

إذ الأصل : باتت ذات الخال سالبة فؤادي ، ولا يجوز تقدير (ذات) مبتدأ ، لنصب سالبة))[1] .

وقد ذكر ابن عقيل في شرحه وإعرابه للبيت مقاربةً أكّد فيها أنّ في كان ضميرا مستترا ، قال : ((فهذا ظاهره أنّه مثل «كان طعامك زيد آكلا» ويتخرّج على أنّ في كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان))[2] .

وقد أورد المحقّق محيي الدين على شرح ابن عقيل الوجوه الثلاثة في البيت قائلا : ((ولهم في البيت ثلاثة توجيهات : أحدها : وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعا للمصنف ، أنّ اسم كان ضمير الشأن وقوله «عطية» مبتدأ ، وجملة «عودا» في

(1) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : 247 و 248 .

(2) شرح ابن عقيل : 283/1 .

محلّ رفع خبر المبتدأ ، وإياهم : مفعول به لعوّد ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، فلم يتقدّم معمول الخبر على الاسم لأنّ اسم كان مضمر يلي العامل . والتوجيه الثاني : أنّ كان في البيت زائدة ، و «عطية عود» مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو «ما» ، أي بالذي عطية عودهموه . والثالث : أنّ اسم كان ضمير مستتر يعود على «ما» الموصولة ، وجملة عطية عوّد من المبتدأ والخبر في محلّ نصب خبر كان ، وجملة كان ومعموليها لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد – على هذا التوجيه والذي قبله – محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه ، ومنهم من يقول : هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها))[1] ، وهذه التوجيهات الإعرابية إنّما تنقاد للمعنى وهو الذي يحدّد بوصلتها كما هو بيّن في كلمات الأعلام .

وممّا يتّصل باسم (كان) بيت الشاعر :

أسكرانُ كَانَ ابْنَ المراغة إِذْ هجا تميماً بجوف الشَّام أم متساكر[2]

فقد اختلف علماء النحو في توجيه المعنى ومن ثَمَّ الإعراب فيه ، فقالوا برفع سَكرَان وَنصب ابْن المراغة وَهَذِه مَسْأَلَتنَا فَفِيهِ قبح لضَرُورَة الشّعْر ، كما رُوِيَ برفع ابْن المراغة مَعَ رفع سَكرَان فَيكون الْمُعَرّف على هَذَا مُبْتَدأ وَالْمُنكر خَبرا وَكَانَ زَائِدَة ، وَالْأَشْهر فِي إنشاده نصب سَكرَان وَرفع ابْن المراغة فارتفاع متساكر على أنّه خبر لَه محذوفاً . ويروى بِالْعَكْسِ فاسم كَانَ مستتر فِيهَا ، كما جوّزوا ((أن يكون في كان ضمير الشأن ،

(1) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٨٤ .

(2) البيت ينسب للفرزدق ولم أجده في ديوانه ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة ، محمّد حسن شرّاب : ٤٥٧/1 .

وابن المراغة وسكران مبتدأ ، وخبرًا يفسّر ضمير الشأن ، ولا يفسّر بمفرد ، ويسمّيه الكوفيون مجهولاً وهو اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل))[1] .

ولقد أورد البغداديّ أنّ المعنى هو الاستفهام وأنّه هو الذي قاد إلى التَّقْدِير ((أَكَانَ سَكرَان ابْن المراغة ، فاستفهم عَن سكره لَا عَنهُ فِي نَفسه . وَإِذا كَانَ كَذَلِك كَانَ الأولى أَن يرفع لِأَن النكرَة لما دَخلهَا هَذَا الْمَعْنى من أَن الْقَصْد إِنَّمَا وَقع إِلَيْهَا وَجب أَن يكون الرّفْع فَترفع بكان . وَكَذَلِكَ قَول الآخر : أظبي كَانَ أمّك أم حمَار))[2] ، كما أنّه ذكر رأي ابن جني كمعضد للمعنى الذي أيّده وتبنّاه ومن خلاله تمّ توجيه الإعراب بقوله : ((وَمثله لِابْنِ جني فِي الخصائص قَالَ : وَقد حذف خبر كَانَ فِي قَوْله : أسكران كَانَ ابْن المراغة ... الْبَيْت ، أَلا ترى أَن تَقْدِيره : أَكَانَ سَكرَان ابْن المراغة ، فَلَمَّا حذف الْفِعْل فسّره بِالثَّانِي ، وَابْن المراغة الْمَذْكُور خبر كَانَ الظَّاهِرَة ، وَخبر كَانَ المضمرة مَحْذُوف مَعهَا ، لِأَنّ كَانَ الثَّانِيَة دلّت على الأولى ، وَكَذَلِكَ الْخَبَر الثَّانِي الظَّاهِر دلّ على الْخَبَر الأول الْمَحْذُوف))[3] .

و ذكر الأندلسيّ رأي سيبويه في توجيه المعنى ، فقال : ((ففي (كان) ضمير سكران ، وقد أخبر عنه بابن المراغة ، وهو معرفة ، والفصيح في الكلام : أسكران كان ابن المراغة بنصب سكران ، ورفع ابن المراغة ، هذا قول سيبويه ، واستدلاله به على أنّ اسم كان نكرة ، والخبر معرفة ، وزعم المبرّد : أنّ اسم كان ضمير فيها ، والضمير معرفة فهو عنده فصيح))[4] .

---

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي :947/2 .

(2) الخزانة : 9/ 292 .

(3) الخزانة : 9/ 292 .

(4) ارتشاف الضرب : 3/ 1177 .

كما أورد البغداديّ إمكانيّة أن يكون معنى الابتداء للجملة مصحّحا لوقوع سكران مبدأ مع أنّه نكرة ؛ لتسويغ الاستفهام ذلك ، وتكون الجملة الفعليّة بعده مخبره عنه ليتحقّق معنى الابتداء والإخبار الذي وجّه المعنى وصحّحه ، قال : ((زعم ابْن الملّا الحلَبِيّ فِي شرح الْمُغنِي أَن سَكرَان مُبْتَدأ . قَالَ : وَصحّت ابتدائيّته مَعَ نكارته لوُقُوعه فِي حيّز الِاسْتِفْهَام ، وَأَنّ جملَة كَانَ ابْن المراغة خَبره))[1] .

وقد أورد ابن هشام أوجه الإعراب المترشّحة عن تعدّد المعنى فقال : ((فِيمَن رفع سَكرَان وَابْن المراغة إِن كَانَ شأنية وَابْن المراغة سَكرَان مُبْتَدأ وَخبر وَالْجُمْلَة خبر كَانَ وَالصَّوَاب أَن كَانَ زَائِدَة وَالْأَشْهر فِي إنشاده نصب سَكرَان وَرفع ابْن المراغة فارتفاع متساكر على أَنه خبر لَهو محذوفا ويروى بِالْعَكْسِ فاسم كَانَ مستتر فِيهَا ، وَالثَّانِي أَنّ مفسره لَا يكون إِلَّا جملَة وَلَا يُشَارِكهُ فِي هَذَا ضمير وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ والأخفش تَفْسِيره بمفرد لَهُ مَرْفُوع نَحْو كَانَ قَائِما زيد وظننته قَائِما عَمْرو وهذ إِن سمع خرج على أَن الْمَرْفُوع مُبْتَدأ وَاسم كَانَ وَضمير ظننته راجعان إِلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي نِيَّة التَّقْدِيم وَيجوز كَون الْمَرْفُوع بعد كَانَ اسْما لَهَا وَأَجَازَ الْكُوفِيُّون إِنَّه قَامَ وَإِنَّهُ ضرب على حذف الْمَرْفُوع وَالتَّفْسِير بِالْفِعْلِ مَبْنِيا للْفَاعِل أَو للْمَفْعُول ، وَفِيه فسادان التَّفْسِير بالمفرد وَحذف مَرْفُوع الْفِعْل ، وَالثَّالِث أَنّه لَا يتبع بتابع فَلَا يُؤَكد وَلَا يعْطف عَلَيْهِ وَلَا يُبدل مِنْهُ ، وَالرَّابِع أَنّه لَا يعْمل فِيهِ إِلَّا الِابْتِدَاء أَو أحد نواسخه ، وَالْخَامِس أَنّه ملازم للإفراد فَلَا يثنّى وَلَا يجمع وَإِن فسّر بحديثين أَو أَحَادِيث وَإِذا تقرّر هَذَا علم أَنّه لَا يَنْبَغِي الْحمل عَلَيْهِ))[2] ، وكلّها تدور حول توجيه المعنى للإعراب وفي تحديد الأوجه المعتبرة والتي لا تخرج عن المعنى المحتمل الذي قصده الشاعر .

---

(1) الخزانة : 9/ 292 .

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 638/1 .

(خبـر إنّ)

يلتحق خبر (إنّ) بموضوع المبتدأ والخبر ، لأنّ أصله خبر للمبتدأ ، وقد وردت في الخزانة شواهد عنه فيها يتوجّه المعنى صوب الإعراب ، ومنها قول الشاعر :

فَمن يَك أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُه فَإِنِّي وقيارٌ بهَا لغريبُ[1]

إذ أثّر المعنى المتحصّل من البيت في توجيه الإعراب لكلمة (قيّار) ، وقد ذكر النحويّون لها وجهين بالرفع والنصب ، وكان الرفع على جعلها مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : وقيّأر بها كذلك) ، وهذه الجملة الاسمية معترضة بين اسم (إنّ) وخبرها ، ولها معنى مستقّل في الدلالة فهي جملة ابتدائية لكنها اعتراضية ، وهذا يعني أنّ (غريب) خبر لـ (إنّ) ولا يجوزُ أن تكونَ خبرا لـ (قيّار) ؛ ((وإنّما لم يجعل الخبر لقيّار ويكون خبر إنّ محذوفا ؛ لأنّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ حتّى يُقدّم))[2] ، ومن ثّمَّ عقد البغداديّ مقاربة مع الآية الكريمة ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[3] .

كما أنّ توجيه الإعراب بالرفع والنصب لنكتة مؤدّاها حذف الخبر المسند لقيّار من أجل الاختصار والاحتراز عن العبث ؛ بسبب ضيق المقام في البيت وزنًا وأيضا السجن والتحسّر والغربة[4] .

في حين وجّه الزمخشريّ المعنى على العطف للمفردة أو الجملة ، مع بقاء رواية الرفع لا النصب لكن على معنى العطف على نية التقديم والتأخير ، فقال : ((أي ومن أمسى رحله بالمدينة حسن حاله ، بخلاف حالي ، فأنّي غريب لأن رحلي –

(1) البيت لضابئ بن الحارث البرجميّ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : 1 / 49 .
(2) الخزانة : 312/10 .
(3) سورة المائدة : 69 .
(4) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، عبد المتعال الصعيدي : 1/ 156 .

أي منزلي – ليس فيها ، وإنما فيها أنا وفرسي فقط . و «قيار» اسم فرسه ، وقيل جمله ، وقيل غلامه ، وهو مبتدأ أو معطوف على محل اسم «إن» حذف خبره اختصاراً لدلالة المذكور عليه ، فالعطف من عطف الجمل أو المفردات . وفيه العطف قبل تمام المعطوف عليه ، لكنّه على نيّة التقديم والتأخير ، وهو سماعيّ لا يجوز القياس عليه ، ولا يجوز جعل الغريب خبراً عنهما لئلّا يتوارد عاملان على معمول واحد ، ولا جعله خبرا عن قيار لأنّ لام الابتداء لا تدخل على الخبر المؤخر . والبيت لفظه خبر ، ومعناه إنشاء التحسّر والتحزّن ، لكونه غريباً وحيداً))[1] . فلا اعتراض هنا وإنّما عطف إفراديّ ، ما يعني أنّ (قيّار) اسم معطوف ، أو أنّه مبتدأ لخبر محذوف والجملة معطوفة على جملة إنّ قبل تمام خبرها .

أمّا قراءة النصب لـ (قيّار) فقد نسبها البغداديّ لسيبويه في باب التنازع ، وبالرجوع لسيبويه في الكتاب نجد أنّه قد ذكر البيت بالنصب :

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ فإنّى وقَيّاراً بها لَغَرِيبُ[2]

على معنى آخر توجّه به الإعراب غير معنى الجملة الاعتراضية الابتدائية ((فَإِن الْجُمْلَة عِنْده فِي نِيَّة التَّأْخِير وَهِي معطوفة لَا مُعْتَرضَة))[3] .

وقد أورد السبكيّ إيضاحا وتعضيدا لرأي سيبويه تحت عنوان فائدة بالمقارنة مع ما ورد من أشعار العرب ، فقال : ((هذا البيت لضابئ بن الحارث وقيّار فرسه ، وأنشده سيبويه في باب التنازع ، والمبرّد في الكامل قيارا بالنصب ، والمقصود من الحذف

(1) الكشاف : 1/ 629 .
(2) الكتاب: 1/ 75 .
(3) الخزانة :313/10 .

حاصل الثاني ، أن يحذفَ من الأوّل لدلالة الثاني ، كقول قيس بن الخطيم ، وقيل : عمرو بن امرئ القيس الأنصاريّ الخزرجيّ :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرّأى مختلف[1]

فإن خبر نحن : راضون محذوف ، وقد يقال : جاز أن يكون الشاعر أراد بنحن نفسه على جهة التعظيم ، ولا يمتنع حينئذ أن يخبر عنه براض اعتبارا بالمعنى ، بل ربّما وقع الإخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع))[2] .

كما حظيت قراءة النصب بدعم وتوجيه من صاحب النوادر والكامل للمبرد ، ((وَكَذَلِكَ أوردهُ أَبُو زيد فِي نوادره بِالنّصب لَا غير ، وقد قَالَ السكرِيّ : أَرَادَ : فَإِنِّي لغريب وَإِن قياراً أَيْضا لغريب ، وَلَو قَالَ لغريبان كَانَ أَجود ، وقَالَ أَبُو عمر : بَعضهم ينشد : فَإِنِّي (وقيارُ) بِالرَّفْع ، وَالنّصب أَجود كَأَنَّهُ أَرَادَ فَإِنِّي لغريب وقيار ، ثمَّ قدّم هَذَا بعد مَا كَانَ مَوْضِعه التَّأْخِير ، فعلى هَذَا يجوز الرّفْع))[3] ، وهذا التجويز في التوجيه إنّما هو بحسب توجيه المعنى وأثره الذي عن طريقه يصحّح النحاة الإعراب ويجوّزوا تلك الوجوه بالرفع أو النصب .

وقد ختم البغداديّ المسألة بتلخيص المعنى قائلا : ((والسرّ فِي تَقْدِيمه على الْأَوَّلَينِ قصد التَّسْوِيَة بَينهمَا فِي التحسّر على الاغتراب كَأَنَّهُ أثّر فِي غير ذَوي الْعُقُول أَيْضا . وَلَو قَالَ : إِنِّي غَرِيب وقيار لجَاز أَن يتَوَهَّم أَنّ لَهُ مزيّة على قيار فِي التأثّر عَن الغربة لِأَن ثُبُوت الحكم أَولا أقوى فقدمه لذَلِك))[4] .

---

(1) ديوان الشاعر قيس بن الخطيم ، تح : إبراهيم السامرائيّ و أحمد مطلوب : 81 .

(2) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : 1/ 303 .

(3) الخزانة : 10/ 318 .

(4) المصدر نفسه : 320/10 .

وممّا يتّصل بالأسماء المرفوعة العطف على محلّ اسم (إنّ) لا لفظه ، إذ إنّ محلّ اسم (إنّ) الرفع ، وفي هذا ناقش البغداديّ قوله تعالى : ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ**﴾[1] . وقرأ القرّاء السبعة : والصابئون بالرفع ، عطفا على موقع اسم إنّ أو على التقديم والتأخير ، كأنّه ابتدأ على قوله " والصابئون " كما وجّه ذلك سيبويه بقوله : ((وأمّا قوله عزّ وجل : " والصابئون " ، فعلى التقديم والتأخير ، كأنّه ابتدأ على قوله " والصابئون " بعدما مضى الخبر وقال الشاعر ، بشر بن أبي خازم :

وإلاّ فاعلَموا أنّا وأنتم بُغاةٌ ما بَقِينا فى شِقاقِ[2]

كأنّه قال : بُغاةٌ ما بقينا وأنتم))[3] .

وتوجيه الإعراب للصابئين بحسب المعنى عند سيبويه والخليل على معنى التأخير والابتداء كأنّه استأنف الكلام من جديد ، بذلك تمّ توجيه الإعراب بحسب معنى السياق الذي فهمه الخليل وسيبويه والبصريون ، وهو ما قرّره البغداديّ بقوله ((قَالَ سِيبَوَيْهِ والخليل وَجَمِيع الْبَصرِيين : إِنّ الصابئين مَحْمُول على التَّأْخِير ومرفوع بِالِابْتِدَاءِ والْمَعْنى : إِنّ الَّذين آمنُوا وَالَّذين هادوا من آمن بِاللَّه وَالْيَوْم الآخر فَلَا خوف عَلَيْهِم والصابئون وَالنَّصَارَى كَذَلِك أَيْضا))[4] .

وقد تناول الزمخشريّ المسألة وتوجيهها ، وعضّد ما سبق بقوله : ((وَالصَّابِئُونَ رفع على الابتداء وخبره محذوف ، والنيّة به التأخير عمّا في حيّز إنّ من اسمها وخبرها ، كأنّه قيل : إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون

(1) سورة المائدة : 69 .
(2) البيت لبشر بن خازم الأسديّ ، ديوانه ، تح : مجيد طرّاد : 116 .
(3) الكتاب : 156/2 .
(4) الخزانة : 318/10 .

كذلك ... فإن قلت : هلّا زعمت أنّ ارتفاعه للعطف على محّل إنّ واسمها ؟ قلت : لا يصحّ ذلك قبل الفراغ من الخبر ، لا تقول : إنّ زيدا وعمرو منطلقان . فإن قلت لم لا يصح والنية به التأخير ، فكأنّك قلت : إنّ زيدا منطلق وعمرو ؟ قلتُ : لأنّي إذا رفعته رفعته عطفا على محلّ إنّ واسمها ، والعامل في محلّهما هو الابتداء ، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر لأنّ الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها «إنّ» في عملها ، فلو رفعت الصابئون المنويّ به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بأنّ ، لأعملت فيهما رافعين مختلفين . فان قلت : فقوله والصابئون معطوف لا بدّ له من معطوف عليه فما هو ؟ قلت : هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا) الخ ... ولا محلّ لها ، كما لا محلّ للتي عطفت عليها ، فان قلت : ما التقديم والتأخير إلّا لفائدة ، فما فائدة هذا التقديم ؟ قلت : فائدته التنبيه على أنّ الصابئين يُتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح ، فما الظنّ بغيرهم . وذلك أنّ الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدّهم غيّا ، وما سمّوا صابئين إلّا لأنّهم صبؤا عن الأديان كلّها ، أي خرجوا))[1] .

ويتّصل بالتوجيه ما نقله البغداديّ عن جماعة من العلماء بقوله : ((جوّز السيرافيّ أَن يكون الْخَبَر للصائبين وَيكون خبر إِنّ محذوفاً كَمَا تقدّم عَنهُ . وَأورد عَلَيْهِ أَيْضا ابْن هِشَام بِأَنّ فِيهِ الْحَذف من الأول لدلَالَة الثَّانِي وَإِنَّمَا الْكثير الْعَكْس . وَذهب الْفراء إِلَى أَنّ (الصابئون) مَعْطُوف على اسْم إِنّ فيشاركه فِي الْخَبَر فَهُوَ من عطف مُفْرد على مُفْرد وَهَذَا نَصّه فِي تَفْسِير الْآيَة وَقَالَ : وَأمّا الصابئون فَإِنّ رَفعه على أَن عطف على الَّذين وَالَّذين حرف على جِهَة وَاحِدَة فِي رَفعه ونصبه وخفضه ، فَلَمَّا كَانَ

(1) الكشاف :660/1 .

إعرابه وَاحِدًا وَكَانَ نصب إِنّ ضَعِيفا وَضَعفه أَنّه يَقع على الِاسْم وَلَا يَقع على خَبره جَازَ رفع الصابئين))[1] .

ونرى الدكتور تمام حسان يتساءل عمّا ورد في الآية ، يقول : ((فما الذي رفع "الصابئون" ؟ الجواب : إنّ قرينة التبعيّة لوضوحها أغنت عن قرينة العلامة الإعرابية ، قالت العرب "ما رأيته مذ يومان" فأغنت قرينة التضامّ وما تضافر معها عن قرينة الإعراب التي تكون فيما جاء بعد حرف الجر))[2] .

وقال في معرض الجواب عن الآية وكونها من الأمثلة على ما ذكره من تحقّق الوضوح وأمن اللبس : ((وأخيرًا أحبّ أن أضيف أيضًا لما يترتّب على "تضافر القرائن" من أنَّ بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس . ولقد كرّرنا القول إنّ اللغة العربية –وكلّ لغة أخرى في الوجود– تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها ؛ لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم ، وقد خلقت اللغات أساسا للإفهام والفهم ، وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية . فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبسٍ مع عدم توفُّر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى ، فإنّ العرب كانت تترخّص أحيانًا في هذه القرينة اللفظية الإضافيّة ؛ لأنّ أمن اللبس يتحقّق بوجودها وبعدمها . ولقد وجدنا في مأثور التراث العربيّ الكثير من الشواهد والأمثلة على هذه الظاهرة))[3] .

---

(1) الخزانة :313/10 .

(2) اللغة العربية معناها ومبناها :236 .

(3) المصدر نفسه :233 .

ثانيا : <u>الفاعل</u> :

الرفعُ مصدرُ الفعل (رفع) ، جاءَ في معجم العين : رفَعْته رَفْعاً فارتفعَ ، وبَرْقٌ رافع ، أي : ساطع ، والرَّفْعُ : نقيضُ الخَفْضِ ، والرّفعة نقيض الذّلّة ، وهذا رجلٌ رفيع إذا شرُف وعلَت منزلتُه [1] .

قال سيبويه عن الفاعل : ((والفاعل كيفما تصرّفت فيه الحال ، فهو الذي يُبنى له الفعل ، والمفعول كالفضلة في الكلام . والفاعل وإن كان مؤخّرا في اللفظ فإنّ تقديره التقديم ؛ لأنّ الفعل لا يستغني عنه))[2] .

وهو كما عرّفه ابنُ الحاجب (ت646هـ) ((ما أُسند إليه الفعل أو شبهه ، وقدّم عليه على جهة قيامه به ، مثل : (قام زيد) ، و (زيد قائم أبوه) ، والأصل أن يليَ فعلَه ، فلذلك جاز (ضرب غلامه زيد) وامتنع (ضرب غلامه زيدا) ، وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينة ، أو كان مضمرا متّصلا ، أو وقع مفعوله بعد (إلا) أو معناها ، وجب تقديمه ، وإذا اتّصل به ضمير مفعول ، أو وقع بعد (إلاّ) أو معناها ، أو اتّصل مفعوله وهو غير متّصل به ، وجب تأخيره))[3] ، ولعلّ الجامع بين المعنى اللغويّ والاصطلاحيّ هو سطوع القائم بالفعل وارتفاعه عن اللبس والاشتباه بغيره ليكون واضحا مشخصا بيّنا للعيان ؛ ليُعلمَ المتخاطبون إسناد الفعل إليه حال إرسال الخطاب والحوار بينهما .

---

(1) ينظر : العين ، الخليل بن أحمد الفراهيديّ : 125/2 .

(2) الكتاب : 260/1 .

(3) الكافية في علم النحو : 14 .

أثر المعنى في تعيين الفاعل :

الإعراب والمعنى على علاقة وثيقة وصلة متينة بينهما لا تكاد تنفكّ ، فإذا اختلفَ الإعراب أدّى بدوره إلى اختلاف المعنى ، إذن فالمعنى له مكانة عالية في الدرس النحويّ ، ولا سيما عندما تتعدّد الأوجه الإعرابيّة ؛ لأنّ الفائدة وتمام المعنى وإيضاحه هي الفائدة الأساسيّة للبحث في الدرس النحويّ ، وقد تناول هذا البحث الكثير من علماء النحو ، وكان للبغداديّ دور بارز في تقفّي ذلك الأثر .

إنّ من صفات الكلام الفصيح أن يحافظ على التأليف والرتبة والتقديم والتأخير في التركيب ، فلا يسمح باختلالها بما يسبّب اللبسَ عند السامع ، إذ إنّ اللبس يخرجُه من الفصاحة والوضوح إلى الضعف والركاكة . من هنا فإنّ القزوينيّ (ت739هـ) قد قام بتعريف الفصيح من لكلام بقوله : ((وأمّا فصاحة الكلام : فهي خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد ، مع فصاحتها))[1] ، في حين عرّف الضعف بقوله : ((فالضعف : كما في قولنا ضرب غلامه زيدًا ، فإنّ رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظًا ممتنع عند الجمهور ، لئلّا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخّر لفظًا ورتبة))[2] ، ثمّ استدرك القزوينيّ بإمكانية رجوعِ الضميرِ المتّصلِ بالفاعل إلى المفعولِ به ، وذكر بيت النابغة الذبيانيّ :

جزى ربُّه عنه عديَّ بن حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعل[3]

الشاهد في هذا البيت في كلمة (ربُّه) إذ تُعرب فاعلا ، وقد أُضيفَت إلى ضمير يعود على المفعول به (عديَّ) المتأخّر لفظا ورتبة ، والقياس في هذا التركيب أن يتأخّر الفاعل لكي لا يعود الضمير على متأخّر لفظا ورتبة ، فلمّا تقدّم الفاعل وعاد

(1) الإيضاح في علوم البلاغة :28/1 .

(2) المصدر نفسه : 28/1 .

(3) البيت للنابغة الذبيانيّ ، ديوانه ، تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم : 191 .

الضمير على خلاف الأصل كان تقديمه شاذّا عند النحويين ، ومن هنا جاء توجيه المعنى مختلفا على نمطين :

الأول : أنّ الضمير في (ربّه) عائد إلى (عديّ) فيكون المعنى : جزى عدي بن حاتم ربه ، وهو دعاء عليه بأن يجزيه الله جزاء الكلاب ، فيكونُ الكلامُ دعاءً على عديّ حاتم بأن يجزيه اللهُ جزاء الكلاب ، وهو أن يطردَه الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثمّ يقول : إنّه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه .

الثاني : أنّ الضمير عائد للمصدر(الجزاء) المدلول عليه بالفعل ، فيكون المعنى : جزى ربُّ الجزاء عني عديّ بن حاتم[1] .

وبعدَ أن عرض صاحب الخزانة كلا الرأيين بيّنَ رأي من سبقه في تخريج مثل هذه الحالات قائلًا : ((على أنّ الأخفش وابن جني قد أجازا اتّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل ، لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل . أقول : وممّن ذهب مذهبهما أبو عبد الله الطوَال من الكوفيين ، وابن مالك في التسهيل وشرحه ، وأطال في الردّ عليه الشاطبيّ في شرح الألفية ونصر الإمام عبد القاهر الجرجانيّ مذهب الأخفش في المسائل المشكلة . قال الفناريّ في حاشية المطوّل : وذهب بعضهم إلى عدم إخلال الإضمار قبل الذكر بالفصاحة ، مستندا بأنّ عبد القاهر قدوة في فنّ البلاغة ، وهو المرجع فيها ، وكلامه حجّة مطلقا . وقد بيّن ابن جني مذهبه في الخصائص فقال : وأجمعوا على أن ليس بجائز ضربَ غلامُه زيدا لتقدّم المضمر على مظهره لفظا ومعنى ، وقالوا في قول النابغة : (جزى ربّه عني عديّ بن حاتم) إنّ الهاء عائدة على عديّ خلافا على الجماعة))[2] .

---

(1) ينظر : شرح بن عقيل : 496/1 ، والخزانة : 278 و 279 .

(2) الخزانة : 277/1 و 278 .

كما أنّ البغداديّ تعرّض لإيضاح المعنى الثاني المقدّر ، والذي يختلف في بيانه وإيضاحه للتقدير بقوله : ((وتبع التفتازانيّ في المطول الشارحَ فيما ذكرناه وَأورد بَيت الشَّاهِد وَقَوله :

لما عصى أَصْحَابه مصعبا أدّى إِلَيْهِ الْكَيْل صَاعا بِصَاع[1]

ثمَّ قَالَ : ورد بأَنّ الضَّمِير للمصدر الْمَدْلُول عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ أَي رب الْجَزَاء وَأَصْحَاب الْعِصْيَان ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[2] أَي الْعدْل))[3] .

وقد ذكر الأشمونيّ (ت929هـ) أنّ هناك قولين في البيت الشعريّ : ((الأول : لو كان الضمير المتّصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر ، نحو : «ضرب أبوها غلام هند» امتنعت المسألة إجماعا ، كما امتنع «صاحبها في الدار» ، وقيل : فيه خلاف ، واختُلف في نحو : «ضرب أباها غلام هند» فمنعه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنّه لمّا عاد الضمير على ما اتّصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم . الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ –ويسمّى متقدّما حكما – كذلك يعود على متقدّم معنى دون لفظ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل ، نحو : «أدّبْ ولدك في الصغر ينفعه في الكبر» أي : التأديب))[4] .

فاختلاف التقدير للمعنى هنا وإن لم يؤد إلى تغيّر في آواخر الكلم إلّا أنّه قد أفرز لنا إعرابا مغايرا بناء على فهم الاعراب بالطريقة التي أوضحها الجرجانيّ بقوله : ((وإذ قد عرفت أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه

---

(1) البيت من قصيدة في المفضّليات للشاعر السفاح بن بكير ، يرثي بها يحيى بن شدّاد من بني يربوع ، وقيل لرجل من بني قريع ، ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : 2 / ٥٧ .

(2) سورة المائدة : 8 .

(3) الخزانة : 279/1 .

(4) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : 410/1 و 411 .

والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أنّ الوجوه والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا نجد لها ازديادًا بعدها ، ثمّ اعلم أن ليست المزيّة بواجبة لها في نفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثمّ بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض))[1] .

والشاهد من كلامه هنا هو عود الضمير على متأخّر لفظا ورتبة ، إذ أعطى اختلافا في تقدير المعنى فـ ((في قوله : «موقع بعضها من بعض» إشارة إلى ما اشتهر في عرف النحاة باسم «الرتبة»))[2] ، التي لها مدخليّة في تحديد المعنى بحسب السياق ومن ثَمَّ تقوم بتوجيه الإعراب بناء على المعنى الذي قصده المتحاوران من تقديم الرتبة أو تأخيرها .

ومنَ الأمثلةِ الأخرى على أثرِ المعنى في توجيه إعراب الفاعل قول الشاعر الذي يتّصلُ بما سبقَ :

ألا ليت شعري هل يلومَنَّ قومُه زهيرا على ما جرَّ من كلّ جانبِ[3]

فالبيتُ كما يظهر مشابه لبيت النابغة السابق ، إلّا أنّ البغداديّ ذكره ليُري القارئ أنّ التوجيهين السابقينِ في قولِ النابغةِ لا يمكن إجراؤهما كلاهما ههنا ، وبالتحديد إرجاع الضمير للمصدرِ و((إِنَّمَا لم يجز هَاهُنَا رُجُوع الضَّمِير إِلَى الْمصدر الْمَدْلُول عَلَيْهِ وَهُوَ اللوم ، أَو إِلَى الشَّاعِر على سنَن الالتفات ؛ لأَنّ مقصود الشاعر قوم زهير ، فإنّ الذَّوْق السليم يفهم من هَذَا الْبَيْت تحريض أقربائه على لومه ولومهم على ترك لومه ،

(1) دلائل الإعجاز : ٦٩.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها : 187 .

(3) البيت للشاعر الجاهليّ أبي جندب القرديّ ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 1 / ١٩٣ .

وَلَعَلَّ قوم زُهَيْر غير قوم الشَّاعِر وَالله أعلم))[1] ، وهو المعنى الذي به تمّ توجيه الإعراب على هذا الرأي ، في حين أنّنا سنرى توجيه المعنى بشكل آخر سيؤدّي إلى تغيير الإعراب كما في قول الرضيّ وابن الحاجب .

((فقد أجاز الرضيّ هذا المورد على قلّة بقوله : والأولى تجويز ما ذهب إليه ، لكن على قلّة ، وكذا نقول : يحسن : أعطيت درهمه زيدا : لأنّ مرتبة المفعول الأولى قبل الثاني ، وإن تأخّر عنه لكونه فاعلا في المعنى ، كما يجيء في باب مفعول ما لم يسمّ فاعله ، ويقلّ نحو : أعطيت صاحبه الدرهم ، قلّةَ : ضرب غلامه زيدا . وكذا إذا كان للفعل مفعول يتعدّى إليه الفعل بنفسه ، فمرتبته أقدم ممّا يتعدّى إليه الفعل بحرف الجرّ ظاهرا ، نحو : قتلت بأخيه زيدا ، أو مقدرا ، نحو : اخترت قومه زيدا ، أي من قومه فمن ثمّ حسّنَ رجوع الضمير إلى المتأخر في المسألتين الترتيب بين الفاعل والمفعول ، قال ابن الحاجب : وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما مع القرينة ، أو كان مضمرا متّصلا ، أو وقع مفعوله بعد (إلّا) ، أو معناها وجب تقديمه))[2] .

وإذ إنّ شواهد المسألة كثيرة إلّا أنّها لم تخرجها عن دائرة الخلاف ، ما اضطرّ محقّق شرح ابن عقيل إلى التعليق عليها بقوله : ((ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أنّ ما ذهب إليه الأخفش وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجانيّ ، وأبو عبد الله الطوال ، وابن مالك ، والمحقّق الرضيّ من جواز تقديم الفاعل المتّصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخليق بأن تأخذ به وتعتمد عليه ، ونرى أنّ الانصاف واتّباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأنّ التمسّك بالتعليل مع

---

(1) الخزانة : 291/1 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 190/1 .

وجود النصّ على خلافه ممّا لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما ورد عن أهلها))[1] .

وإنّما قال ذلك تعليقا على رأي ابن عقيل الذي اعتبر التقديم شذوذا في قوله : ((وقوله «وشذ إلى آخره» أي شذّ عود الضمير من الفاعل المتقدّم على المفعول المتأخّر ، وذلك نحو «زان نوره الشجر» فالهاء المتّصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على « الشجر» وهو المفعول ، وإنّما شذّ ذلك لأنّ فيه عود الضمير على متأخّر لفظا ورتبة ، لأنّ «الشجر» مفعول ، وهو متأخّر لفظا ، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ، فهو متأخّر رتبة ، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوّلوه ، وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين ، وأبو الفتح بن جني ، وتابعهما المصنف))[2] ، انسياقا مع المعنى الذي صحّحه تبعا لمراد الشاعر ، وقد ذكر البغداديّ قوله تعالى : ﴿ولِيَلْبَسوا عليهم دينَهم﴾[3] ، فأضاف (الدين) إليهم لمّا كان واجبا عليهم الأخذ به[4] .

(1) شرح ابن عقيل : ٤٩٧/1 .
(2) المصدر نفسه : 1/ 496 .
(3) سورة الأنعام : 137 .
(4) ينظر : الخزانة : 215/2 .

ثالثا : نائب الفاعل :

نائب الفاعل في الأصل مفعول به ، لذا قال سيبويه في حدّه : ((والمفعول الذي لم يتعدَّه فعلُه ولم يتعدَّ إليه فعل فاعلٍ فقولك : ضُرِبَ زيدٌ ويُضرَبُ عَمرو))[1] ، وهو يتكلّم عن (زيد و عمرو) ، أمّا الفعل المسندُ لنائب الفاعل فتسميته الصحيحة (ما لم يُسمَّ فاعله) لا (الفعل المبني للمجهول) ؛ لأنّ بعضا من الجمل التي فيها هذا النوع من الأفعال يكون فاعلها معلوما .

منَ الأبيات التي ذكرها البغداديّ وفيها حديث عن نائب الفاعل قول الشاعر :

فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ[2]

وقد كان للمعنى أثر في توجيه إعراب نائب الفاعل في البيت (قار) ، إذ ورد له توجيهان كما سنرى بحسب تأويل المعنى وتخريجه ، وقد ذكرهما المحقّقون ومنهم صاحب الخزانة ، ((و الوعيد : التهديد ، والقار هُنَا : القطران . وَإِنَّمَا شبه نَفسه بالبعير الأجرب المطليّ بالقطران لأَن النَّاس يطردونه إِذا أَرَادَ الدُّخُول بَين إِبلهم لِئَلَّا يعرها بالقطران ويعديها بدائه . والقارُ نَائِب فَاعل مَطْلِي وَبِه مُتَعَلق بمطلي ، وَالْأَصل مَطْلِي بالقار فمرفوع مَطلِي هُوَ الْمُسْتَتر لكنه قلب . وَقيل : رُوِيَ : القار بِالْجَرِّ على أَنه بدل من ضمير بِهِ فَلَا قلب))[3] ، من هنا نفهم أنّ لنائب الفاعل إعرابين :

الأول : الرفع على أنّه نائب فاعل مرفوع لاسم الفاعل مطليّ ، وفيه قلب للمعنى ؛ لأنّ الأصل مطليّ بالقار .

---

(1) الكتاب : 34/1 .

(2) البيت للنابغة الذبيانيّ ، ينظر : ديوانه : 73 .

(3) الخزانة : 466/9 .

والثاني : الجرّ بدلا من الضمير(الهاء) في به ، وهنا لا قلب فيه للمعنى . وحيث أنّ (بِه) مُتَعَلّق بمطليّ والقار بدل عن الهاء فحينئذ يختلف توجيه المعنى والقصد ليختلف الإعراب على أثره ، ففي الرفع يكون القار مفعولا من حيث المعنى ، إذ وقع عليه فعل الطلاء فهو يصف نفسه بالبعير الأجرب المطليّ بالقطران ، فقام هذا المعنى بتوجيه الإعراب إلى الرفع ، في حين أنّ معنى البدلية يشير إلى كون حاله أسودا كسواد القار الذي يُطلى به البعير الأجرب ، وهذا يفهم من معنى البدل ، فهنا قام المعنى بتوجيه الإعراب بالرفع تارة على الفاعلية وبالجرّ على البدلية تارة أخرى .

وممّا أوردَه الشاهدُ الخامس والأربعون وهو قولُ الشاعر :

ليُبكَ يزِيدُ ضارعٌ لخصومة ومختبِطٌ مِمَّا تطيحُ الطوائح

والبيت للشاعر نهشل بن حرّي من قصيدة رثى بها يزيد بن نهشل ، والشاعر إسلاميّ عاصر الفرزدق وجريرا ، والضارع : الذليل ، والمختبط : طالب الحاجة من غير وسيلة لها ، و تطيح : تهلك ، و الطوائح : الدواهي ، والمعنى : يبكي عليه اثنان ، مظلوم وطالب حاجة ، والخلاف جار في «ليبك» ، فأما من بناه للمعلوم ، أعرب «ضارع» فاعلا ويزيد : مفعول به مقدّم ، وأمّا من بناه للمجهول : فقد جعل «ضارع» فاعلا لفعل محذوف ، يزيد : نائب فاعل للفعل «يبكى» ، وقد قيل بأنّ الرواية الأولى هي الأصحّ عند أهل الرواية ، والرواية الثانية من تصحيفات النحويين[1] .

وقد قال سيبويه : ((لمّا قال : ليبك يزيدُ ، كان فيه معنى ليَبْكِ يزيدَ ، كأَنّه قال : لِيَبْكِهِ ضارعٌ))[2] ، وقال أيضا : ((ومثلُ : ليُبْكَ يزيدُ قراءة بعضهِم :

(1) ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، محمد حسن شراب : 258/1 .

(2) الكتاب : 1/ 288 .

«وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم» ، رَفَع الشُّركاءَ على مثل ما رُفع عليه ضارِعٌ))[1] .

ولقد حرّر النزاع وبسط القول فيه صاحب الخزانة على الروايتين قائلا : إنّ ((الْفِعْل الْمسند إِلَى ضارع حذف جَوَازًا أَي «يبكيه» ضارع ؛ وَهَذَا على رِوَايَة ليُبك بِالبناءِ للْمَفْعُول وَيزِيد نَائِب فَاعل . وَأمّا على رِوَايَته بِالبنَاءِ للْفَاعِل ففاعله ضارع وَيزِيد مَفْعُوله وَلَا حذف وَلَا شاهد . وهذه الرِّوَاية هي الثابتة عند العسكريّ ، وعدَّ الرواية الأولى غَلطا))[2] ، وهي تعطي معنى بليغا بأنّ يزِيد ملْجأ للأذلّاء والضعفاء فيستحقّ التفجّع والبكاء عليه ، وقد ذكر صاحب الخزانة أنّه يمكن أن يكون يزيد منادى على الرواية الأولى بالبناء للمعلوم ويكون ضارع نائب الفاعل ، فقال : ((وَزعم بَعضهم أَنّه لا حذف في البَيت على الرِّوَايَة الأولى أَيضا ، لجَوَاز أَن يكون يزِيد منادى وضارع نَائِب الفَاعِل ، قَالَ ابن هِشَام فِي شرح الشواهد ، والتوجيه الأوّل أولى لِأَنَّهُ قد روى ليَبك يزِيد بِفَتْح يَاء يبك وَكسر كَافه وَنصب يزِيد ، فَلَمَّا ظهر ضارع فَاعِلا فِي هَذِه الرِّوَايَة استحقَّ أن يُقدّرَ فاعلا في الأخرى ليستويا))[3] .

ومن اختلاف القصد والمعنى الذي يساق فيه النصّ يختلف التوجيه الإعرابي ، فعلى إعراب البناء للمعلوم الذي يقصد به التفجّع على الميت من قبل صنفين من الناس : المظلوم والمحتاج ، وهي التي وصفها البغداديّ بالرواية الأبلغ ، قالَ : ((وَالرِّوَايَة الأولى أبلغ بتكرار الإِسنَاد إِجْمَالا ثمَّ تَفصِيلًا ، كَمَا بَيّنه السعد فِي المطول . وَقَالَ ابْن خلف : لمّا قَالَ ليبك يزِيد عَمَّ المأمورين بالتفجّع على هَذَا المَيِّت والبكاء عليه من كَثْرَة الْغناء ، ثمَّ خصّ هذَيْن الصِّنْفَيْنِ من جملَة الباكين عليه لشدَّة احتياجهما إِلَيهِ ، ثمَّ قَالَ نقلا عَن بَعضهم : إِنّ الإِبهَام على المُخَاطب فِي مثل هَذَا

(1) الكتاب : 290/1 .

(2) الخزانة : 1/ 303 .

(3) المصدر نفسه : 1/ 303 .

النَّحو الَّذِي يُقصد بِهِ العُمُوم ، تَعْظِيم للمقصود ومدح عميم . وَيزِيد على رِوَايَة البناء للفاعل غير منصرف للعلميّة وَوزن الفِعْل لِأَنَّهُ مَنْقُول من الفِعل دون ضَمِيره الْمُسْتَتر))[1] ، في حين كان إعراب (ليبك) بالبناء للمجهول أقلّ بلاغة وهي على سبيل الحكاية كما قال صاحب الخزانة : ((وعَلى الرِّوَايَة الْأُخْرَى يحْتَمل أَن يكون كَالأولِ وَهُوَ الظَّاهِر ، وَيحتَمل أَن يكون مَنْقُولًا من الْفِعل مَعَ فَاعله الْمُسْتَتر وَيكون حِينَئِذٍ جملَة محكية))[2] .

وعلى رفع نائب الفاعل (يزيد) في رواية البناء للمجهول تتضمّن تساؤلا مخفيّا ، وكأنّه سأل سائل : من الذي يُبكي يزيد ؟ فكان الجواب يبكي المظلوم والمحتاج ، وعلى هذا المعنى قرّب ابن يعيش البيت المذكور من الآية القرآنية ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ۞رِجَالٌ﴾[3] إلى قراءةِ عاصم وابن عامر ، وذلك بالبناء لِمَا لم يسمَّ فاعلُه بقوله : ((اعلم أنّ الفاعل قد يُذْكَر ، وفعلُه الرافعُ له محذوفٌ لأمر يدلّ عليه ، وذلك أنّ الإنسان قد يرى مضروبًا أو مقتولًا ، ولا يعلم مَن أوقعَ به ذلك الفعلَ من الضرب أو القتلِ ، وكلٌّ واحد منهما يقتضي فاعلًا في الجملة ، فيَسْأل عن الفاعل ، فيقول : مَن ضَرَبَهُ؟ أو : من قتله؟ فيقول المسؤولُ : «زيدٌ» ، أو : «عمرٌو» ، يريد : ضَرَبَهُ زيدٌ ، أو قتله عمرٌو ، فيرتفع الاسمُ بذلك الفعل المقدَّر ، وإن لم يُنْطَق به ، لأنّ السائل لم يشُكّ في الفعل ، وإنما يشكّ في فاعله ، ولو أظهره فقال : «ضربه زيدٌ» ، لكان أجودَ شيءٍ ، وصار ذكرُ الفعل كالتأكيد . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ بفتح الباء في قراءةِ عاصم وابن عامر . وذلك أنَّه بناه لِمَا لم يسمَّ فاعلُه ، فأقام الجارَّ والمجرورَ بعده مقامَ الفاعل ، ثمّ فسّر مَن يُسبِّح على تقديرِ سؤالِ سائل : من

---

(1) الخزانة : 304/1 .

(2) المصدر نفسه : 304/1 .

(3) سورة النور : 36 و 37 .

يُسبِّحه ؟ فقال : رجالٌ ، أي : يُسبِّح له رجالٌ ، فرفع «رجالًا» بهذا الفعل المضمر الذي يدلّ عليه «يُسبَّح» ، لأنّه لمّا قال : يسبَّح له ، دلّ أنّ ثَمّ مسبِّحًا ، ومثله بيتُ الكتاب

لِيُبكِ يزيدُ ضارعٌ لخصومِه ومختبطٌ ممّا تُطيحُ الطوائحُ

والبيت لابن نَهِيك النَّهْشَلِيّ ، والشاهد فيه رفعُ «ضارع» بفعل محذوف ، كأنّه قيل : من يَبكيه ؟ فقال : ضارعٌ لخصومة ، أي : يبكيه ضارع لخصومة ، والمختبِط : المحتاج ، وأصلُه ضربُ الشجر للإبل لِيسقُطَ ورقُها وتُعْلَفَ ، يصِف أنَّه كان مُقيمًا بحُجَّةٍ))[1].

(1) شرح المفصل : ابن يعيش : 1/ 214

المبحث الثاني

الأسماء المنصوبة :

- المفعول به
- المفعول له
- المفعول المطلق
- المفعول معه
- الحال
- التمييز

المنصوبات

المفعول به – المفعول له – المفعول المطلق – المفعول معه

لقد كان للمعنى في الأبيات التي أوردها صاحب الخزانة مدخليّة بارزة في توجيه المنصوبات في جملة من الشواهد ، نذكر منها قول الشاعر :

سأغسل عني الْعَار بِالسَّيْفِ جالباً عَليّ قَضَاءُ الله مَا كَانَ جالبا[1]

والشاهد في كلمة (قضاء) ، إذ ورود الإعراب فيها بالرفع والنصب ، وهذا يكشف عن اختلاف في المعنى قاد إلى هذا التوجيه الإعرابيّ ، فإن كان المعنى الذي يقصده الشاعر من كلمة القضاء (الحكم) فيكون استسلامه لفاعلية الفاعل بما يجلبه من حكمه ، وبهذا قال البغداديّ على تخريج رواية الرفع بناءعلى هذا المعنى : ((فَإِذا رفعته يكون فَاعِلا لجالباً عَليّ وَمَا كَانَ جالباً فِي مَوضِع الْمَفْعُول وَيكون الْقَضَاء بِمَعْنى الحكم ، التَّقْدِير : سأغسل الْعَار عَن نَفسِي بِاسْتِعْمَال السَّيْف فِي الْأَعْدَاء فِي حَال جلب حكم الله عَليّ الشَّيْء الَّذِي يجلبه))[2] .

وأمّا المعنى الثاني فهو الموت الذي وجّه الحكم نحو النصب ، فإنّنا إن نصبنا الْقَضَاء فَإِنَّهُ يكون مَفْعُولا لجالباً ، وَيكون الْقَضَاء الْمَوْت المحتوم ، وَالْمعْنَى : جالباً الْمَوْت عَليّ جالبه . وهو شبيه بقولهم : للمصيد الصَّيْد وللمخلوق الْخلق[3] . وقد قال ابن هشام معلّقا : ((وَقَوله : سأغسل عني الْعَار .. وفي قوله (جالبًا) أي جالبه))[4] .

---

(1) البيت لسعد بن ناشب المازنيّ ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 1 / ١٨٩ .
(2) الخزانة : 8/ 143
(3) ينظر: المصدر نفسه : 8/ 144 .
(4) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : 164 .

وقد لخّص البغداديّ المعنى بقوله : ((وَالتَّقْدِير : سأغسل الْعَار عَن نَفسِي بِاسْتِعْمَال السَّيْف فِي الْأَعْدَاء فِي حَال جلب حكم الله عَليّ الشَّيْء الَّذِي يجلبه . وَإِذا نصبت الْقَضَاء فَإِنَّهُ يكون مَفْعُولا لجالباً وفاعله مَا كَانَ جالباً))[1] . وَلِابْن جني وأبي عليّ الفارسيّ مقاربة للشعر بقوله تعالى : ﴿فَاقْض مَا أَنْت قاضٍ﴾[2] أَي : قاضيه فِي معنى قاضٍ إِيَّاه . فيكون أَرَادَ بقوله جالبه أَي : جالباً إِيَّاه ، فَحذف الضَّمِير مَعَ اسْم الْفَاعِل كَمَا يحذف مَعَ الْفِعْل نَفسه[3] .

ومن الشواهد أيضا قول الشاعر :

إِذا همّ أَلْقى بَين عَيْنَيْهِ عزمَه ونكّبَ عَن ذكر العواقب جانبا[4]

والشاهد فيه كلمة (جانبا) ، فهي منصوبة لكن لوجهين كما ذكر النحويّون ، إمّا مفعولا به أو ظرفا ، والأثر في هذين الإعرابين هو معنى الفعل (نكّب) ، فـ ((إن كانَ بمعنى حرّف فجانبا مفعول بـه لـه ، وإن كان بمعنى انحرف فجانبا ظرف لـه))[5] ، وأعقب البغداديّ هذا بقول لابن جني إذ قال : ((لَك فِي "جانباً" وَجْهَان : أَحدهمَا : أَن يكون مَفْعُولا بِهِ أَي : نكّب جانباً مِنْهُ عَن ذكر العواقب ، وَالْآخر : أَن يكون ظرفا ، أَي : نكّب عَن ذكر العواقب فِي جَانب . ويؤكّد هذا روايةُ من رواه : وأعرض عن ذكر العواقب))[6] .

ومنها أيضا قول الشاعر :

---

(1) الخزانة : 8/ 141 و 142 .

(2) سورة طه : 72 .

(3) الخزانة : 142/8 .

(4) البيت لسعد بن ناشب المازنيّ من شعراء العصر الأمويّ ، ينظر : ينظر الشعر والشعراء : 2 / ٦٨٥ .

(5) الخزانة : 144/8 .

(6) المصدر نفسه : 8/ 144 .

وَلم يستشر فِي أمره غير نَفسه وَلم يرض إِلَّا قَائِمَ السَّيْف صاحبا[1]

إذ ورد في إعراب كلمة (صاحبا) وجهان بالنظر لاختلاف توجيه المعنى ، إذ يمكن أن تُعرب مفعولا به ويكون (قائم السيف) منصوبا على الاستثناء ؛ ليكون توجيه المعنى : إنّ الشاعر لن يرض صاحبًا إلّا قائمَ السيف ، أو أن يترشّح معنى آخر تُعرب في هذه الكلمة بدلا من (قائمَ السيف) . ويوجد إعراب ثالث احتمله ابن هشام وهو أنّ ((صاحبا إمّا مفعول «يرضى» فالمستثنى مقدّم ، وإمّا حال من المستثنى ، فالاستثناء مفرغ))[2] .

من هنا ذكر البغداديّ ما قَالَه ابْن جني : ((إِن شِئْت نصبت صاحباً على أَنه مفعول بِهِ ونصبت قَائِم السَّيْف على الِاسْتِثْنَاء ، أَي : لم يرض صاحباً إِلَّا قَائِم السَّيْف . وَإِن شِئْت نصبت قَائِم السَّيْف نصب الْمَفْعُول بِهِ وَجعلت صاحباً بَدَلا مِنْهُ كَقَوْلِك : لم أضْرب إِلَّا زيدا قَائِما ، أَي : لم أضْرب أحدا إِلَّا زيدا فِي حَال قِيَامه ، ومن نصب زيدا فِي قَوْلك : مَا رَأَيْت أحدا إِلَّا زيدا على الْبَدَل لم ينصب قَائِم السَّيْف فِي القَوْل الأول إِلَّا على الِاسْتِثْنَاء الْمُقدم دون الْبَدَل ، وَذَلِكَ لتقدّمه على صَاحبه ، وَالْبدل لَا يجوز تقدمه على الْمُبدل مِنْهُ))[3] .

وثمّة شاهد آخر على أثر المعنى في توجيه الاسم المنصوب قد أورده صاحب الخزانة ، وهو قول الشاعر :

أعن[4] ترسّمت من خرقاء منزلة ماءُ الصبابة من عينيك مَسجُومُ[1]

---

(1) البيت للشاعر سعد بن ناشب ، ينظر : الشعر والشعراء : 2 / 685 .

(2) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : 164 .

(3) الخزانة : 8/ 145 .

(4) أصلها (أ أن) ، وكراهة للثقل الحاصل بتكرار الهمزة تقلب بعض القبائل الهمزة عينا ، وتسمّى (عنعنة) ، والبيت لذي الرمّة ، ديوانه ، تح : أحمد حسن : 254 .

وموضع الشاهد فيه محلّ المصدر المؤوّل من (أن ترسّمت) ، وقد ذكر البغداديّ إيضاح المعنى قائلا : ((الهمزة للاستفهام التقريريّ خَاطب نَفسه على طَرِيق التَّجْرِيد . وأَن ترسمت فِي تَأْوِيل مصدر وَالتَّقْدِير : ألِأَجَل ترسّمك ونظرك دارها الَّتِي نزلت بهَا أسالت عَيْنك دموعها))[2] .

وقد وقع الخلاف بتوجيه الإعراب بين كونه مفعولا به أو مفعولا لأجله ، فالتوجيه على أنّه مفعول به مبني على تقدير معنى مؤدّاه : أ لأن ترسمتَ أي تخيلتَ وهو يخاطب نفسه فعلى هذا المعنى توجّه الإعراب على المفعول به ، وله مثيل من القران الكريم سنأتي عليه بقول ابن المستوفي ، وأمّا على معنى أنّ ماء الصبابة قد نزل لأجل الترسّم والتخيل فيكون مفعول لأجله ، وقد أورد البغداديّ كلا الرأيين مستشهدا برأي ابن المستوفي قائلا : ((وَقَالَ ابْن المستوفيّ : فِي كتب الزَّمَخْشَرِيّ فِي الْحَوَاشِي : الْمَعْنى أَمن أَن ترسمت أَي : ألأن ترسمت أَي : تخليت مَنْصُوب لِأَنَّهُ مفعول بِهِ وَالتَّقْدِير : ألترسمك من خرقاء منزلَة مسجم مَاء عَيْنَيْك كَقَوْلِه تَعَالَى : أَن تحبط أَعمالكُم ، وَهَذَا غلط من الْكَاتِب وَالصَّوَاب مفعول لَهُ))[3] .

وبالرجوع إلى توجيه الزمخشريّ للآية الكريمة ﴿**أَن تحبط أَعمالكُم**﴾[4] ومقاربة ابن المستوفيّ لها فإنّ الزمخشريّ قال : ((أَنْ تَحْبَطَ أَعْمالُكُمْ منصوب الموضع ، على أنّه مفعول له ، وفي متعلّقه وجهان ، أحدهما : أن يتعلّق بمعنى النهي ، فيكون المعنى : انتهوا عمّا نهيتم عنه لحبوط أعمالكم ، أي : لخشية حبوطها على تقدير حذف المضاف ، كقوله تعالى : يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا . والثاني : أن يتعلّق بنفس

---

(1) البيت لذي الرمّة ، ديوانه ، تح : أحمد حسن : 254 .

(2) الخزانة : 11/ 237 .

(3) المصدر نفسه : 11/ 237 .

(4) سورة الحجرات : 2 .

الفعل ، ويكون المعنى : أنّهم نهوا عن الفعل الذي فعلوه لأجل الحبوط ، لأنّه لمّا كان بصدد الأداء إلى الحبوط : جعل كأنه فعل لأجله ، وكأنّه العلّة والسبب في إيجاده على سبيل التمثيل ، كقوله تعالى : لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا موجّها على الفعل على حياله ، ثم يعلّل له منهيا عنه . فإن قلت : بأيّ النهيين تعلّق المفعول له ؟ قلت : بالثاني عند البصريين ، مقدّرا إضماره عند الأوّل ، كقوله تعالى : آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ، وبالعكس عند الكوفيين ، فإن قلت : لخّص الفرق بين الوجهين ، قلت : تلخيصه أن يقدّر الفعل في الثاني مضموما إليه المفعول له ، كأنّهما شيء واحد ، ثم يصبّ النهي عليهما جميعا صبّا . وفي الأوّل يقدّر النهي))[1] .

ويعلّق البغداديّ على قول ابن المستوفي المنقول عن الزمخشري أنّه غلط ، بأنّه ليس بغلط بل هو شائع في بابه بقوله : ((وَلَيْسَ بغلط كَمَا زعم فَإِنّ حرف الْجَرّ إِذا حذف انتصب مَا بعده على الْمَفْعُول بِهِ . وَهُوَ مَعْرُوف شَائِع))[2] .

(الحـــال)

من موارد أثر المعنى في توجيه إعراب الأسماء المنصوبة ما ورد من شواهد في توجيه الحال ، ومنه قول الشاعر :

أمَا ترى حَيْثُ سهيلٍ طالعا نجماً يُضيء كالشهاب ساطعا[3]

والشاهد فيه كلمة (طالعا) ، إذ يتوجّه إعرابها بالارتكاز على معنى الفعل (ترى) ، فإن كانت (ترى) بصريّة كان لتوجيه المعنى لـ (طالع) إعراب ومعنى وهو الحال ، وإن

---

(1) الكشاف : 355/4 .

(2) الخزانة : 11/ 237 .

(3) المصدر نفسه : 3/7 ، والبيت لم يعرف قائله ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 2 / ٦٨ .

كانت (ترى) بمعنى تعلم كان الإعراب على المفعولية وعدّ (طالعا) مفعول به ثان للفعل ، وهكذا تمّ توجيه الإعراب بحسب المعنى في أقوال العلماء .

وقد وقع الكلام بين العلماء عن توجيه (طالعا) على إعراب الحال بحسب المعنى ، وهل هو حال من (حيث) أو من (سهيل) وما لذلك من أثر في توجيه الدلالة للإعراب بحسب المعنى ، كما نلاحظ ذلك في تعدد الإعراب بقولهم : ((طالع ، قيل : هو حال من سهيل ، و مجيء الحال من المضاف إليه – مع كونه قليلا – قد ورد في الشعر ، و هذا منه ، و قيل : هو حال من «حيث» و المراد بحيث هنا مكان خاصّ مع أنّ وضعه على أنّه اسم مكان مبهم))[1] .

وإذ إنّ معرفة كون (ترى) بصريّة أم بمعنى تعلم له مدخلية في توجيه المعنى ومن ثَمَّ الإعراب ، فقد اهتمّ بتمييز ذلك النحاة فقالوا : ((ترى : بصرية ، وطالعا : مفعولها ، وحيث : ظرف ، وهو مضاف إلى المفرد ندورا وقيل : إلى جملة تقديرا على أنّ سهيلا مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، أي مستقرا وظاهرا في حال طلوعه . قال العينيّ : وعلى الأول تكون حيث معربة إذا لم تضف إلى جملة ، فهي منصوبة على الظرفية أو المفعولية إن كانت ترى قلبية ، أو بصرية . وطالعا : حال . وقيل : إنّها مبنية وإن أضيفت إلى المفرد كما في لدن))[2] .

إذن نرى بوضوح مدخلية المعنى في توجيه الإعراب ، فإن كان معنى ترى هو الرؤية القلبية كان إعراب طالعا حالا ، وإن كانت بصريّة كان إعرابها مفعولا به ثانيا لها وهذا هو ظاهر كلام النحاة في هذه المسألة ، وقد ورد إعرابها في شرح الشواهد

---

(1) شرح ابن عقيل : 2/ 56 .

(2) شرح شواهد المغني : الجلال السيوطي :391/1 .

وهو : ((طالعا : حال من سهيل ... والتقدير : حيث سهيل موجود طالعا))[1] . وقد ذكر البغداديّ في الخزانة أنّ طالعا ((وَقعت مَفْعُولا لترى لَا ظرفا لَهُ))[2] .

وللبغداديّ توجيه للأعراب بحسب المعنى للرؤية ، فقد اختار أن تكون (طالعا) حالا من سهيل على ما توهّموه من أنّها مفعول ، فقال : ((وَالَّذِي أرَاهُ أَن الرُّؤْيَة بصرية ... وطالعاً : حَال من سُهَيْل ، ومجيء الْحَال من الْمُضَاف إِلَيْهِ وَإِن كَانَ قَلِيلا فقد ورد مِنْهُ كثيرٌ فِي الشّعْر))[3] .

وشاهدنا الآخر الذي اخترناه في توجيه الحال ، قول الشاعر :

جريءٍ مَتى يُظلَم يُعَاقِب بظلمه سَرِيعا وَإِلَّا يُبدَ بالظلم يظلِمُ[4]

والشاهد فيه كلمة (سريعا) ، فقد وجدنا لها توجيهين عند العلماء وهو ما ذكره البغداديّ في شرحه للبيت ، واثر المعنى لا يخفى في توجيه الإعرابين ، فإن كان المعنى والقصد من (سريعا) وصف الكيفية التي يقوم الجريء بالعقاب بها ، فيكون حالا يوصف بالسرعة ، أو أنّ المعنى الذي قصده الشاعر هو مجرّد الإطلاق للعقاب ، فيكون الإعراب على المفعولية المطلقة ، من هنا قال البغداديّ : ((وسريعاً إِمَّا حَال من ضمير يُعَاقب وَإِمَّا مفعول مُطلق ، أَي : عقَابا سَرِيعا)[5] ، ومعنى الحال واضح لا نزيد عليه ، إلّا أنّ المفعوليّة المطلقة معناها أنّ الفعل موصوف بالسرعة ، أي العقاب من هذا الشخص سريعا لا هوانة فيه ، وحينئذ تكون (سريعا) وصفا للمصدر بالأصل بتقدير (يُعاقب عقابا سريعا) ، فلمّا حذف المصدر الصريح نابت صفته عنه فأخذت

---

(1) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : 69 .

(2) الخزانة : 3/7 .

(3) المصدر نفسه : 4/7 .

(4) البيت لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه ، شرح : علي حسن فاعور : 109 .

(5) الخزانة : 7/ 19 .

إعرابه ، وعلى هذا تتّضح قيمة المعنى في فرز الوجوه الإعرابيّة ، وهي إمكانات يحتملها الكلام .

(الْمَـــــــــــفْعُول لَـــــــــــهُ)

للمعنى أثره في توجيه الإعراب للمفعول له كما في غيره من المنصوبات ، وقد تلمّسنا ذلك في مجموعة من الشواهد التي أوردها البغداديّ ومنها قول الشاعر :

يركب كلّ عَاقِرٍ جُمْهُور مَخَافَةً وزَعَلَ المحبورِ

والهولَ من تهوّلِ الهبورِ[1]

وَهَذَا رجز للعجاج ، يصف بعيره مشبّها إيّاه فِي السرعة بالثور الوحشيّ الْمَوْصُوف بِهَذَا الْوَصْف ، وقوله : ((يركب فَاعله ضمير الثور الوحشيّ الَّذِي خَافَ من الصياد فَذهب على وَجهه مسرعاً ، يصعد تلال الرمل ، ويعتسف المشاق . والعاقر : الْعَظِيم من الرمل الَّذِي لَا ينْبت شَيْئا ، شبه بالعاقر الَّتِي لَا تَلد))[2] .

وقَالَ أَبُو عُبَيْدَة : العاقر من الرمل : الْعَظِيم . وقيل : المشرف الطَّوِيل . وَهَذَا التَّفْسِير كُلّه وَاحِد لِأَن المشرف الطَّوِيل والرمل الْعَظِيم لَا ينْبت لعدم التُّرَاب والرطوبة الَّتِي يكسبها المطمئن السهل من الرمل . وَالْجُمْهُور بِالضَّمِّ : الرملة المشرفة على مَا حولهَا وَهِي المجتمعة وَهُوَ صفة لعاقر . وَإِنَّمَا خصّه لِأَن بقر الْوَحْش إِذا دهمها القانص اعتصمت بركوب الرمل فَلَا تقدر الْكلاب عَلَيْهَا . وَقَوله : مَخَافَة مفعول لأَجله . قَالَ صَاحب اللّبَاب : الْمَفْعُول لَهُ عِلّة الْإِقْدَام على الْفِعْل يكون سَببا غائياً كَقَوْلِه :

وأغفر عوراء الْكَرِيم ادّخاره

(1) البيت لعبد الله بن رؤبة للعجّاج ، ديوانه ، تح : عزّة حسن : 233 و 234 .
(2) الخزانة : 115/3 .

وسبباً باعثاً لَيْسَ غَايَة يقْصد قَصدهَا نَحْو قَوْله وَأنْشد شعر العجاج فالخوف والزعل والهول كلّ مِنْهَا سَبَب باعث على ركُوب الْجُمْهُور لَا سَبَب غائيّ . وزعل مَعْطُوف على مَخَافَة وَهُوَ بالزاي الْمُعْجَمَة وَالْعين الْمُهْملَة بِمَعْنى النشاط مصدر زعل من بَاب فَرح وَالْوَصْف[1] .

وموضع الشاهد في هذا الرجز هو الاختلاف في توجيه (زعل المحبور) و (الهول) بين أن يكونا مفعولا له كما أعربت (مخافة) أو أن يعربا حالين ، وقد نقل البغداديّ هذا الخلاف ثمّ رفض أن يكونا حالين ، قال : ((على أنّ «زعل المحبور» و «الهول» مفعول لأَجله ، وَفِيه ردّ على الْجرْمِي فِي زَعمه أَن الْمُسَمّى مَفْعُولا لأَجله هُوَ حَال . فَيلْزم تنكيره . وَبَيَان الرَّد : أَنّ الأول معرف بِالْإِضَافَة وَهِي إِضَافَة معنوية وَالثَّانِي معرّف بأل ، فَلَا يكونَانِ حَالين ، فَتعيّن أَن يكون كلٌّ مِنْهُمَا مَفْعُولا لأَجله . وَقَالَ ابْن بريّ فِي شرح أَبْيَات الْإِيضَاح : وانتصاب مَخَافَة وزعلَ والهول المعطوفين عَلَيْهِ على الْمَفْعُول لَهُ . وَأَصله اللَّام فَلَمَّا سقط الْخَافِض تعدّى إِلَيْهِ الْفِعْل . والرياشيّ زعم أَنه لَا يكون إِلَّا نكرَة كالحال والتمييز . وسيبويه يُجِيز الْأَمريْنِ))[2] .

و من الشواهد أيضا قول الشاعر :

طربت وَمَا شوقاً إلى البيض أطربُ ... ولا لعبا مني وذو الشيب يلعبُ[3]

وشاهده في كلمة (شوقا) ، إذ إنّ أغلب المعربين ذهبوا إلى أنّه مفعول له ، غير أنّ بعضا منهم منعوا ذلك على أساس أنّه لا يجوز تقديم هذه المفاعيل على عاملها ، ومهما يكن فإنّ المعنى يحكم على قواعد النحاة العقليّة ، فالكلمة ظاهر فيها هذا الباب

---

(1) ينظر : الخزانة : 3/ 115 .

(2) الخزانة : 114/3 .

(3) البيت للكميت بن زياد الأسديّ ، ديوانه ، تح : محمّد نبيل طريفيّ : 512 .

الإعرابيّ ؛ لأنّ الشاعر يُخبر على أنّه ما طرب لأجل الشوق وهو واضح يتعسّف المعنى مع غيره ، فإذن لا نعبأ كثيرا بقيود الصنعة إذاما علمنا ذهاب الأغلبية مع المفعول له ، ومهما يكن فقد ذكر البغداديّ تعليقا على هذا البيت نصّه ((اسْتَشْهد به أبو حيّان على تَقْدِيم الْمَفْعُول لَهُ على عَامله ، ردّا على من منع ذلك ، فإنّ شوقاً مفعول لَهُ مقدّم على عَامله وَهُوَ أطرب)) [1].

تعدد المعنى بين الفاعلية والمفعولية والتمييز :

قد وردت بعض الشواهد في كتاب الخزانة وفيها تعدّد إعرابيّ للمنصوبات متأثّر بتعدّد المعاني ، ومنها قول الشاعر :

فلسنا على الأعقاب تُدمى كلومنا وَلَكِن على أقدامنا يقطر الدما[2]

وموضع الاستشهاد فيه كلمة (الدما) ، إذ تعدّد توجيه الإعراب لها ؛ وذلك لتعدّد المعنى لها فبين من يرى أَنّ الدما بِمَعْنى الدَّم كالْمبرد الذي ((اسْتدلَّ بِأَنّ الدَّم أَصله فَعَل بتحريك الْعين ، ولامه يَاء محذوفة ... فقوله الدما بفتح الدال فَاعل يقطر ، والضمة مقدرَة على الْألف ، لِأَنَّهُ اسمٌ مَقْصُور وَأَصله دميٌ))[3] ، أو أنّه مصدر دمِيَ دَمًا وهو قول ابْن جني ، إذ عدّه مصدر دميت يَده لَا بِمَعْنى الدَّم ، وكَأَنَّهُ قَالَ : يقطر ذُو الدمى[4] ، وبين من عدّ الدِما بكسر الدال مفعولا به كالأصمعيّ الذي قال : هَذَا

(1) الخزانة : 4/ 316 .
(2) البيت للحصين بن الحمام المريّ ، من شعراء الجاهليّة : ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 3 / 6 .
(3) الخزانة : 490/7 .
(4) ينظر : المصدر نفسه : 491/7 .

غلط وَإِنَّمَا الرِّوَايَة : تقطر الدما منقوطة من فَوْقهَا وَالْمعْنَى : وَلَكِن على أقدامنا تقطر الكلوم الدما فَيصير مَفْعُولا بِهِ ، وهذا ما رواه الزجاجيّ [1] .

ولقد روى العسكريّ في التَّصْحِيف (الدَما) بالفتح ، وقال إنّ القوم قد اخْتلفُوا فِي نصب الدَّم ، وهل الفعل تقطر متعد أم لازم ، وَقد جَاءَ تقطر الدما مُتَعَدِّيا ناصباً للدم فِي قَول الْعَبَّاس بن عبد الْمطلب لأبي طَالب حِين قتل خِدَاش بن عَلْقَمَة بن عَامر من أَبْيَات عدتهَا ثَلَاثَة عشر بَيْتا أوردهَا أَبُو تَمام فِي آخر كتاب مُخْتَار أشعار الْقَبَائِل وَهُوَ :

قواطعُ فِي أَيماننا تَقْطُر الدَّما أَبا طالبٍ لَا تقبل النَّصْفَ مِنْهُم [2]

ولقد ذكر السيوطيّ أنّ المعنى الذي تبنّاه الأصمعيّ هو (ولكن على أقدامنا تقطر الجراحات الدّما) ، ليصير الدما مفعولا به ، قال : ((فسألنا : ما تقولون فيه ؟ فقلنا : الدّم فاعل جاء به على الأصل فقال : هكذا رواية أبي عبيد وكان الأصمعي يقول : هذا غلط ، وإنّ ما عليه الرواية : ولكن على أقدامنا تقطر الدّما منقوطة من فوقها ، والمعنى : ولكن على أقدامنا تقطر الجراحات الدّما ، فيصير مفعولا به))[3] .

وهنا نلحظ بوضوح أثر المعنى لـ (الدما) في توجيه الإعراب ، وابن يعيش بعد أن ذكر رأي المبرّد السابق قام بتوجيه الإعراب بناء على المعنى الذي هو أنّ الشاعر يريد أنّنا نَتَوَجَّهُ نحو الأعداء في الحرب ، ولا نُعْرِضُ عنهم ، فإذا جُرِحنا كانت الجراحات في مقدّمنا لا في مؤخّرنا ، وسَالَت الدماء على أقدامنا لا على أعقابنا فيَقْطر : فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر تقديره : هو ، يعود على "السيف" المفهوم من

---

(1) مجالس العلماء للزجاجي : 250 .

(2) ينظر : تصحيفات المحدثين ، العسكريّ : 531/2 ، وينظر : الخزانة : 492/7 .

(3) الأشباه والنظائر في النحو : 3/ 89 .

السياق . و"الدما" : على ذلك : مفعول به منصوب بالفتحة ، والألف : للإطلاق ، ورأى آخرون أن "الدما" فاعل لـ "تقطر" ، وهو ما ذهب إليه المبرّد الذي استدلَّ بالبيت على أَنَّ أصل "الدم" " فَعَل" بتحريك العين ، ولامه ياء محذوفة[1] .

وقد اقترح المرزوقيّ في شرح ديوان الحماسة معنًى آخر يوجّه الإعراب لغير الفاعلية والمفعولية ، بل يوجّهه نحو التمييز وكأنه أراد تقطر دماً فقال : ((أراد : نتوجّه نحو الأعداء في الحرب ولا نعرض عنهم ، فإذا جرحنا كانت الجراحات في مقدّمنا لا مؤخرنا ، وسالت الدماء على أقدامنا لا على أعقابنا ، وقوله تقطر الدما إذا رويت بالتاء كان المعنى تقطر الكلوم الدم ، فيكون الدما مفعولاً به ، ويقال : قطر الدم وقطرته ، وهذا وجهٌ حسن ، وإن شئت جعلت الدم منصوباً على التمييز ، كأنّه أراد تقطر دماً ، وأدخل الألف واللام ولم يعتد بهما ، كقول الآخر : **ولا بفزارة الشعر الرقابا** ، ويجوز أن يروى يقطر الدما بالياء ، ويكون الدما في موضع الرفع على أنّه فاعل يقطر ، لكنّه ردّه إلى أصله فأتى به مقصوراً وإن كان الاستعمال يحذف لامه))[2] .

(التمييز) :

ومن أمثلة توجيه المعنى للإعراب ما أورده صاحب الخزانة ، قول الشاعر :

أَخوكَ أَخوكَ مَن يَدنو وَتَرجو مَوَدَّتَهُ وَإِن دُعِيَ اِستَجابا

إِذا حارَبت حاربَ مَن تُعادي وَزادَ سِلاحُهُ مِنكَ اِقتِرابا[3]

وموضع الشاهد فيه كلمة (اقترابا) إذ أثّر المعنى فيها لتعرب بوجيهن محتملين ، فيمكن أن تعرب تمييزا تارة ، وعلى من وقع عليه فعل الزيادة وليتوجه الإعراب نحو المفعولية

---

(1) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : 207/1 .

(2) شرح ديوان الحماسة : 146/1 .

(3) البيت لربيعة بن مقروم الضبيّ ، شاعر مخضرم ، ديوانه ، تح : تماضر عبد القادر هرفوش : 20 .

، فعلى توجيه الإعراب نحو التمييز يكون المعنى أي زاد اقتراب سلاحه منك ، وعلى كونه مفعولا به ، لأن زاد يتعدى ولا يتعدى[1] ، ليكون توجيه المعنى إذا حَارَبت من تعادي حَارب هَذَا المؤاخي لَك مَعَك وَزَاد نصرته وعدته مِنْك قرباً مَا دمت مُحَارِبًا ، وفي معنى الاقتراب الذي يتوجّه نحو التمييز يكشف عن المائز بذلك الاقتراب وهل أَرَادَ أَنَّك إِذا حَارَبت قرب مِنْك وَمَعَهُ سلاحه ليعينك ، فَذكر قرب السِّلَاح ليدل على أَنّه أَرَادَ إعانته على عدوه ، وَلَو ذكر أَنّه يقرب نَفسه مِنْهُ لم يدل على ذَلِك لِأَنَّهُ يجوز أَن يقرب مِنْهُ وَلَا يُعينهُ[2] .

ومن الشواهد أيضا قول الشاعر :

ونأخذ بعده بذناب عَيْش أجب الظّهْر لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[3]

وموضع الشاهد فيه كلمة (الظهر) ، إذ أعربت أربعة أعاريب بثلاثة أوجه إعرابيّة منساقة لتأثير المعنى فيها ، والأوجه الثلاثة هي : النصب بإعرابين ، التمييز أو على التشبيه بالمفعول ، والرفع على الفاعلية ، والجرّ على الإضافة .

قال البغداديّ : ((الظّهْر فِي هَذَا الْبَيْت على ثَلَاثَة أوجه :

الأول : بِالنّصب وَهُوَ ضَعِيف كَمَا قَالَ الشَّارِح الْمُحَقق ... وَنصب الظّهْر كنصب الْوَجْه فِي : مَرَرْت بِرَجُل حسن الْوَجْه وَهِي لُغَة فصيحة على التَّشْبِيه بالمفعول ، وَمِنْهُم من جعله نصبا على التَّمْيِيز وَلَا حَاجَة إِلَيْهِ لكَونه معرفَة والتمييز الْمَنْصُوب إِنَّمَا يكون بالنكرة ، وَفِيه ردّ على من قَالَ إِنَّه تَمْيِيز كالبيضاويّ ، فَإِنَّهُ اسْتشْهد بِهِ عِنْد

(1) ينظر : الخزانة : 10/ 30 .

(2) ينظر: المصدر نفسه : 10/ 30 .

(3) البيت للنابغة الذبيانيّ ، ورواية صدر البيت في ديوانه هي : ونُمسِكُ بعدَه بذُناب عيشٍ ، ديوانه : 106 .

قَوْله تَعَالَى : ﴿إِلَّا من سفه نَفسه﴾[1] قَالَ : نَفسه مَنْصُوب على التَّمْيِيز كالظهر فِي الْبَيْت .

الثَّانِي : رفع الظّهْر على الفاعلية . **والثالثُ** : خفضه بإضافة أجبّ إليه . وَأما «أجب» فَهُوَ مجرور لَا غير ... وَالْفَتْح إِنَّمَا هُوَ على رفع الظّهْر ونصبه ، وَأمّا على جَرّه فأجب مجرور بالكسرة للإضافة ، وَأمّا قطعه إِلَى الرّفْع على أَنّه خبر لمبتدأ مَحْذُوف أَو إِلَى النصب بِتَقْدِير : أَعنِي فَلَا يجوز لِأَن قطع النكرَة غير الموصوفة))[2] .

وقد عضد ابن يعيش معنى التشبيه بالمفعول به ممّا يخرج القراءة والإعراب على النصب بقوله : ((أجبّ : حال منصوبة بالفتحة ، أو مفعول به لفعل محذوف ، "الظهر" : اسم منصوب على التشبيه بالمفعول به ، والشاهد فيه قوله : "أجبَّ الظهرَ" حيث نصب "الظهر" بـ "أجبّ" على الشبيه بالمفعول به في "حَسَنٌ الوجْهَ))[3].

(1) سورة البقرة : 130 .

(2) الخزانة : 363/9 و 364 ، وينظر الكتاب : 197/1 .

(3) شرح المفصل لابن يعيش : 111/4 .

الفصل الثاني :

أثر المعنى في توجيه الإعراب في الأفعال

- البحث الأوّل : الجملة الفعلية المقيَّد فعلها بسابقة
- المبحث الثاني : الجملة الفعلية المقيَّد فعلها بلاحقةٍ

توطئة :

الأفعال :

تناولنا في الفصل الأوّل الأسماء ، وبيَّنّا ما يطرأ عليها من آثار معنويّة تُقيَّده من حيث الإعراب ، وننتقل هنا إلى بيان الجملة الفعليَّة ، من حيث مكوناتها ، والتعرُّض إلى أحوالها من حيث زمنها ؛ لنجعل ذلك توطئة لتطبيقاتنا في كتاب الخزانة .

الجملة الفعلية هي إحدى شطري الجمل في العربية ، والشطر الآخر هو الجملة الاسمية[1] ، التي صدرها اسم مسنَدٌ إليه خبره ، فنحو (محمّدٌ يحضرُ) جملة اسمية ، وقد خالف بعضهم هذا وعد جملةَ (محمّدٌ يحضرُ) جملةً فعليةً[2]، ولكن الراجح أنّها جملة اسمية بدليل دخول النواسخ عليها ، فنقول : (إنّ محمّداً يحضرُ) و (كانَ محمدٌ يحضرُ) ، والنواسخ – كما هو معلوم – مدخولها الجمل الاسمية[3] .

الجملة الفعليَّة في العربيّة هي التي تتركَّب من فعل يتصدَّرها يكون مسندًا فيها ، ويليه اسم يُسمَّى الفاعل أو نائبًا عنه يكون مسندًا إليه ، ومن ثَمَّ فإنَّ معيار تحديد الجملة الفعلية هو الفعل فلا عِبرة بما تقدَّم من الحروف ، أو تقدَّم ممّا حقّه التأخير ، كتقدُّم المفعول وباقي الفضلات مع الفعل .

ولعلّ من أهمّ المسائل التي نوقشت في الأفعال مسألة دلالتها على المعنى وزمنه ، إذ لم يرتضِ بعض المحدَثين معايير تحديد القدماء ، أي أنّها تدلّ على معنى

(1) خالف الزمخشري ذلك إذ جعلها (فعلية واسمية وشرطية وظرفية)، وجعلها ابن هشام (فعلية واسمية وظرفية) والصحيح ما عليه الجمهور، ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : 1/ 88، ومغني اللبيب : 376/2، والجملة العربية : 182.

(2) ينظر: في النحو العربي –نقد وتوجيه– د. مهدي المخزوميّ : 44.

(3) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 181.

وزمن في ذاتِها ؛ وذلك لسببينِ ، الأوَّل : كونها لا تدلُّ على معنى في نفسِها ، فلو حلّلنا الحروفَ لانتهينا إلى أنَّها كالأسماء والأفعال تدلُّ على معنى في نفسها ، فالحرف وإنْ لم يتضمّنْ معنىً ما ، لا يُعد كلمة مطلقًا ، فهي لا تُفيد معنى يحسن السكوت عليه ، وهذا تشترك فيه مع الاسم والفعل ، والثاني : ليس صحيحًا أنَّ الأفعال هي التي تقترن بالزمان وحدها ، فإنَّ مِن الأسماء ما يقترن بالزمان كما أنَّ منها ما ينصرف إليه دون غيره ، وإنَّ السياق هو الذي يحدِّد دلالة الفعل على الزمن عند إدخال القرائن عليه ، والقرائن قد تكون معنويّة أو لفظية ، فعندما نقول : يدخل زيدٌ في البيت ، كانت الدلالة الزمنية للفعل تقتضي أنَّ الحدث أو الفعل يقع في الزمن الحاضر ، ولكن عندما نقول : لم يدخل زيدٌ في البيت كانت القرينة تقتضي نفي وقوع الحدث في الزمن الماضي فقلبت دلالة الحال إلى الماضي بوساطة (لم) ، ويُسمَّى الزمن الذي يقرّره سياق الكلام في الفعل وتحديد الدلالة الزمنية بـ(الزمن النحوي)[1].

والجملة الفعليَّة المطلقة هي التي تتركَّب من فعل وهو المسند فيها ، ومن اسم يكون فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل يُسند إليه ذلك الفعل ، يؤدِّي هذا التَّركيب إلى معنى مفيد يحسن السكوت عليه ، ويُعدُّ الفعل هنا مطلقًا غير مقيَّد بقيد مثل من وقع عليه الفعل ، أو بيان نوع الفعل ، أو عدده ، أو سبب وقوعه ، أو بيان حال فاعله ، أو ما إلى ذلك من أنواع التقييد التي يطلق عليها النحويون بـ(الفَضلات)[2] .

---

(1) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها :240 ، والدلالة الزمنية في الجملة العربية ، علي جابر المنصوريّ : 37 ، والجملة الفعلية ، د. علي أبو المكارم :41-42 .

(2) يُنظر: شرح الكافية الشافية 1/ 159-160، وهمع الهوامع 2/ 5 ، وحاشية الصَّبَّان 1/ 32 ، والنحو الوافي 1/197.

الجملةُ الفعليَّةُ المُقيَّد فعلها :

لا تخلو طبيعة الجملة العربية من التقييد ، بل قد يأتي القيد في أغلب الأحيان عنصرًا أساسيًّا في تركيبها ، ولا يكتمل المعنى إلَّا بوجود ذلك القَيد ؛ لأنَّ دخوله في الجملة ليس لإكمال فراغ أو سدّ نقص بقدر ما هو ضرورة وظيفيّة دلاليّة ، لأنَّ كلّ زيادة على الأصل لها دلالة في الجملة تعد زيادة في المعنى ، فقد يأتي المتكلِّم بالزيادة بقصد إفادة المتلقّي معاني لا يكفي المسند والمسند إليه للدلالة عليها[1].

وبما أنَّ التقييد يكون بزيادة على الأصل ، فقد يكون هذا التقييد بزيادة سابقة للتركيب الأساس ، أو بزيادةٍ لاحقةٍ له ، ومن المُقيِّدات أو الزيادات السابقة دخول حروف النصب أو الجزم أو النفي على فعل الجملة ، إنّ اختلاف النحويين في الحروف التي تجزم الأفعال يكاد يكون أقلّ من الخلاف الحاصل في نواصب الأفعال ، ولعلّ مردّ ذلك إلى أنّ الجزم من خصائص الأفعال ولا يشاركه فيه أحد ، أمّا النصب فمشترك بين الأفعال والأسماء ، لذا كثر حوله الخلاف ، فضلاً عن أنّ أدوات الجزم أقلّ من أدوات النصب ، لذلك ليس من الغريب أن تقلَّ حدّة الخلاف في هذا الموضع ، وتستبعد الأدوات المهمة في هذا الموضوع لانعدام الخلاف في عملها . ومن المُقيِّدات اللاحقة المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والتوابع ، واكتفينا بالمفاعيل الخمسة في البحث دفعا للإطالة .

(1) يُنظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، عبد الرحمن حبنكة : 452/1 .

المبحث الأوّل :

الجملةُ الفعليَّة المقيَّد فعلها بسابقة

- التقيُّد بحرف النصب.
- التقيُّد بحرف الجزم .

الجملةُ الفعليَّة المقيَّد فعلها بسابقةٍ

ثمّة قيود تلحق بالجملة الفعليَّة ، سابقة عليها منها دخول حروف النصب والجزم على فعلها ، على أنّ القيد لا يكتفي بوظيفته الإعرابيّة ؛ إذ يصحبه أثر دلاليّ مقترن بالأثر الإعرابيّ ، وفي هذا المبحث سنتناول صنفين من هذه المقيّدات وهي كما يأتي :

أوّلا : <u>التقييد بحروف النصب</u> :

تُقيَّد الجملة الفعليَّة ذات الفعل المضارع بحروف نصب تنصب الفعل بنفسها هي : (أنْ و لنْ و كي وإذنْ)[1] ، قال سيبويه في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء : ((اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء ، كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال ، وهي : أنْ ، وذلك قولك : أريد أنْ تفعل . وكي ، وذلك جئتك لكي تفعل . ولنْ))[2] . وفيما يأتي نتناول هذه النواصب في شواهدها عند البغداديّ :

أ. التقييد بحرف النصب (أَنْ) :

تعدُّ هذه الأداة في مقدّمة العوامل الناصبة للأفعال[3] ، بل هي أقوى الحروف وأمكنها في نصب الأفعال ، فتنقل الفعل عند نصبهِ من الحال إلى الاستقبال[4] .

---

(1) يُنظر: الكتاب : 5/3 ، وشرح قطر الندى : 58.

(2) الكتاب : 5/3 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 5/3 ، والمقتضب : 6/2 .

(4) ينظر : رسالة منازل الحروف ، الرمّانيّ : 46 .

وتنصب الفعل إذا كانت ظاهرة أو مضمرة ، وقد اشترط النحويّون لعملها أن لا تسبق بفعل عِلْم[1] .

وعند النحويين أنّه إذا سُبقت (أن) بفعل (ظن) جاز فيها الأمران ، فيمكن أن تكون مُخففّة ويمكن أن تكون الناصبة للفعل المضارع ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا**﴾[2] ، وقد أجاز الكوفيون إعمالها محذوفة ، – ووافقهم البغدادي[3]– وأوردوا لذلك شواهد من القرآن والشعر ، ومنع ذلك البصريون ، وحجّتهم في ذلك أنّها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، لذلك يجب أن لا تعمل محذوفة من غير بدل[4]. ورَدّوا شواهد الكوفيين ومنها قول طرفة[5] :

ألا أيّهذا الزاجريّ أحضر الوغى وأن أشهدَ اللذات هل أنت مخْلدي[6]

((على أَنّ «أحضر» مَنْصُوب بِأَن مضمرة بِدَلِيل تَمَامه : وَأَن أشهد اللَّذَّات هَل أَنْت مخلدي))[7]. والتقدير : (أن أحضر) ، وخَرّجوه – البصريون– على أنّ البيت قد روي بالرفع وهي الرّواية الصحيحة عندهم . وكذلك قول العرب : مُرْهُ يحفرَها ، وقولهم : خُذ اللّصَّ قبل يأخذك . والتقدير (أن يحفرها) و(قبل أنْ يأخذَك) . فقد عَدّوا النصب بها شاذاً ولا يقاس عليه[8]. وإذا جاء ما بعد (أن) المحذوفة منصوباً على رواية الكوفيين ، فهو على

---

(1) ينظر : شرح التسهيل : 330/3 .
(2) العنكبوت / 2 ، وشرح التسهيل : 330/3 .
(3) الخزانة : 8/ 507.
(4) ينظر : الانصاف : 563/2 .
(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 362/2 ، وينظر : الانصاف : 562/2 .
(6) البيت لطرفة بن العبد ، ديوانه ، تح : مهدي محمّد ناصر الدين : 25 .
(7) الخزانة : 8/ 507 .
(8) ينظر : شرح ابن عقيل : 362/4 .

على ما يقتضيه القياس عندهم من إعمالها محذوفة ، وإذا صحّت الرواية فهو على رأي البصريّين محمولٌ على التّوهّم فَنُصب على طريق الغلط[1] .

ب . التقييد بحرف النصب (كَيْ) :

هي من الأدوات الناصبة للفعل المضارع بنفسها[2] ، وهي حرف مصدريّ ونصب واستقبال ، كـ(أنْ) تجعل ما بعدها في تأويل مصدر ، والغالب أنْ تسبقها لام التعليل ، ومثالها في كتاب الخزانة : الشَّاهِد الثَّالِث وَالْخَمْسُونَ بعد الستمائة .

أردْتّ لكيما أَن تطيرَ بقربتي فتتركها شنّاً ببيداء بلقع[3]

ذكر البغدادي : ((أَنه يجوز إِظْهَار «أَن» بعد كي توكيداً لكَيَ))[4]. فأنْ عندهم جاءت جاءت للتوكيد والتوكيد من كلام العرب ، أو أنّها الناصبة المقدّرة فجاز إظهارها بعد الإضمار وقد منع ذلك البصريون لأنّ كي تعمل بنفسها ، ولا تعمل بتقدير (أن) ، ولو كانت تعمل بتقدير (أن) لكان العمل لـ(أن) من دون (كي) ، إذا ظهرت (أنْ) في الكلام فضلاً عن بطلان زيادتها للابتداء ، لأنّه يفتقر إلى السماع من كلام العرب ، لذلك حملوا الشاهد الكوفيّ على الضرورة الشعرية ، وإنّ قائله غير معروف[5].

وَذهب بَعضهم إِلَى أَنّ الْعَامِل فِي (جِئْت لكَي أَن أكرمك) اللَّام وكي وَأَن توكيدان لَه ، إِذ لا يَخْلُو إِظْهَار أَن بعد كي إِمَّا لِأَنَّهَا كَانَت مقدرَة فظهرت وَإِمَّا لِأَنَّهَا زَائِدَة ، فإِنْ لم تسبقها فهي مقدَّرة ، ويكون المصدر المؤوَّل في محل جر باللام المقدَّرة

---

(1) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : 565/2 . وينظر الخزانة : 11/ 119.

(2) يُنظر : اللمحة في شرح الملحة 2: 818 .

(3) علّق على البيت صاحب كتاب شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة بأنّه (غير منسوب) : ٨٣/2 .

(4) الخزانة : 8/ 484.

(5) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : 582/2-583 .

، أو يكون منصوبًا بنزع الخافض[1]. ومثالها في الخزانة الشَّاهِد الرَّابِع وَالْخَمْسُونَ بعد الستمائة[2] :

كي لتقضيني رقية مَا وَعَدتنِي غيرَ مختلسِ[3]

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (كي) في جميع استعمالاتها حرف ناصب مثل (أنْ) ، أمَّا البصريون فإنَّهم يرون أنَّها قد تكون ناصبة بنفسها كـ(أنْ) ، أو جارّة مضمرًا بعدها ، فإنْ تقدَّمتها اللَّام فهي عندهم ناصبة ، وإذا جاءت بعدها (أنْ) فهي جارة لا غير ، و بمعنى لام التعليل[4] .

وجاء في الخزانة ((على أَن الْأَخْفَش يعْتَذر لتقدّم اللَّام على كي فِي لكيما وتأخّرها عَنْهَا فِي «كي لتقضيني» أَنّ الْمُتَأَخّر بدلٌ من الْمُتَقَدّم . وَهَذَا يُردّ على الْكُوفِيّين فِي زعمهم أَنّ كي ناصبة دَائِما ، لِأَن لَام الْجَرّ لَا تفصل بَين الْفِعْل وناصبه ... وَقَالَ الدماميني : هَذَا الرَّد على الْكُوفِيّين ظَاهر . أما إِذا جعل النصب بِأَن مضمرة كَمَا يُقَال البصريون وكي جارةٌ تعليلية أكدت بمرادفها وَهِي اللَّام ، انْتَفَى هَذَا الْمَحْذُور . نعم يلْزم الشذوذ من جِهَة هَذَا التَّأْكِيد ، وَلكنّه سمع فِي كَلَامهم ، بل هُوَ أَحَقّ من نَحْو قَوْله : وَلَا للما بهم أبدا دَوَاء لاخْتِلَاف الحرفين لفظا))[5] .

فـ**(كَيْ)** هنا حرف مصدريّ ناصب ، و **(لتقضيني)** فعل مضارع منصوب ، والمصدر المؤوَّل من كَيْ والفعل في محلّ جرّ بلام التعليل المقدَّرة قبل كَيْ[6] . وقد

---

(1) يُنظر : شرح الأشموني : 182/3 ، وجامع الدروس العربية ، الغلاييني : 2/ 173 .
(2) الخزانة : 8/ 489 .
(3) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات ، ديوانه ، تح : محمّد يوسف نجم : 160 .
(4) يُنظر : شرح الرضيّ على الكافية : 856/2 .
(5) الخزانة : 8/ 489 .
(6) يُنظر : إعراب القرآن وبيانه ، الدرويش : 191/6 .

انتصب الفعل المضارع بعد (كَيْ) التي لم تُسبق بلام التعليل ، ولا المتبوعة بـ(أنْ) المصدرية من غير شذوذ ولا عِلَّة ، وهذا ما احتجَّ به الكوفيون على البصريين ، فهي عندهم هنا حرف تعليل وجرّ ؛ لعدم تقدُّم اللَّام عليها ، وانتصب الفعل بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد كَيْ حسب رأيهم[1]. و((ذهب الأخفش إلى أنَّ الناصب للمضارع في الأوجه كلِّها "أن" المصدرية ظاهرة أو مقدَّرة ؛ لأنَّ الأخفش يرى أنَّ "كَيْ" لا تكون إلّا حرف جرّ دالًا على التعليل ؛ فإذا ذكرت اللَّام قبلها ، كما في قوله تعالى : ﴿لِكَيْ لا يَعْلَمَ﴾ ؛ فهو يرى أنَّ "اللَّام" للتعليل ، و "كي" بدل منها ، وكانت "أنْ" مضمرة بعدهما))[2]. وقد ورت الجملة الفعليَّة مقيَّدة بسابقة ؛ لدخول حرف النصب (كَيْ) على الفعل المضارع التي خلصت زمن الجملة إلى الاستقبال .

ثانيا : <u>التقييد بحروف الجزم</u> :

الجزم يعني القطع وفي المصطلح قطع آخر الفعل من الحركة أو ما يقابلها[3]، والجزم هو إحدى وسائل العربية ؛ لتنسيق الكلام ولتمييز بعض المعاني من غيرها ؛ وهو أحد حالات الإعراب إلى جانب الرفع والنصب والجرّ ، ويختصُّ الجزم بالفعل المضارع فقط ، فلا تُجزم الأسماء أو الحروف أو الفعل الماضي أو الأمر[4]، قال سيبويه في حديثه عن ما يعمل في الأفعال فيجزمها : ((وذلك : لم ، ولمّا ، واللَّام

(1) يُنظر : جامع الدروس العربية : 3/ 194 ، و حاشية الاجرومية : 48/1 .

(2) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، هامش للمحقق يوسف الشيخ محمد البقاعي : 3/ 11 .

(3) ينظر : العين ، مادة (جزم) : 73/6 .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 2/ 157 ، والنحو الوافي : 4/ 406-421 ، ودليل السالك إلى ألفية بن مالك : 3/ 31 .

التي في الأمر ، وذلك في قولك : لِيفعل و لا في النهي و ذلك قولك لا تَفعل فإنَّما هي بمنزلة لم))[1].

ويُجزَم الفعل المضارع إذا سُبِقَ بأداة من أدوات الجزم ، وأدوات الجزم نوعان ، الأوّل : التي تجزم فعلًا واحدًا ، وهي (لم ، لمّا ، لا الناهية ، لام الامر) ، والثاني : التي تجزم فعلين ، منها ما هو اسم له محلّ من الإعراب ، ومنها ما هو حرف ليس له محلّ من الإعراب ، وعددها إحدى عشرة ، وتُسمَّى الأدوات الشرطية الجازمة ، وهي(إنْ ، وإذْما ، ومَنْ ، وما ، ومهما ، ومتى ، وأيّان ، وأين ، وأنَّى ، وحيثما ، وأي) ، وكلّها أسماء ما عدا (إنْ وإذما) فهما حرفان[2]، واقتصر موضوع دراستنا هنا على ثلاث أدوات هي (لم ، لام الأمر ، ولا الناهية) مراعاةً للاختصار .

أ . **التقييد بحرف الجزم (لَمْ) :**

حرفٌ يفيد النفي ، يختص بالدخول على الفعل المضارع ويصرفه إلى معنى المضيّ[3] . واختلف النحويّون في صرف الفعل المضارع المجزوم بـ(لم) إلى الماضي لفظاً ومعنىً ، فذهب أكثر النحويين إلى أنّ (لم) إذا دخلت على الفعل المضارع تقلب معناه إلى الماضي[4] . في حين ذهب فريق من النحويين إلى أنّ (لم) تدخل على الماضي فتنقله إلى لفظ المضارع حتّى يصحّ عملها[5].

---

(1) الكتاب : 3/ 8 .

(2) يُنظر: المفصَّل في صنعة الإعراب 333، ونتائج الفكر في النحو ، السهيليّ : 112 .

(3) ينظر : المقتضب : 46/1 ، والأصول : 162/2 .

(4) ينظر : الكتاب : 175/1 ، والمقتضب : 46/1 ، والأصول : 162/2 ، والجنى الداني / 282 .

(5) ينظر : شرح المفصّل : 110/8 .

وهذا القول الأخير غريب ، فكيف عرفوا بدخولها على الماضي وهو ما لم يرد ، إلّا افتراضا افترضوه لا مسوّغ له ونحن نجد الكثير من المقيّدات التي تصرف زمن الفعل عن أصله كأداة الشرط (إذا) ، وعلى أيّة حال فإنّ كثيرا ما ينصرف الفعل بعدها إلى زمن الماضي ، ولكنّها تُفارق هذا المعنى فتدلّ على الاستقبال ، في نحو (إنْ لم تقرأ فلن تنجح) .

وقد قَرَّر فريقٌ من النحويين ومنهم ابن جني[1] ، وابن مالك[2] ، أنّ (لم) قد تُهمل حملاً على (لا) ، والبغداديّ حملا على (ما) ، وذلك في ضرورة الشعر ، من نحو قول الشاعر في الشَّاهِد السَّادِس وَالسَّبْعُينَ بعد الستمائة :

لَوْلَا فوارسُ من ذُهلٍ وأسرتهم يَوْم الصليفاء لم يُوفونَ بالجار[3]

على أَنّ (لم) قد جَاءَت فِي الشّعْر غير جازمة ، غير أنّ أكثر النحويين يعدّونها حرف جزم ونفي وقلب المستقبل إلى الماضي من نحو : لم يَقمْ زيد ، تريد : ما قام زيد[4]. وبهذا فإنَّها تُعد من مقيِّدات الجملة الفعليَّة ؛ للأسباب المذكورة ، من جزم ونفي وقلب ، فالجملة مقيَّدة بأداة سابقة ، وهي أداة الجزم **(لم)** ، وعملت على تغيير الحركة الإعرابية للفعل من الرفع إلى الجزم ، وكذلك قلب زمن الفعل من الحال والاستقبال إلى الماضي .

وكذلك من الضرورات الشعرية حذف الفعل المجزوم ، الشَّاهِد الثَّامِن وَالسَّبْعُونَ بعد الستمائة ، وهو قول الشاعر :

---

(1) ينظر : الخصائص : 389/1 .

(2) ينظر : شرح التسهيل : 384/3 .

(3) البيت غير معروف القائل ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 1 / ٤٧٢ .

(4) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : 164 .

احفظ وديعتك الَّتِي استودعتها يَوْمَ الأعارب إن وصلتَ وَإن لمِ[1]

واضح هنا استغناء الشاعر عن ذكر مجزوم (لم) وهو ما دلّ عليه السياق اللفظيّ السابق ، وقد قال البغداديّ أنّه حذف لضرورة الشعر . وذكر فريقٌ من الكوفيين أنّ (لم) تعمل النصب في بعض الأحيان ، وحكوا ذلك عن بعض العرب[2] ، وقد قُرِيء بالنصب قوله تعالى : ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**﴾[3] . وقول الحارث بن المنذر الجرمي[4] :

من أيّ يوميّ مِنَ الموتِ أفرّ أيومَ لم يُقدرَ أم يومَ قُدِر[5]

وقد وَجّه ابن هشام ذلك على غير النصب ، وهو أنّ (يُقدر) مبني على الفتح في محلّ جزم على تقدير اتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والتقدير : لم يقدرنْ[6]. والذي يبدو لي أنّ المسألة صوتيّة وليس الفتح دليلا على التوكيد بالنون ؛ فالوزن الشعريّ يختلّ خصوصا إذا تتابع فيه المقطع المتوسّط (ص ع ص) خمس مرّات ، ومهما يكن من أمر فالنصب لغة ضعيفة لا يقاس عليها ، لأنّ المشهور في عمل (لم) هو الجزم .

ومثل (لم) في جزم الفعل المضارع وصرف معناه للماضي (لمّا) ومنه قوله تعالى ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**﴾ [7]، ولكن الفرق بينهما أن (لمّا) معناها يفترق عن (لم) ، فهي متّصلة

---

(1) البيت لإبراهيم بن هرمة ، ديوانه ، تح : محمّد جبّار المعيبد : 201 .
(2) ينظر : مغني اللبيب : 241/1 ، والموفي في النحو الكوفي ، صدر الدين الكنغراويّ : 118 .
(3) الشرح : 1 ، البحر المحيط : 487/8 .
(4) ينظر : المغني : 308/1 .
(5) يُنسب البيت للإمام عليّ بن أبي طالب ، ينظر : ديوانه ، تح : نعيم زرزور : 79 .
(6) ينظر : المصدر نفسه : 308/1 .
(7) سورة آل عمران : 142 .

النفي من الماضي حتّى زمن الحديث ، ويُتوّقع حصول الفعل أي إلغاء النفي ، وأيضا يجوز حذف معمولها في الشعر ومنه قول الشاعر :

فجِئْتُ قبورَهم بدءًا ولمّا فناديتُ القبورَ فلَم يُجِبْنَه[1]

والتقدير : ولما أدخلها ، ولا يجوز ذلك في (لم) .[2]

ب . لام الأمر :

وهي تسمية أطلقها سيبويه عليها ، إذ قال : ((بابُ ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك ، لم ، ولمّا ، واللام التي في الأمر ، وذلك كقولك : ليفعل))[3] . وهناك وهناك من يسمّيها (لام الطلب) ؛ لأنّها أشمل ، فتشمل الأمر والدّعاء[4].

وحركة لام الأمر في الأصل هي الكسر من نحو قوله تعالى : ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**﴾[5] . وفتحها لغة في بني سليم على ما حكاه الفرّاء من نحو قولهم : لَيَقُمْ زيد[6]. وتسكَّن إذا سُبقت بـ(الواو أو الفاء) تخفيفاً ، من نحو قولهم : (فَلْتَقُمْ)[7]. ((وقد ذكر النحويون أنّ هذه اللام تدخل على الفعل المضارع فتعمل فيه الجزم ، وتصرفه للمستقبل ، من نحو قولنا : ليذهب زيد))[8] ، وتختصّ بالدخول على فعل

(1) البيت مجهول القائل ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 3/ ٢٣٨ ز

(2) ينظر: المغني : 243/1 ، وشرح قطر الندى :84 ، وهمع الهوامع : 4/ 314 .

(3) الكتاب : 235/2 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 235 .

(5) سورة الطلاق : 7 .

(6) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : 285/1 ، ورصف المباني /228 .

(7) شرح المفصل : 204/5 ، رصف المباني /229 .

(8) اللامات ، الزجّاجيّ : 88 .

الغائب ، على الأكثر ، من نحو : (ليقمْ زيد) ، وتدخل على فعل المتكلم وهو قليل نحو قوله تعالى ﴿**وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ**﴾[1] .

وتدخل على الفعل المبني للمجهول من نحو : (لِتُعْنَ بحاجتي)[2] غير أنّ الخلاف قد وقع في حذفها وبقاء عملها فهل تعمل وهي محذوفة ، أو لا تعمل إلّا وهي ظاهرة ؟ وهنا يأتي الشاهد الذي ذكره البغداديّ وهو قول الشاعر :

مُحَمَّد تفدِ نَفسك كلُّ نفس إِذا مَا خفت من شَيْء تبالا[3]

وهنا نلمح كيف أنّ البغداديّ لمح المعنى الذي خرّج على أساسه الإعراب في الفعل (تُفدِ) المحذوف آخره ، فما من مسوّغ بحسب الظاهر غير أن يكون المعنى على الأمر ؛ لأنّ الفعل لم يقع جوابا لطلب وإن كان النداء من الطلب أيضا ولكنّه لم يرد في ضمن ما قعّده العلماء ، لذا قال البغداديّ: ((على أَنه جَاءَ فِي ضَرُورَة الشّعْر حذف لَام الْأَمر فِي فعل غير الْفَاعِل الْمُخَاطب ، وَالتَّقْدِير : يَا مُحَمَّد لِتَفْدِ نَفسَك كلُّ نفس))[4] ، أي أنّ ألفاعل ليس للمخاطب لكون الفعل يبدأ بالتاء ، بل هو للغائب المتمثّل بـ (كلّ نفس) .

وهذا ما ذهب سيبويه إذ قال : ((فاعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، تعمل مضمرة ، وكأنهم شبّهوها بـ(أنْ) إذا أعملت مضمرة))[5] . وقد تابعهُ في ذلك ابن مالك ، واستدلّ بقوله تعالى : ﴿**قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ**﴾[6] ،

---

(1) سورة العنكبوت : 12 .

(2) شرح التسهيل / 235 .

(3) البيت منسوب لأبي طالب أو إلى ابنه عليّ عليه السلام ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 2/ ٣٢٩ .

(4) الخزانة : 9/ 11.

(5) الكتاب : 408/1 .

(6) سورة ابراهيم : 31 .

والتقدير : ليقيموا الصلاة ، وذكر خلاف النحويين في ذلك فقال : ((ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر خلافاً للكسائي ، فقال ثعلب : قال الكسائي في قوله تعالى : ﴿**قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا**﴾[1] هو ليغفروا فأسقط اللام ، وترك يغفروا مجزوماً))[2] .

فإذا كان ابن مالك يجوّز ذلك في الشعر ومن قبله سيبويه فإنّ ثعلباً يرى أنّ إثبات (اللام) في الشعر أجود من حذفها ، فعندما تعرّض لقول الشاعر :

فلا تستطلْ منّي بقائي ومدّتي ولكن يكن للخير فيك نصيبُ[3]

قال : ((أراد «ليكن» ، قال : وظهور اللام أجود))[4] .

(1) سورة الجاثية : 14 .

(2) شرح التسهيل : 381/3 .

(3) البيت غير معروف القائل ، ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة : ١٨٣/1 .

(4) مجالس ثعلب : 456/3 .

المبحث الثاني

الجملةُ الفعليَّةُ المقيَّدةُ بلاحقةٍ

- التقييد بـ (المفعول به)
- التقييد بـ (المفعول المطلق)
- التقييد بـ (المفعول فيه)
- التقييد بـ (المفعول له)
- التقييد بـ (المفعول معه)

الجملةُ الفعليَّةُ المقيَّدةُ بلاحقةٍ :

تحدَّثنا سابقًا عن تقييد الجملة الفعليَّة بسابقة ، والتي هي الزيادة التي تتصدَّر التَّركيب الأساس للجملة ، وأخذنا أدوات النصب والجزم ، وتُقيَّد الجملة الفعليَّة أيضًا بقيود لاحقة ، وهي زيادة ألفاظ على التَّركيب الأساس المتمثِّل بالفعل والفاعل ، ومن أهمّ هذه القيود هي المفاعيل الخمسة بوصف كلّ منها عنصرًا بذاته في الجملة مقيِّدًا للحدث معبِّرًا عنه بالفعل[1].

أوّلا : التقييد بـ (المفعول به) :

وهو عند النحاة : ((ما وقع عليه فعل الفاعل))[2] ، وهذا رأي جمهور النحويين[3] ، إذ جعله سيبويه من ضمن أثر الفعل في الجملة ؛ لأنّه ((الذي تعدّاه فعله إلى مفعول))[4]. أمّا عند المتأخرين فهو فضلة الكلام ، تمييزاً له من العمدة ، وحدَّهُ ابن عصفور : ((المفعول به هو كلّ فضلة انتهت عن تمام الكلام ، يصلح وقوعها في جواب من قال بأيّ شيء وقع الفعل ؟ ، أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه))[5] . وقال فيه الرضي : ((والأقرب في رسم المفعول به ما يصلح أن يعبّر عنه باسم مفعول ، غير مقيّد مصوغ من عامله المثبت ، أو المجهول مثبتاً))[6] .

---

(1) يُنظر : بناء الجملة العربية ، محمّد حماسة عبد اللطيف : 140.

(2) شرح الكافية للرضي : 127/1 ، وشرح جمل الزجاجي : 161/1 ، والتعريفات : 124 ، والفوائد الضيائية : 33/1 ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي : 97 .

(3) ينظر : المفعول به وأحكامه : 9 .

(4) الكتاب : 34/1 .

(5) المقرب لابن عصفور : 124.

(6) شرح الكافية للرضي : 127/1.

واختلف النحويّون في ناصب المفعول به [1]، فالبصريون يذهبون إلى أنّ عامله الفعل ، أو شبهه ، وقال هشام من الكوفيين : هو الفاعل ، وقال الفرّاء : هو الفعل والفاعل معاً ، وقال خلف : معنى المفعولية ، أي كونه مفعولاً ؛ كما قال في الفاعل : إنَّ عامله كونه فاعلاً [2] ، وقد اجتمعت أغلب آراء النحويّين على رأي البصريين[3] .

وحجّتهم أنّ الفعل أصل في العمل ، فهو أولى من غيره في نصب المفعول[4]، إذ ((اجتمع الفاعل والمفعول في أنّ عمل الفعل فيهما ، إنّما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتقّ منه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب بالمفعول ليعلم التباسه من جهة وقوعه عليه)) [5].

أثر ذكر المفعول به مع الفعل :

يُعدّ المفعول به من المُقيِّدات التي يعمل وجودها في الجملة على جعل المعنى واضحًا لا لبس فيه ؛ إذ إنَّ غاية المتكلِّم من ذكره إخبار المخاطَب به ، وإنَّ فعل الفاعل قد وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع نحو : ما ضربتُ زيدًا[6] ، فإذا ((قلت : هو يعطي الدنانير : كان المعنى على أنَّك قصدت أنْ تعلم السامع أنَّ الدنانير تدخل في عطائه أو أنَّه يعطيها خصوصًا دون غيرها ، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء في نفسه))[7].

---

(1) ينظر: الإنصاف : 78/1-81 (المسالة 11)

(2) ينظر : شرح الكافية للرضي : 128/1 ، وهمع الهوامع : 7/3، و شرح التصريح : 309/1 .

(3) ينظر : رتبة المفاعيل في النحو العربيّ بين الثبوت والتصرّف : 74، و المسائل الخلافية في الفضلات من منصوبات الأسماء : 16.

(4) ينظر : الإنصاف : 80/1 (المسالة 11) ، وشرح التصريح : 309/1.

(5) دلائل الإعجاز : 118، وينظر : المرتجل ، ابن الخشّاب : 118.

(6) يُنظر : شرح المفصَّل : 308/1 ، وشرح الكافية الشافية : 1/ 391 ، ومعاني النحو : 2/ 84 .

(7) دلائل الإعجاز : 155 .

ومن أمثلة تقييد الفعل بالمفعول به في الخزانة الشَّاهِد الثَّانِي بعد الْمِائَة :

جاريَ لَا تستنكري عذيري سيري وإشفاقي على بَعِيري[1]

وموطن الشاهد فيه كلمة (عذيري) ، وجاء في الخزانة ((العذير : الْأَمر الَّذِي يحاوله الْإِنْسَان فيعذر فِيهِ . أَي : لَا تستنكري مَا أحاوله مَعْذُورًا فِيهِ . وَقد فسره بِالْبَيْتِ الثَّانِي . وَعَلِيهِ فعذيري مفعول تستنكري وسيري : عطف بَيَان لَهُ أَو بدل مِنْهُ أَو خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف أَي : هُوَ سيري ... وَيجوز أَن يكون عذيري مُبْتَدأ خَبره سيري – كَمَا قَالَ بن الْحَاجِب فِي الْإِيضَاح – وعَلى هَذَا فمفعول تستنكري مَحْذُوف))[2].

ومن الملاحظ أنّ المفعول به يقيد الإسناد ، إذ إنّ لذكر المفعول به أهمية كبيرة في الجملة لا تقلّ عن أهميّة الفاعل ، فقد لا يكتمل معنى جملة من الجمل من غير ذكر المفعول به ، فوجود المفعول يقيد الإسناد في الجملة ، وهو أحد قيود الإسناد ، وطرف مهم في تحقيق معنى لم يتوافر إلّا بوجود المفعول به في الجملة فيحدّ من إطلاق الإسناد ، ويقيّده حيث يرتبط المفعول به مع فعله عن طريق دلالة الفعل على المجاوزة ، وهي التعدية المدلول عليها بحالة النصب[3] ، والنصب يحمل ((معنى المفعوليّة والمراد به ما يسمى بالمفعول به ؛ لأنّه هو المفعول الحقيقيّ الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل))[4] .

والفعل ((يستطيل عن طريق المقيدات ، وهي ما يسمّيه النحويون بالمعمولات ، وهذه المقيدات تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة من حيث وقوع الحدث

(1) البيت لعبد الله بن رؤبة العجّاج ، ديوانه : 227 .
(2) الخزانة : 2/ 125 .
(3) ينظر : بناء الجملة العربية : 187، ورتبة المفاعيل في النحو العربيّ بين الثبوت والتصرّف : 55.
(4) نحو المعاني ، الجواريّ : 50 ، وينظر : في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، خليل عمايرة : 145.

المتضمن فيه على جهة معينة ، بأن يكون الفعل متعدّياً فيكون المفعول به))[1]. وهذا خلاف حذف المفعول في الجملة الفعلية نحو الشَّاهِد الثَّالِث بعد الْمِائة :

وَإِن تعتذر بِالْمحْلِ من ذِي ضُروعها إِلَى الضَّيْف يجرح فِي عراقيبها نصلي[2]

فشاهده حذف مفعول الفعل (يجرح) ، لأنّه تضمّن ، الفعل (يؤثّر) ، وهذا الأخير هو الذي يتعدّى بحرف الجرّ ، وهنا تغيّرٌ في التوجيه الإعرابيّ عملَ به المعنى الذي على التضمّن ، هكذا ذكر البغداديّ[3] وهو يتابع رأي القدماء ؛ إذ إنّ ابْن هِشَام فِي مُغنِي اللبيب من بَاب التَّضْمِين قَالَ : ((فَإِنَّهُ ضُمّن معنى يعِث أَو يفْسد ، فَإِنّ العيث لَازم يتَعَدَّى بفي ، يُقَال عاث الذِّئْب فِي الْغنم أَي : أفسد ، وَكَذَلِكَ الْإِفْسَاد قَالَ الله تَعَالَى : ﴿لَا تفسدوا فِي الأَرْض﴾[4]))[5]. فإنّ لأهميّة ذكر المفعول به في الجملة وما يحمله من دلالة ، ولا يتخصّص المعنى إلّا بذكره ، يقول الجرجانيّ : ((إنّ حال الفعل مع المفعول الذي يتعدّى إليه ، حاله مع الفاعل ، وكما أنّك إذا قلت : ضُربَ زيدٌ– فاسندت الفعل إلى الفاعل– كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له ، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق ، كذلك إذا عدّيت الفعل إلى المفعول ، فقلت : ضرب زيدٌ عمراً ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ، ووقوعه عليه . فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أنّ عمل الفعل فيهما إنّما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتقّ منه بهما))[6] .

---

(1) بناء الجملة العربية : 81 .
(2) البيت لذي الرمّة ، ديوانه : 1/ 56 .
(3) ينظر : الخزانة : 128/2 .
(4) سورة البقرة : 11 .
(5) مغني اللبيب : 677.
(6) دلائل الإعجاز : 118.

وقد لاحظت الباحثة في تقييد الفعل بالمفعول به عدّة دلالات منها : وهو أن يُقيد بالمفعول ؛ لدفع الإيهام الذي يحتمله الكلام ، والذهاب إلى غير المقصود[1] ، ففي المثال السابق يظهر أن تقييد الفعلين بمفعوليهما أعطى المقام مقاله، ثانيهما : الاهتمام وزيادة التركيز على المفعول ؛ لتوخي غاية مرجوة : إذ تأتي أفعال مقيدة بمفاعيل يرجّح لها أن تكون مطلقة منها إمّا لكون تلك المفاعيل معلومة ، وإنْ لم تذكر[2] ، أو لكونها تقتضي التخصيص ، بيد أنّ أفعالها في محل التعميم ، والأول يكون معلوماً ؛ لأنّ فعله لا يأخذ غيره ، فحين يقول قائل : (أصغيتُ) يُعرف أنّه أصغى سمعه ، فإذا قال : (أصغيتُ سمعي) ، فقد أكّد إصغاءه بذكر ما يعلم من دون ذكره ، وقد جعل ابن قتيبة هذا من التوكيد[3] ؛ ((لأنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى جاز ، وكان كالتوكيد))[4] .

(1) ينظر : المطول على التلخيص ، التفتزانيّ : 498 .

(2) ينظر : دلائل الإعجاز : 120، 121 .

(3) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 152 – 153 .

(4) الأشباه و النظائر : 329/1 .

أثر حذف العامل في المفعول به :

قد يحذف العامل في المفعول به ، ومنه في الخزانة الشاهد الآتي وَهُوَ من أَبْيَات سِيبَوَيْهِ :

فواعديه سرحتي مَالك أَو الرِّبَا بَينهمَا أسهلا[1]

وشاهده في عجز البيت ، إذ انتصبت كلمة (أسهلا) على أنّها مفعول لفعل ، ((وَهُوَ صفة وموصوفه مَحْذُوف أَيْضا أَي : قولي : ائْتِ مَكَانا أسهل))[2] .

وحذف العامل فيه فوائد ((منها الإخبار بالفعل مرّتين ، وجعل الفضلة عمدة – أي المفعول به))[3] ، يضاف إلى ذلك أنّ في حذفه تعميماً ما كان ليوجد لو ذكر الفعل بعينه[4] ، والملاحظ أنّ حذف عامل المفعول به كثير في العربية ، والذي يهمّنا ما يخصّ موضوعنا ، وهو التقييد وأثر المعنى ، إذ يأتي المفعول به وعامله محذوفين ، ويكون ذلك لأساليب لغويّة ونحويّة وهي :

التحذير : وهو طلب يقصد به تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنّبه [5] ، وممّا ورد ورد في الخزانة قول الشاعر :

فإياك إياك المراء فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرّ دُعَاء وللشر جالب[6]

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وفي ديوانه رواية غير هذه وهي : فواعديه سِدرَتَي مالك .. أو ذا الذي بينهما أسهلا ، ينظر : ديوانه ، تح : فايز محمّد : 277 .
(2) الخزانة : 120/2 .
(3) البرهان في علوم القرآن : 201/3 .
(4) من بلاغة القرآن : أحمد بدويّ : 121 .
(5) ينظر : ارتشاف الضرب : 280/2 ، وأوضح المسالك : 112/2، وشرح ابن عقيل : 300/3 ، وشرح التصريح : 192/2 ، وشرح الحدود النحوية : 101.
(6) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشيّ ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 142/1 .

جاء في الخزانة ((اعْلَم أَنه لَا يجوز أَن تَقول إيّاك زيدا كَمَا أَنّه لَا يجوز أَن تَقول رَأسك الْجِدَار وَكَذَلِكَ إياك أَن تفعل إِذا أردْت إياك وَالْفِعْل فَإِذا قلت إياك أَن تفعل تُرِيدُ إياك أعظ مَخَافَة أَن تفعل أَو من أجل أَن تفعل جَازَ ، يَعْنِي أَن تقع بعد إياك على وَجْهَيْن : أَحدهمَا أَن تجْعَل مصدرا هُوَ مَعْقُول بِهِ كَمَا تَقول إياك وزيداً وَأَصله أَن تَقول إياك وَأَن تفعل كَمَا قَالَت إياك وزيداً وَلَكنهُمْ حذفوا الْوَاو لطول الْكَلَام . ويقدّر أَيْضا إياك من أَن تفعل إِذا حذرته الْفِعْل . وَالْوَجْه الآخر : أَن تجْعَل أَن تفعل مَفْعُولا لَهُ وَهَذَا لَا يحْتَاج إِلَى حرف عطف وَيجوز أَن يَقع الْمصدر موقعه فَإِذا وَقع أَن وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الْمَفْعُول ثمَّ أوقعت الْمصدر موقعه لم يَك بدّ من إِدْخَال الْوَاو عَلَيْهِ كَمَا تدخل على غَيره من المفعولات))[1].

وهذا يعني أنَّ وجوده في الجملة يعمل على حصر وقوع الفعل فيه دون غيره ، ممَّا يؤهّله لأنْ يكون قيدًا للحدث فمتى ما ذُكِرَ انصرف ذهن المخاطَب أو المتلقِّي إلى أنَّ الفعل قد وقع على شيء محدَّد .

الإغراء: وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله [2]. وجاء من شواهد الخزانة قول الشاعر :

أَخَاك أَخَاك إنّ من لَا أَخا لَهُ كساع إِلَى الهيجا بِغَيْر سلَاح[3]

قال البغداديّ : ((يُرِيدُ : الزم أخاك . غير أَنّ هَذَا مِمَّا لَا يحسن فِيهِ إِظْهَار الْفِعْل عند التكرير ، وَيحسن إِذا لم يُكَرر لأَنّهم إِذا كرروا وَجعلُوا أحد الاسمين كالفعل

(1) الخزانة : 3/ 63- 64.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 208/2، وشرح شذور الذهب : 222، وشرح التصريح : 195/2، وشرح الحدود النحوية : 101.

(3) البيت لإبراهيم بن هرمة ، ديوانه : 88 .

، وَالِاسْم الآخر كالمفعول ؛ وَكَأَنَّهُم جعلُوا أَخَاك الأول بِمَنْزِلَة الزم ، فَلم يحسن أَن تدخل الزم على مَا قد جعل بِمَنْزِلَة الزم))[1].

والملاحظ أنّ النحويّين عدّوا الكثير من الأساليب ، ومنها التحذير من الأساليب التي يكون فيها حذف الفعل واجباً ، فلا يكاد يظهر الفعل وذلك لكثرة الاستعمال في الكلام فصار بدلاً من اللفظ به[2]. ولكن الدكتور فاضل السامرائيّ خالف رأي النحويّين ، واثبت أنّ أسلوب التحذير ، وكذلك أسلوب الإغراء لا يحذف فعلهما وجوباً بل جوازاً ، ودليله ما جاء في القرآن الكريم من مواضع كان فيها فعل التحذير ظاهراً ، غير محذوف في الجملة ، إذ قال : ((أنّه يصحّ أن تقول : (أحذرك من هذا الأمر) ، و(وإياك من هذا الأمر) ، قال تعالى : ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَداً﴾[3]، فذكر فعل التحذير (يعظ) ، ولو حذفه لكان القول : (إياكم أن تعودوا لمثله أبدا) ، وقال : ﴿إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[4]، وقال : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [5]، ولو حذفه لقال : (الله والأرحام) ، وقال : ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [6]، ولوحذف فعل الاغراء لكان القول (اللهَ والرسولَ) وقال : ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾ [7]، ولو حذف فعل الإغراء ، لقال : (الكيلَ والميزانَ) . فهذه كلّها من أساليب التحذير والإغراء الواجب حذف الفعل عند النحاة وقد ذكر الفعل معها))[8] .

---

(1) الخزانة : 3/ 65 .

(2) ينظر : الكتاب : 274/1 ، والمقتضب : 212/3 .

(3) سورة النور : 17 .

(4) سورة هود : 46 .

(5) سورة النساء : 1.

(6) سورة هود : 32 .

(7) سورة الأنعام : 152.

(8) معاني النحو : 530/2.

الاختصاص : والمقصود بالاختصاص هو : اسم معمول لأخصّ واجب حذفه[1] ، ومنه في الخزانة الشَّاهِد الْحَادِي عشر بعد الْمِائَة :

أيا شَاعِرًا لَا شَاعِر الْيَوْم مثله جريرٌ وَلَكِن فِي كليبٍ تواضع[2]

وهنا نجد أنّ ((لشَّاهِد فِيهِ على مَذْهَب الْخَلِيل وسيبويه نصب شَاعِرًا بإضمار فعل على معنى الِاخْتِصَاص والتعجّب والمنادى مَحْذُوف وَالْمعْنَى : يَا هَؤُلَاءِ أَو يا قوم عَلَيْكُم شَاعِرًا أَو حسبكم بِهِ شَاعِرًا))[3] ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾[4]، نصب (الصابرين) على الاختصاص بإضمار أعني [5].

وهذا يعني أنَّ وجوده في الجملة يعمل على حصر وقوع الفعل فيه دون غيره ، ممَّا يؤهّله لأنْ يكون قيدًا للحدث فمتى ما ذُكِرَ انصرف ذهن المخاطَب أو المتلقِّي إلى أنَّ الفعل قد وقع على شيء محدَّد .

والمعنى هنا له أثر في توجيه الإعراب ؛ لذلك التفتَ البغداديّ إلى معنى الجملة والإمكانات النحويّة ليردّ رأي سيبويه الآنف ، جاعلا (شاعرا) هو المنادى كما يبدو من ظاهر البيت ، ونوعه من الشبيه بالمضاف الذي يحتاج لوصف أو متعلّق ، ومن ثَمّ لا داعي للتكلّف في التقدير الذي ذهب إليه سيبويه ومن تابعه[6] .

---

(1) ينظر : أوضح المسالك : 111/3 .
(2) البيت للصلتان العبديّ شاعر أمويّ ، ينظر : شعر الصلتان العبديّ ، تح : شريف علاونة : 68 .
(3) الخزانة : 2، 174- 175.
(4) سورة البقرة : 177 .
(5) ينظر: معاني القران للأخفش : 156/1، ومشكل إعراب القران : 212/1.
(6) ينظر : الخزانة : 174/2 .

ثانيا : التقييد بالمفعول المطلق :

المفعول المطلق : هو ((ما ليس خبراً من مصدر مفيد توكيد عامله ، أو بيان نوعه ، أو عدده ، فما ليس خبراً مُخْرِجٌ لنحو المصدر المبين للنوع فيقولك : (ضربك ضربٌ أليم) ، و(من مصدر) مُخرج لنحو الحال المؤكدة من قوله تعالى﴿ولّى مُدْبِراً ﴾[1]))[2] ، لكن القول : (مفيد توكيد عامله) فيه تجوّز ؛ لأنّ عامله أغلب ما يكون فعلا ، وهو عبارة عن حدث وزمن .

والمفعول المطلق هو أحد أنواع القيود أو الفَضلات ، ويُطلق عليه المصدر ، وذلك يظهر من قول ابن جني وهو : ((اعلم أنَّ المصدر كلّ اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول هو وفعله من لفظ واحد والفعل مشتقّ من المصدر، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب ، تقول : قمت قيامًا وقعدت قعودًا))[3] ، وهو المصدر المنتصب توكيدًا لعامله أو بيانًا لنوعه أو عدده، وإنَّما سُمّي مطلقًا لأنَّه غير مقيَّدٍ بشيء ، لا بزمان أو بمكان ولا بحرف جرّ ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ، ويؤتى بالمفعول المطلق (المصدر) قيدًا في سياق التَّركيب الجمليّ ؛ ليُفيد ثلاثة أغراض هي : توكيد حدث الفعل أو بيان نوع الفعل أو بيان عدد مرّات حصول الفعل ، ولا يُخفى ما في ذلك من البيان وزيادة الفائدة[4] .

ومن موارده في الخزانة الشَّاهِد التِّسْعُونَ وَهُوَ من شَوَاهِد سِيبَوَيْهِ :

إنِّي لأمنحك الصدود وإنني قسما إلَيْك مَعَ الصدود لأمْيَل[5]

---

(1) سورة النمل : 10 .
(2) حاشية الخضريّ : 422/1 .
(3) اللمع في العربيّة : 16 .
(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 169/2 .
(5) البيت للأحوص الأنصاريّ ، وبدايته في الديوان (أصبحتُ أمنحك ...) ، ينظر ديوانه ، تح : إبراهيم إبراهيم
السامرّائيّ : 153 .

موضع الشاهد فيه كلمة (قسما) ، قال البغدادي : ((على أَنّ قسما تَأْكِيد للحاصل من الْكَلَام السَّابِق بِسَبَب إِن وَاللَّام ، يَعْنِي أَن قسما تأكيدٌ لما فِي قَوْله : وإنني مَعَ الصدود لأميل إِلَيْك : من معنى الْقسم لما فِيهِ من التَّحْقِيق والتأكيد من إِنّ وَلَام التَّأْكِيد ، فَلَمَّا كَانَ فِي الْجُمْلَة مِنْهُمَا تَحْقِيق وَالْقسم أَيْضا تَحْقِيق صَار كَأَنَّهُ قَالَ : أقسم قسما))[1].

وقال السيرافيّ : ((وإنّما صار توكيدا لنفسه ؛ لأنّه حين قال : له عليّ فقد أقرّ واعترف ، وحين قال : لأميل ، علم أنّه قد حلف ولكنّه قال عرفا وقسما توكيدا ، كما أنّه إذا قال : سير عليه ؛ فقد علم أنّه كان سير : ثمّ قال : سيرا توكيدا))[2] ، والملاحظ أنّ الفعل يدل على الحدث والزمن ، في حين يدل المفعول المطلق المؤكّد لعامله ، المصدر، أو اسم المصدر ، على الحدث المجرد[3] و((هو في الحقيقة تأكيدٌ لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سَمُّوه توكيداً للفعل توسّعاً ، فقولك : (ضربتُ) بمعنى : أحدثتُ ضرباً ، فلمّا ذكرت بعده (ضرباً) صار بمنزلة قولك : (أحدثت ضرباً ضرباً) ، فظهر أنّه تأكيد للمصدر المضمون وحده ، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل))[4] ؛ ولذا لا يمكن القول : إنّه توكيد للفعل إلّا على التجوز ؛ لأنّ الذي يريد توكيد الفعل ، أي : بما فيه من حدث وزمن يلجأ للتأكيد اللفظيّ ، فيقول : (ضربته ضربته) ، لكن إذا أراد الحدث فقط يقول : (ضربته ضرباً) .

ولا يقف المفعول المطلق عند هذا النوع الذي يمكن أن يطلق عليه (المؤكد لحدث عامله) ، فقد يأتي مفيداً حدث عامله ببيان نوعه أو عدده ، والأول إذا كان منعوتاً أو

---

(1) الخزانة : 2/ 48 .

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 2/ 276.

(3) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2 / 654 ، وأسرار العربية ، أبو البركات الأنباريّ : 161 ، وأساليب التوكيد في القرآن الكريم ، عبد الرحمن المطرديّ : 319 .

(4) شرح الرضي : 298/1 ، وينظر : التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم (اطروحة دكتوراه) ، ياسين عبد الله نصيف : 80 .

مضافاً ، فيدل على نوع ذلك الحدث ، والثاني إذا كان معدوداً ، فيدلُّ على عدده[5] ، فضلا عن ذلك فهذان أي : ((النوعي ، والعددي مؤكدان ، وإن كان القصد منهما بالذات البيان ، وأمّا القسم الأول ، فللتوكيد لا غير فهو لا يجامع غيره))[1] .

نحو الشَّاهِد الْحَادِي وَالتِّسْعُينَ قَول أبي طَالب عَم النَّبِي :

إذن لاتبعناه على كلّ حَالَة من الدَّهْر جدا غير قَول التهازل[2]

في تعليق البغداديّ على البيت قال : ((على أَنّ الْمصدر الْمُؤَكّد لغيره يكون فِي الْحَقِيقَة مؤكّدا لنَفسِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مَعَ صَرِيح القَوْل كَقَوْلِه تَعَالَى : ﴿ذَلِك عِيسَى ابْن مَرْيَم قَول الْحق﴾ أَو مَا هُوَ فِي معنى القَوْل كَمَا فِي هَذَا الْبَيْت ، فَإِن قَوْله جدّا مصدر مُؤَكد لما يحْتَمل غَيره ، فَإِنّ قَوْله اتبعناه يحْتَمل أَن يكون قَالَه على سَبِيل الْجد وَهُوَ الْمَفْهُوم من اللَّفْظ وَأَن يكون قَالَه على طَرِيق الْهزْل وَهُوَ احْتِمَال عَقْلِيّ . فأكّد الْمَعْنى الأول بِمَا هُوَ فِي معنى القَوْل لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ : قولا جدا والقرينة عَلَيْهِ مَا بعده فَإِنّ قَول التهازل يُقَابل قَول الْجد فَكَانَ الأولى أَن يَقُول : قَول جِدّ بِالْإِضَافَة ليناسب مَا بعده فَيكون لما حذف الْمُضَاف أعرب الْمُضَاف إِلَيْهِ بإعرابه))[3].

والتوكيد الذي يؤدّيه المفعول المطلق يعني تقوية عامله وتقريره ، وذلك لأنّ جدوى التوكيد ((أنّك إذا كرّرت فقد قرّرت المؤكّد وما علق بنفس السامع ومكّنته في قلبه ، وأمطت شبهة ربما خالجته ، أو توهّمت غفلة ، أو ذهاباً عما أنت بصدده فأزلته))[4]،

---

(5) ينظر شرح ابن عقيل : 507/1 – 508 ، والبهجة المرضية ، السيوطيّ : 197– 198 .
(1) حاشية الخضريّ : 422/1 .
(2) البيت لأبي طالب عمّ النبيّ ، وصدره (لكُنّا اتّبعناه ...) ، ديوانه ، شرح : محمّد التونجيّ : 73 .
(3) الخزانة : 2/ 56 .
(4) شرح المفصل : 2 / 4 ، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : 226 .

فالنحويّون يرون أنَّ التوكيد بالمفعول المطلق المؤكّد للعامل ((إنّما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه))[1] .

ونلحظ مجيء المفعول المطلق في الشَّاهِد الْحَادِي وَالتِّسْعُينَ وإنَّ العامل فيه هو الفعل ؛ وعمل على توكيد حدث الفعل ، وجيء به مقيِّدًا للجملة ؛ فعمل على توضيح المعنى وتأكيده في سياق النصّ .

ويرى الدكتور فاضل السامرائيّ بأنَّ المفعول المطلق يكون مؤكّدًا لمصدر الفعل لا للفعل ؛ لأنَّ الفعل ما دلَّ على حدث مقترن بزمن ، والمصدر هو الحدث المجرَّد من الزمن ، فتوكيده يكون للحدث وحده دون الزمن ، فإذا أردت توكيد الحدث والزمن في الفعل معًا كرَّرت الفعل نفسه نحو : قام قام محمد ، أمّا إذا كان التوكيد للحدث فقط فتقول : قام محمد قيامًا[2].

بَقِيَ أنْ يُذكر أنّ من المصادر ما يرد بعد جملة ، لا لتوكيد حدث عامله أو تبيينه ، وإنّما لتوكيد الجملة[2] برمّتها ، نحو قول القائل : (له عليّ ألف دينار اعترافاً) ، ونحو : الشَّاهِد التَّاسِع وَالتِّسْعُينَ وَهُوَ من شَوَاهِد سِيبَوَيْهِ :

فَقلت لَهُ : فاها لفيك فَإِنَّهَا قلُوصُ امرئٍ قاريكَ مَا أَنْت حاذرُه[3]

وشاهد البيت تركيب (فاها لفيك) ، إذ إنّه ((وضع مَوضِع الْمصدر وَالْأَصْل فوها لفيك ؛ فَلَمَّا صَارَت الْجُمْلَة بِمَعْنى الْمصدر أَي : أَصَابَته داهية ، أعرب الْجُزْء الأول بإعراب

(1) أوضح المسالك : 2 / 36 ، وشرح ابن الناظم : 104، وشرح ابن عقيل : 2 / 175، والبهجة المرضية : 179 ، وشرح الأشموني : 2 / 325 .

(2) يُنظر : معاني النحو : 2/ 150 .

(2) ينظر : شرح ابن الناظم : 105 .

(3) البيت لسحيم بن الأعرف الهجميّ ، شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 490/1 .

(4) الخزانة : 116/2 .

الْمصدر فَصَارَ فاها لفيك . وَقيل فاها مَنْصُوب بِفعل مَحْذُوف أَي : جعل الله فا الداهية إِلَى فِيك))[4] ، وبصرف النظر عن المصدر اعترف القائل بأنّ في ذمته ذلك المبلغ ، ولمّا ذكر المصدر أكّد مضمون الجملة جميعه ، وليس هذا من المؤكّد لحدث عامله ، أو المبين له ، ولكن يمكن إلحاقه بالأول إذا غُيِّرَ مدلوله إلى المصدر المؤكد ؛ ليشمل ما كان لحدث الفعل ، أو لمضمون الجملة .

ثالثا : التقييد بالمفعول فيه :

تناول النحويون هذا الموضوع تحت مُسمَّيات شتَّى ، فمنهم من سمَّاه (الظرف) فضلا عن اسمه السابق ، وهم البصريون[1]، كالخليل (ت175هـ) ، وسيبويه ، والمبرِّد ، ويَطلق عليه سيبويه أحيانًا (المُستقر والغاية)[2] . أمَّا الكوفيّون فلا يستعملون مصطلح الظرف ، وإنَّما لهم اصطلاحات أخرى ، فالكسائي (ت189هـ) والفرَّاء (ت207هـ) يسمّونه (الصفة)[3] ، ويكثر الفرَّاء من تسميته بـ(المحل)[4] ، ويُسمِّيه ثعلب (ت291هـ) أيضًا (الأوقات)[5] .

ولم يذكر أحد من النحويين السابقين في حدّه شيئاً ، وفي ذلك قال ابن الحاجب : ((إنّما لم يذكر حدّه ؛ لما في لفظ المفعول فيه من الدلالة عليه . فكأنّه قال : المفعول فيه هو الذي يفعل فيه الفعل))[6] .

---

(1) يُنظر : الكتاب3: 284، والمقتضب 3: 175، والأصول في النحو : 190/1 .

(2) يُنظر: الكتاب 1: 55، 1: 417 .

(3) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء 1: 345 .

(4) يُنظر: المصدر نفسه 1: 28 .

(5) يُنظر: مجالس ثعلب : 1/ 44 ، 175 .

(6) الإيضاح في شرح المفصل: 316/1، وينظر : التعريفات : 124.

يُقيّد بالمفعول فيه لإبانة زمان وقوع الفعل أو مكانه ، ولولاه لكان الفعل مطلقاً منهما ، ويكون كذلك متى ما لم يحتج لزمان وقوعه أو مكانه بالتحديد [7] ، فالقائل: (جلستُ) بيَّنَ أنّه جلس في زمن مضى ومكان ما ، لكنّ السامع لا يستطيع الجزم بمعرفة ذلك الزمان ، ولا ذلك المكان ؛ لأنّ المتكلم لم يرد إلّا أن يبيّن أنّه جلس وكفى ، و((الفعل قد يدل على محض تمام الحدث ، أو عدم تمامه بصرف النظر عن إرادة الوقت الذي وقع فيه ؛ فقد لا يحتاج في بناء الجملة إلى المفهوم الدلاليّ الزمنيّ ، وإنّما يحتاج إلى إثبات الحدث للموصوف))[1] ، ومثلما لايحتاج إلى تحديد الزمان أحياناً كذا لا يحتاج إلى تحديد المكان ، وهذا ما يحدده الظرف الذي يقع فيه الكلام ، فقد يفرض على الواقع اللغوي ذكر الزمان أو المكان ، أو كليهما ، فالمثال السابق (جلست) قد يستعلم السامع فيه زمان الجلوس بالتحديد ومكانه ؛ لأنّه يستبعد ذلك من القائل ، أو يستكرهه ، أو لتشوقٍ منه إلى تفصيل الكلام ؛ لذا يقيد المتكلّم بالزمان والمكان ، أو بأحدهما إنْ كان هو المراد .

ومن أمثلة التقييد بالمفعول فيه الذي هو للزمان في الخزانة ، الشَّاهِد الثَّانِي وَالسَّبْعُونَ بعد الْمِائَة :

أَلا قَالَتِ الخنساء يَوْم لقيتها أَرَاك حَدِيثا ناعم البال أفرعا[2]

وموضع الشاهد في كلمة (حديثا) ، إذ أثّر في تحديد بابها النحويّ معنى البيت الذي يبدو لأهل اللغة ، قال البغدادي : ((على أنّ صفة الزَّمَان الْقَائِمَة مقَام الْمَوْصُوف يلْزمهَا الظَّرْفِيَّة عِنْد سِيبَوَيْهٍ كَمَا فِي هَذَا الْبَيْت. أَي :زَمَانا حَدِيثا))[3] . فتكون في الأصل صفة للظرف ، فلمّا حذف ناب عنه وأخذ إعرابه .

---

(7) ينظر : التقييد بالمفعولات (رسالة ماجستير) : 128، 160 .

(1) الدلالة الزمنية في الجملة العربية : 46 .

(2) البيت من دون نسبة ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 2/ ٥٩ .

ويـأتي المفعـول فيـه (الزمـاني) مؤكـداً[4] ، ومنـه الشَّـاهِد الثَّالِـث وَالسَّـبْعُونَ بعـد الْمِائَة :

بادرت حَاجَتهَا الدَّجَاج بسُحرة لأُعَلَّ مِنْهَا حِين هَبّ نيامها[1]

والشاهد فيه كلمة (الدجاج) ، على أنّه مضاف إليه لمحذوفين متتاليين أوّلهما ظرف ، قال البغداديّ : ((على أَنّ الدَّجَاج مَنْصُوب على الظّرْف بِتَقْدِير مضافين أَي : وَقتَ صياح الدَّجَاج ، إِذا كَانَت باكرت بِمَعْنى بكرت لَا غالبت بالبكور))[2] .

فـ (الدّجاج) أكّد الاستقبال الذي حصل من (باكرت) ، وإنْ كان فعلاً ماضياً ؛ لأنّ دلالتـه انصـرفت إلـى الاستقبال ، وكـان يجوز أنْ يؤتى بـه مضـارعاً ، وإنّمـا عدل إليه لبيان أن ذلك الرجاء كائن لا محالة ، فهو وإنْ كان في المستقبل إلا أنّه كالماضي فـي وقوعـه حتمـا[3]، فلو أطلق الفعل و(باكرت) من الزمـان لَمَا كـان الكـلام فـي هذه الصـورة وأضـاف البغـدادي ((الـدَّجَاج وَهُـوَ الْمَفْعُـول فِـي البكـور فغلبـه فِيـهِ . فَيكـون حَاجَتهَا : مَنْصُوبًا بِنَزْع الْخَافِض وَهُوَ إِلَى لِأَن أصل باكر يتَعَدَّى بِهِ كَمَا ذكرنَا. فَإِذا كَانَ باكر من بَاب المغالبة كَانَ للتكثير فِي البكور إِلَى الْحَاجة نَحْو ضاعفت الشَّيْء بِمَعْنى كثرت أضعافه فَيكون قَوْله :حَاجَتهَا مَفْعُوله وَيكون الدَّجَاج مَنْصُوبًا على الظّرْف بِتَقْدِير مصدر مُضَاف وَالتَّقْدِير صياح الدَّجَاج وَهَذَا الْمصدر نَائِب عَن اسْم الزَّمن الْوَاقِع ظرفا أَي : وَقت صياحه))[4] .

ومنه الشَّاهِد الرَّابِع وَالسَّبْعُونَ بعد الْمِائَة

---

(3) الخزانة : 102/3 .

(4) ينظر : المطول على التلخيص : 499 ، وهمع الهوامع : 103/2 ، والنحو الوافي : 225/2 .

(1) البيت للبيد بن ربيعة العامريّ ، ديوانه ، اعتنى به : حمدو طمّاس : 114 .

(2) الخزانة : 104/3 .

(3) ينظر : النحو والدلالة : 118 .

(4) الخزانة : 108/3 .

يَا سَارِق اللَّيْلَةِ أهل الدَّار

فالظرف هنا لم يأت على إعرابه ، بل أضيف له ، لذلك قال البغداديّ : ((على أَنه قد يتوسع فِي الظروف المنصرفة فيضاف إِلَيْهَا الْمصدر وَالصّفة المشتقة مِنْهُ فَإِن اللَّيْل ظرف متصرّف وَقد أضيف إِلَيْهِ سَارِق وَهُوَ وصف))[1] .

والعامل في المفعول فيه هو الفعل ظاهرًا كان أو مقدَّرًا نحو : قُمتُ يومَ الجمعةِ ، أو المصدر نحو : عجبتُ من ضربِك زيدًا يومَ الجمعةِ ، أو الوصف نحو أنا ضاربُ زيدًا اليومَ[2] . ومثل هذا قد يفيد تقليل المدة الزمانية ، ومثله نحو قوله تعالى : ﴿سُبْحانَ الّذي أسْرى بِعَبْدِهِ ليلاً﴾[3] ، وإذا علم أنّ الإسراء هو السير ليلاً ؛ فَلِمَ جيء بالزمان (ليلاً) ، وقد دُلَّ عليه مسبقاً ؟ يحتمل أنّهُ جيء به ؛ ليبين أنّ مدة الإسراء تلك كانت قليلة ، فهي جزء من الليل لا الليل كله ، يقول الزمخشري في هذه الآية : ((ليلاً : نُصِبَ على الظرف ، فإنْ قلت : الإسراء لا يكون إلا بالليل ، فما معنى ذكر الليل ؟ قلت: أراد بقوله (ليلاً) بلفظ التنكير تقليل مدة الإسراء ، وأنّه أُسرِيَ به في بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرة أربعين ليلة ، وذلك أنّ التنكير فيه قد دلّ على معنى البعضية))[4] . ويحتمل ذكر (ليلاً) الدلالة على أنّ الإسراء تم في ليلة واحدة ، فلولاه لاحتمل حدوث الإسراء ، ولا يمنع أنْ يكون في أكثر من ليلة ، لكنّ ذكر(ليلاً) منع ذلك ، وقد استفيد ذلك من تنكيره الذي دلّ على الإفراد[5] .

---

(1) الخزانة : 108/3 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 192/2 .

(3) سورة الإسراء : 1 .

(4) الكشاف : 625/1 ، و ينظر : التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم : 150.

(5) ينظر : التحرير والتنوير : 15 / 12 .

ومنه أيضا وَهُوَ الشَّاهِد التَّاسِع وَالسِّتُّونَ بعد الْمِائَة :

لدن بهزّ الْكَفّ يعسل مَتنه فِيهِ كَمَا عسل الطَّرِيق الثَّعْلَب[1]

قال البغدادي : ((على أَنّ حذف حرف الْجَرّ من الطَّرِيق شَاذ . وَالْأَصْل : كَمَا عسل فِي الطَّرِيق الثَّعْلَب))[2].

وقال ابن هِشَام فِي الْمُغنِي((إِنَّه ظرف مَرْدُود بِأَنَّهُ غير مُبْهَم . وَقَوله : إِنَّه اسْم لكلّ مَا يقبل الاستطراق فَهُوَ مُبْهَم لصلاحيته لكلّ مَوضِع مُنَازع فِيهِ بل هُوَ اسْم لما هُوَ مستطرق))[3] ، إذ لا ينصب من ظروف المكان إلّا ما كان مبهمًا ، ويتضمَّن معنى (في) ، فإذا لم يتوفَّر فيه الشرطان السابقان فيُعرب حسب العوامل[4]. وظرف المكان المبهم ، هو ما دلَّ على مكان غير معيَّن أو محدود ، ((أي ليس له صورة تُدرَك بالحس الظاهر ، ولا حدود لصورةٍ ، ويحتاج في بيان صورة مسمَّاها إلى غيرها ، وهو ذكر المضاف إليها ، فلا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يُضاف إليه))[5] .

(1) البيت لساعدة بن جؤية الهذليّ ، ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة : 141/1 .
(2) الخزانة : 3/ 83 .
(3) مغني اللبيب : 681.
(4) يُنظر: النحو التطبيقي : 1/ 538.
(5) جامع الدروس العربية 3: 49 .

رابعا : التقييد بـ (المفعول له) :

ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله[1] ، وقد ذكره سيبويه في كتابه بـ ((هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنّه عذر))[2]، وقال ابن السراج : ((وإنّما يذكر لأنّه عذر لوقوع الأمر))[3] ، وقال ابن برهان : ((هو غرض الفعل وعذره ولذا يجاب به الداعي أن يكون حدثاً دون أن يكون عيناً وينبغي أن يكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه))[4] ، وقال ابن هشام : ((وهو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل))[5] .

وممّا ورد من شواهد المفعول له قول الشاعر :

وأغفرُ عوراء الْكَرِيم ادّخارَه وَأعْرِضُ عَن شتم اللَّئِيم تكرّما[6]

وقال سيبويه : ((انتصب ؛ لأنّه موقوع له ، ولأنّه تفسير لِما قبله لِمَ كان ؟ ...، وذلك قولك : (فعلتُ ذاك حذارَ الشَّرِ) ، و(فعلتُ ذلك مخافة فلان) ، و(ادخار فلان) ... وفعلت ذلك أجل كذا وكذا ، فهذا كله ينتصب ؛ لأنّه مفعول له كأنه قيل : لِمَ فعلتَ كذا وكذا ، فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لَمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله))[7] .

---

(1) ينظر : شرح شذور الذهب : 253 ، والبهجة المرضية : 203/1 .

(2) الكتاب : 367/1 .

(3) الأصول في النحو : 206/1 .

(4) شرح اللمع لابن البرهان : 126/1 .

(5) شرح شذور الذهب : 238 .

(6) البيت لحاتم الطائيّ ، ديوانه ، شرح : أحمد رشاد : 45 .

(7) الكتاب : 367/1- 369 .

وظاهر كلامه يوحي أنّه يرى المفعول له ممّا نُصِبَ بنزع الخافض ، وقد أخذ هذا أثره فيمن جاء بعده ، يقول ابن عصفور في المفعول له : ((كلّ فضلة انتصبت بالفعل ، أو ما جرى مجراه على تقدير لام العلة))[1] . وقال البغداديّ: ((على أَنّه يرِدُ على من اشْترط التنكير فِي الْمَفْعُول لَهُ هَذَا الْبَيْت . فَإِنّ قَوْله : ادخاره مفعول لَهُ وَهُوَ معرفَة))[2] .

ومن الشواهد أيضا قول الشاعر :

يركب كلَّ عَاقِرٍ جُمْهُور مَخَافَةً وزعلَ المحبور

والهول من تهوّل الهبور[3]

((على أَنّ زعل المحبور والهول مفعول لأَجله . وَفِيه ردّ على الْجرْمِيّ فِي زَعمه أَن الْمُسَمّى مَفْعُولا لأَجله هُوَ حَال . فَيلْزم تنكير))[4] . وما يؤكّد ما ذهب إليه البغداديّ وروده في القرآن معرفة ونكرة في قوله تعالى : ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾[5]، فـ (ابتغاء مرضاة الله) معرفة بالإضافة ، و (تثبيتاً) نكرة . وقد أشار إليه بعض العلماء ، أي : أن يكون معرفة ونكرة[6] . ويبدو أنّ المفعول له يكون مجرداً من (أل)

---

(1) المقرب : 178 .

(2) الخزانة : 122/3 .

(3) البيت لرؤبة بن العجاج ، ديوانه : 233 .

(4) الخزانة : 114/3 .

(5) سورة البقرة : 265 .

(6) ينظر : شرح اللمع : 1 / 217 . 218 والمرتجل : 158 ، وأسرار العربية : 173 .

(7) ينظر : أوضح المسالك : 2 / 46 ، و همع الهوامع : 3 / 134 .

(8) سورة الأعراف : 56 .

(9) شرح الشواهد الكبرى للعيني : 2 / 124 ، وحاشية الصبان : 2 / 124.

والإضافة، فالأكثر نصبه[7] ، نحو قوله تعالى:﴿وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾[8] ، وقد يجر على قلة ، نحو قول الشاعر[9] :

مَنْ أَمَّكَمْ لرغبةٍ فيكمْ جُبِرْ ومَنْ تكونوا ناصرِيهِ ينَتصرْ[1]

و أن يتحلى بأل ، فالأكثر جرّه بحرف الجرّ ، ويقلّ النصب ، نحو : جئت للرغبة في العلم . إنّ الغرض من ذكر المفعول له هو التعليل ؛ لأنّه ((علّة الإقدام على الفعل))[2]، قال أبو علي الفارسي : المفعول له ((ينصب بالفعل الذي قبله وإنما تذكره لتعرف الغرض الذي من أجله فعلت ذاك الفعل))[3] ، ويكون ((سبباً لحدث أو مسبّباً عنه))[4] وبتعبير آخر هو ((ما فعل لأجله ، أي لقصد تحصيله أو سبب وجوده .... فعل))[5] .

ومن ذلك نستنتج أنّ المفعول لأجله علّة إيجاد الفعل ((ونتيجة له وثمرة يقصدها الفاعل))[6] ، فالمفعول له يفيد الفعل بما تضمّنه من المعنى ؛ لأنّ ((المفعول ((المفعول له معناه التصريح بالعلة التي لأجلها وقع الفعل نحو ضربته تأديباً ، فيفيد تخصيص ذلك الفعل بتلك العلة))[7] .

ويؤتى به قيدًا في سياق تركيب الجملة ؛ لغرض بيان عِلَّة وقوع الفعل ، موضِّحًا السبب الذي من أجله قام الفاعل بالفعل ، لذا صحَّ وقوعه جوابًا للسؤال بـ(لِمَ) ، نحو الشَّاهِد الثَّامِن وَالسَّبْعُينَ بعد الْمِائَة :

---

(1) البيت غير معروف القائل ، ينظر : أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك : 202/2 .
(2) شرح المفصل : 2 / 52 .
(3) الإيضاح العضدي : 1 / 197 .
(4) ارتشاف الضرب : 2 / 221 .
(5) الفوائد الضيائية للجامي : 1 / 273 .
(6) المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجانيّ : 1 / 667 .
(7) إرشاد الفحول للشوكاني : 155، وينظر: مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة : 206.

وَالشَّيْخ إِن قوّمته من زيغه لم يُقم التثقيفُ مِنْهُ مَا التوى[1]

((علـى أَنّـه يجـوز أَن يُقَـال (ضَـربته تقويمـاً فَمَـا اسـتقام) إِذْ قـد يُطلـق أَنـه حصـل التَّأْثِير))[2]. والعِلّة فيه تكون على نمطين : أمَّا عِلَّة يُراد تحصيلها بإيقاع الفعل أو عِلَّة تسبّب وجود الحدث ، واشترط النحويون فيه أنّه لابدّ أنْ يكون بصيغة المصدر ، ومخالفا لمادة فعله ، وأنْ يكون عِلَّةً ، وكذلك مشاركته لفعله في الوقت والفاعل[3]، وفيه قال ابن جني : ((اعْلَم أَنَّ الْمَفْعُول لَهُ لَا يكون إِلَّا مصدرًا وَيكون الْعَامِل فِيهِ فعلًا من غير لَفظه وَإِنَّمَا يُذكر الْمَفْعُول لَهُ لِأَنَّهُ عذرٌ وعِلَّةٌ لوُقُوع الْفِعْل تَقول زرتك طَمَعا فِي بِرِّكَ وقصدتك ابْتِغَاء لمرضاتك أَي زرتك للطمع وقصدتك للابتغاء))[4].

فإذا استوفى المفعول له شروطه جاز نصبه مباشرةً ، وإذا لم يستوفِ الشروط جاز جرَّه بحرف من حروف الجرّ التي تُفيد التعليل ، نحو قوله تعالى : ﴿**أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ**﴾[5] ، فقد انتفى الاتحاد في الزمن والفاعل ؛ لأنَّ زمن الإقامة متأخِّر عن زمن الدُّلوك ، وفاعل الإقامة المخاطَب، وفاعل الدُّلوك الشمس[6].

ونلحظ تقييد الجملة الفعليَّة الخبرية ؛ لورود المفعول لأجله فيها ، وإنَّ الغرض منه هو سبب وقوع الفعل ، ولو حُذف لأبهم المعنى في النصّ ، ولفات على المخاطَب معرفة السبب الرئيس وراءه . والتقييد بالمفعول له ذو مكانة عالية في التأثير ووجازة في التعبير ، فالكلام القائم على الاستدلال على حدثٍ ما بعلَّته المقنعة يصلح

---

(1) البيت لابن دريد الأزديّ ، ديوانه ، تح : عمر بن سالم .
(2) الخزانة : 3/ 117.
(3) يُنظر : الكتاب : 1/ 367، وشرح الرضي على الكافية : 1/ 607 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 186.
(4) اللمع في العربية : 58 .
(5) سورة الإسراء : 78 .
(6) يُنظر : شرح الأشموني : 1/ 483، وشرح التصريح : 1/ 513 .

لمقامات الوعظ والإرشاد ، وغيرها على أتمّ صلاح فيقوّي حجة القانع ، ويزيل تشكك المتردد ، ويردع عناد الناكر .

خامسا : التقييد بالمفعول معه :

المفعول معه : ((اسم فضلة بعد «واو» أُريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل ، أو ما فيه حروفه ومعناه كـ «سرتُ والنيلَ» ، و «أنا سائرٌ والنيلَ»))[1] ، وقد يكون فيه معناه تقديراً أي : ((ما يستنبط منه معنى الفعل نحو : (مالَكَ وزيداً) ، أي : ما تصنع ؟))[2] ، ومن الشواهد عليه قول الشاعر :

أزمانَ قومِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذي ... منع الرحالةَ أَن تميل مميلا[3]

قال البغدادي : ((على أَنّه على تَقْدِير : أزمان كَانَ قومِي وَالْجَمَاعَة . فالجماعة مفعول مَعَه على تَقْدِير إِضْمَار الْفِعْل))[4] . ومن تعليقات سِيبَوَيْهِ أنّه قال : ((زَعَمُوا أَنه الرَّاعِي كَانَ ينشد هَذَا الْبَيْت نصبا . وَقَالَ : كَأَنَّهُ قَالَ : أزمان كَانَ قومِي مَعَ الْجَمَاعَة . وَحذف كَانَ لأَنّهم يستعملونها كثيرا فِي هَذَا الْموضع وَلَا لبس فِيهِ وَلَا تَغْيِير معنى))[5] .

يعبر المفعول معه عن معنى التقييد والتخصيص على وجه يفيد المصاحبة ، فالمفعول معه يعمل على تقييد المعنى من خلال تحديد الدلالة المستقرة في الذهن وتخصيصها ، فتتجه دلالة الجملة نحو تقييد المعنى وتخصيصه بالمصاحبة ، ويبتعد

---

(1) شرح قطر الندى : 231 .

(2) أسرار النحو : 136 .

(3) البيت للراعي النميريّ ، وعجزه في الديوان (لَزِمَ الرحالة ...) ، ديوانه ، شرح : واضح الصمد : 209 .

(4) الخزانة : 145/3 .

(5) الكتاب : 305/1 .

عن الدلالة العامّة التي لا تؤدّي ما يؤدّيه التقييد بالمفعول معه من تضييق إطلاق المعنى .

فالتقييد بالمفعول معه يكون مفيداً على وجه يفيد المصاحبة ؛ لذا قيل في حدّ المفعول معه هو ((المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى «مع»))[1].

ومن شواهد هذا الموضوع الشَّاهِد الْحَادِي وَالثَّمَانُونَ بعد الْمِائَة :

علفتها تبناً وَمَاء بَارِدًا[2]

والشاهد فيه أنتصاب (ماء) وقبله الواو ، وإذ كان المعنى لا يجوز على العطف ؛ لأنّ الماء لا يشترك مع التبن في حكم الفعل ، عدّ النحويّون مجموعةً من التوجيهات للخروج من هذا الإشكال ، فممّا قالوه إنّ الواو معيّة وليسَت عاطفة . أمّا البغداديّ فجعلها عاطفة على تقدير ، قال : ((على أَنّ التَّقْدِير : وسقيتها مَاء . وقال ابن هشام في المغني : وقيل لا حذف ، بل ضُمّن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها))[3].

وتسمى هذه الواو (واو المعية) ، وإن اختلفت عن (مع) في المعنى . وتتماز واو المعيّة من العاطفة ومن (مع) بـ :

1. وجوب نصب ما بعدها ، أمّا العاطفة فتقبل النصب وغيره .
2. ((الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى مع))[4] ، فالقول : (سار زيدٌ وأحمدُ) دلّ على وقوع المسير من كليهما ، لكنّ القول : (سرتُ والنيلَ) وقع المسير فيه من المتكلم فقط .

---

(1) المفصل : 1 / 162 ، وينظر : التسهيل : 99 ، وأسرار النحو : 135 .
(2) البيت غير منسوب ، وصدره (لمّا حططتّ الرحل عنها واردا) ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 1/ ٢٩٥ .
(3) الخزانة : 3/ 139 و 140 .
(4) شرح المفصل : 359/1 .

3. الواو التي بمعنى (مع) تفيد تلبس ما قبلها بما بعدها فـ (سرتُ والنيلَ) يعني: سرتُ مقترناً وملابساً له ، وليس كذلك مع العاطفة ؛ إذ يمكن أن يكون سير زيد قبل أحمد ، أو أحمد قبله ، أو كلاهما سارا معا[5] .

ويبدو ذلك واضحاً بين قولنا : (جلست) ، وقولنا : (جلست وزيداً) ، فنلاحظ أنّ الإسناد في جملة (جلست) الأول مطلق يشوبه عموم عارٍ عن التخصيص ولا تقيّده قيود ؛ إذ إنَّ دلالة الجلوس هنا مطلقة ، أمّا في الجملة الثانية : (جلست وزيداً) ، فإنّ الجملة قد قيّدت بالمفعول معه (زيداً) ، إذ قيّدنا الجلوس وقصرناه كونه قد جلست أنا مع زيد ، أي إنّ الجلوس كان بمصاحبة زيد ، وليس مع غيره ، فجاء التقييد بالمفعول معه ليدلّ على معنى المصاحبة ، وينفي أيّ أثر لأيّ شخص آخر قد يتبادر إلى الذهن أنه قد يكون جالساً معي .

ومن الأمثلة الأخرى على التقييد بالمفعول معه قولهم : (سرت والنيلَ) ، حيث قيّد المعنى بـ (والنيل) ، إذ أفاد أنّ السير حاصل بجانب النيل ، أو ناحيته ، وبهذا يكون قد قيّد المعنى من خلال تخصيص وتحديد ما ساعد على إعطاء معنى المصاحبة وأبعد اللبس الذي قد يتبادر إلى ذهن المتلقّي من أنّ السير قد يشمل الأشخاص كلهم أو يشمل الأماكن كلّها فجاء ذكر المفعول معه ليحدد الموضعية المكانية وهو (النيل) صانعاً به قيداً اقتصر عليه دون غيره[1].

قال الرضي : ((ويعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد ، فـ (زيد) في (سرت وزيداً) مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد أي وقع سيرهما معاً ، وفي قولك : (سرت أنا وزيد) بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد ، وإنّما يعدل ما بعده عن العطف إلى

---

(5) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 229/2 .

(1) ينظر : رتبة المفاعيل : 67 .

النصب نصّاً على المعنى المراد من المصاحبة ؛ لأنّ العطف في (جاءني زيدٌ وعمرو) يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الأخر . والنصب نصّ على المصاحبة ، وفي قولك : (ضربت زيداً وعمراً) لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة؛ لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر))[1] . فالمعية إذن هي " المصاحبة سواء اشتركا، في الحكم أم لم يشتركا والعطف الاشتراك في الحكم سواء تصاحبا أو لا))[2] .

وأشار الصبان إلى أنّ التنصيص على المصاحبة معناه ((مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم، كجئت وزيداً ، أولا كاستوى الماء والخشبة . وبذلك فارقت واو العطف ، فإنّها تقتضي المشاركة في الحكم ، ولا تقتضي المقارنة في الزمان .... فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها، وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في : ضربت زيداً وعمراً كانت للعطف اتفاقاً))[3] .

---

(1) شرح الكافية للرضي : 1 / 194 . 195 .

(2) معاني النحو : 2 / 667 .

(3) حاشية الصبان : 2 / 134 .

الفصل الثالث

أثر الحمل على المعنى في توجيه الإعراب

المبحث الأول : الحمل على الموافقة :

أولا: النيابة

ثانيا: التضمين

المبحث الثاني : أثر الحمل على المخالفة

التذكير والتأنيث

تذكير المؤنث – تأنيث المذكر

الحمل في مجالات أخرى : الألفاظ المبهمة : بعض ، كلّ ، كلا ، كلتا ، الأسماء الموصولة ، ألفاظ الجموع

المبحث الأول : الحمل على الموافقة

توطئة

مفهوم الحمل في اللغة :

ورد مفهوم الحمل لغةً في معجم العين للخليل بن احمد الفراهيديّ على أنّه الشيء المحمول ، وهو مشتقّ من حمل الشيء لحمله حملاً وجملاناً ، فهو محمول وحمل ، أمّا الحمل بالكسر ، فهو ما حمل ، وجمع حمل : أحمال[1].

وقد تطور هذا المفهوم من الدلالة الحسّيّة المرتبطة بالشيء المحمول إلى الدلالة المعنويّة ، بمعنى الإغراء بالشيء[2] ، وهناك مفهوم للحمل وهو بمعنى التأويل ، ففي رواية عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، في الحجاج مع الخوارج ، أنّه قال : (لا تناظرهم بالقرآن حمّال ذو وجوه)[3] المراد ذو معانٍ مختلفة .

أمّا في الاصطلاح : فإنّ الحمل يرد مرادفاً للقياس ، لذلك عُرّف بأنّه : ((قياس أحد على أمر، ويحمل أحدهما على الآخر))[4] . ويعرّف أيضاً بأنّه : ((حمل شيء على شيء ؛ إلحاقه به في حكمه أو هو شبه أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً))[5] .

والحمل على المعنى من أقدم أدوات التأويل في كلام العرب ؛ لكن وجد في التراث العربيّ نصّ لإعرابي عمد فيه إلى التأويل بالحمل على المعنى ، روى

---

(1) ينظر : العين: مادة (حمل) 1/428-429.

(2) إشكالية المعنى في الجهد التفسيري ، د. نجاح فاهم العبيدي : 153 .

(3) الاتقان في علوم القران : 2/103-104.

(4) معجم المصطلحات النحوية والصرفية :67.

(5) الحمل على المعنى في العربية ، علي عبد الله العنبكيّ : 13.

الأصمعيّ عن أبي عمرو قال : سمعتُ رجلاً من اليمن يقول : ((فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له : أ تقول جاءته كتابي ؟ ؛ قال نعم ، أليس بصحيفة))[1] .

ونجد هذا الرجل استطاع ببلاغتة وحدسه أن ينتج تركيبا يعدل فيه عن قواعد الطبقة النوعية ، ويكشف عن وجود نظام نحويّ فرعيّ يتكامل مع النظام النحويّ الأصل ، ويقوم بمعالجة ما عدل من نصوص اللغة عن قواعد النظام الأصليّ . ولعلّ ابن جني هو أوّل النحاة الذين تحدّثوا عن ظاهرة الحمل عن المعنى ، بل هو أوّل من عقد باباً لظواهر العدول ، سمّاه (باب شجاعة العربية)[2]، وظواهرها : الحذف ، الزيادة ، التقدم ، التأخر، الحمل على المعنى ، هو أوّل جامع لهذه الظاهر في باب واحد ، و أوّل جامع لإمثلة (الحمل على المعنى) ، فصّل مظاهره وأنماطه . وهي عند العدول عن المطابقة النوعية بتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث ، والعدول عن المطابقة العددية بتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد ، وكذلك العطف على المعنى والتضمين .

وقد استفاض من بعد ابن جني الكثير من النحاة والبلاغيين والمفسرين بالكلام عن الحمل على المعنى ، ومنهم البلاغيّ الكبير عبد القاهر الجرجانيّ إذ قال : ((وليس للحمل على المعنى ، وتنزيل الشيء غير منزله بعزيز في كلامهم))[3] .

ومنهم أيضا ابن الاثير ، قال : ((والحمل على المعنى واسع في اللغة ، وأعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكن تراجع اللفظ...، واعلم أنّ العرب تعتبر إشارة اللفظ واشارة المعنى ، ويقولون :(ثلاثة شخوص) فيثنون التاء وإن عنو مؤنثاً، فيقولون

---

(1) الخصائص : 360/2.

(2) المصدر نفسه : 411/2- 435.

(3) دلائل الاعجاز : 219 .

: (ثلاث شخوص وان عنو مؤنثاً))[1] . فالحمل على المعنى هو أسلوب الإتقان في البلاغة ، أي هو أسلوب بلاغيّ ممتع وشيّق يسترعي انتباه السامع ويسرّه .

ومن كتب في هذه الظاهرة هو الدكتور العنكبي الذي قسّم مظاهر الحمل على المعنى على فصول وهي الحمل على المعنى في التراث النحويّ وفرق ما بين الحمل على المعنى والحمل على الموضع والحمل على المحلّ . وعرض في الفصل الثاني على الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، وكان في الفصل الثالث الحمل على المعنى في النوع ، والرابع الحمل على المعنى في العدد ، وفي الخامس عرض مظاهر أخرى يشمل ، التضمين والعطف على المعنى[2] .

أوّلا : <u>النيابة</u> :

النيابة لغةً :

ترد النيابة ويراد بها ((ما يقوم مقام الشيء ، فنقول : ناب ينوب (منابا) قام مقامه ، والنوبة والنيابة بمعنى ، نقول : جاءت نوبتك ونيابتك وهم يتناوبون النَّوبة في))[3] ، تقول العرب : ((ناب عني فلان ينوب نوباً ومناباً أي قام مقامي ، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك والنوب : أسم لجمع نائب ، زائر وزور ، وقيل هو جمع والنوبة : الجماعة من الناس))[4] ، والنيابة من المصطلحات النحويّة التي لم ترد في المصنّفات النحويّة بهذه التسمية ، إذ كثيراً ما يتجاوز النحاة لفظ النيابة

(1) الجامع الكبير في صناعة المنظوم في الكلام المنثور، ضياء الدين ابن الأثير : 108.
(2) ينظر : الحمل على المعنى في العربيّة : 185 .
(3) تاج العروس ، مادة (نوب) ٠
(4) لسان العرب مادة (نوب) ١ / ٣١٨ .

الصريح ويعبّرون عنها بألفاظ ومسمّيات كثيرة ، لكنّها متقاربة في دلالتها على النيابة ؛ لأنّها مستقاة من المعنى والعمل الذي تؤديه ولكن من تحديد دقيق لها ، ويبدو أنّ السبب في ذلك يعود لعدم اتّجاه النحويّين إلى تحديدها ، وفصلها وتمييزها من غيرها من المصطلحات النحويّة فقالوا سدّ كذا مسدّ كذا ، بمعنى ناب عنه ، ((يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر . والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ويكون الوصف خبرا مقدما ومنه قوله تعالى : ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[1] فيجوز أن يكون أراغب مبتدأ وأنت فاعل سدّ مسدّ الخبر))[2] .

النيابة اصطلاحا :

والنيابة في الاصطلاح النحويّ تعني : ((إسقاط أحد عناصر التركيب الجمليّ الذي يستدلّ عليه من الأصل المفترض والتركيب المستخدم الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية وإحلال عنصر آخر محلّه في الاستعمال فيأخذ عنه شيئا من خصائصه لا كلّها لأنّه ليس إيّاه))[3] ، والنيابة من المصطلحات التي لم ترد في المصنّفات النحويّة بهذه التسمية وإنّما وردت بألفاظ أخرى[4] ، ولعلّ أقدم نصّ نحويّ وردت فيه إشارة إلى مصطلح النيابة هو ما جاء في الإيضاح في علل النحو للزجاجيّ (ت ٣٣٧هـ) ، حيث قال : ((وامّا قوله : وجاز إضافة الآية إلى الفعل كإضافة الوقت لأنّهما يؤولان إلى شيء واحد ، فليس بشيء لأنّ الوقت يضاف إلى الفعل طالباً للمصدر))[5] ، ولقد تعرّض صاحب الخزانة لمفهوم النيابة في عدّة مواضع بتعبيرات مختلفة مثل : هو مؤول بمعنى كذا ، أو على معنى الأصل ، قام مقام – أو وقع موقع

---

(1) سورة مريم : 46 .

(2) شرح ابن عقيل : 198/1 .

(3) أثر دالات حروف المعاني الجارة في التفسير ، علي بن مناور : 577 .

(4) ينظر : الحمل على المعنى في شعر المتنبي ، دموع عبّاس كزار (رسالة ماجستير) : 22 .

(5) الإيضاح في علل النحو : ١١٦ .

– أو حلّ محلّ – أو ناب مناب – أو سدّ مسدّ ، وكلّها تدلّ على مفهوم النيابة في تحمل المعنى وتوجيه الإعراب :

- **نيابة المضارع مناب الماضي :**

مثاله : **قتلنا ونال القتل منّا وربّما يكون على القوم الكرام لنا الظفر**[1]

والشاهد فيه مجيء المضارع بعد (ربّما) ، وعندهم مدخولها ماض ، لذلك قال البغداديّ في تعليقه على البيت : ((على أنّ الربعيّ زعم أن المضارع بعد ربما بمعنى الماضي وإنّما أوّله بكان لأنّ المعنى عليها إذ مراد الشاعر : إن فشا فينا القتل فكثيراً ما قتلنا قوماً كراماً قبل فإن الحرب سجال : يوم لنا ويوم علينا . وبهذا يحسن الاعتذار والتمدّح لا بأنّه سيحصل لهم الظفر))[2] .

وهذا يعني أنّ (يكون) نابت عن الماضي وغرّهم بهذه المقولة أنّ الشاعر لا يستقبل انتصارات قومه بل يحكيها عن الماضي ، ((وقد تقع كان في موضع يكون كما قال الشاعر :

فأدركت من قد كان قبلي ولم أدع .. لمن كان بعدي في القصائد مصعدا

أراد : لمن يكون بعدي))[3] .

ومنه أيضا ما أورده البغداديّ من قول الشاعر زياد الأعجم :

و انضح جوانب قبره بدمائها ولقد يكون أخا دم وذبائح[4]

---

(1) لم أعثر على قائله ، وقد ذكره صاحب شرح الشواهد الشعريّة من دون نسبة : 381/1 .

(2) الخزانة : 10 / 3.

(3) المصدر نفسه : 10 / 3 .

(4) البيت لزياد الأعجم ، وعجزه في الديوان (فلقد يكون ...) ، ينظر : ديوانه ، تح : يوسف حسين بكّار : 54 .

والشاهد فيه أنّ المضارع (يكون) ناب عن (كان) ، ((على أنّ المضارع مؤول بالماضي أي : ولقد كان وإنّما أوّله بالماضي لأنّه في مرثية ميّت وهو إخبار عن شيء وقع ومضى لا إخبار عمّا سيقع لأنّه غير ممكن))[1] .

كما قال أبو الفتح عثمان بن جني : ((قال لي أبو علي : سألت يوماً أبا بكر بن السراج عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض فقال : كان ينبغي للأفعال كلها أن تكون مثالاً واحداً لأنها لمعنىً واحد ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أحوال الزمان فإذا اقترن بالفعل ما يدل عليه من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها في موقع بعض . قال أبو الفتح : وهذا الكلام من أبي بكر عال سديد)) [2]

- **مجيء اللام حملا على معنى اليمين**

أورد البغداديّ الشاهد السادس عشر بعد الثمانمائة ، وهو من شواهد سيبويه فجعل (أن) كالحرف الذي يربط المقسم به بالمقسم عليه ، والشاهد هو قول الشاعر :

وأقسم أن لو التقينا وأنتم لَكان لكم يوم من الشر مظلم[3]

و ذكر البغداديّ أنّ سيبويه حمل (أن) على أنّها موطئة كاللام في : لئن جئتني لأكرمنك ، فاللام في لكان إذن جواب القسم لا جواب لو[4] .

ومن الواضح أنّ ما ذكره البغداديّ في هذه المسألة إنّما هو رايُ الرضيّ وتخريجه لمذهب سيبويه[5] ، وفي ما قاله سيبويه والجمهور نظر ؛ إذ إنْ كان (لَكان)

---

(1) الخزانة : 4/1 .

(2) ينظر : الخصائص : 334/3 .

(3) البيت للمسيّب بن علس ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 3 / ٩١ .

(4) ينظر : الخزانة : 80/10 .

(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/ 313 .

جوابا للقسم لكانَ ينبغي أن يُقال : (لقد كان) ، طبقا لقواعدهم التي توجب اقتران الجواب الماضي بـ (لقد) ، ولذلك عابوا على امرئ القيس قوله :

حَلَفــتُ لها باللهِ حَلفَــةَ فاجرٍ لَناموا فما إن من حديثٍ ولا صالِ[1]

ثُمَّ إنّ قاعدتهم التي تنصّ على أنّه إذا اجتمع القسم والشرط فالجواب للسابق منهما مردودة بكلام الإمام عليّ عليه السلام إذ قال : ((وأيمُ الله لئن فررتُم من سيف العاجلة فلا تسلموا من سيف الآخرة)) ، فانظر إلى الجواب (تسلموا) جاء مجزوما جوابا للشرط لا للقسم السابق ، ومن هنا أرى أنّ اجتماع القم والشرط ليس بالضرورة أن يكون الجواب فيه للمتقدّم أو السابق منهما ، وإنّما مردّ ذلك إلى دواع بلاغيّة ، فإذا كان مدار الكلام على الشرط والعناية منصبّة عليه كان الجواب له ، بصرف النظر عن تقدّم القسم عليه ، وقد يكون العكس .

وقد استشهد سيبويه بالبيت أعلاه إيضاحا لمعنى (لما) في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾[2] ، إذا عدّ (لو) بمعنى الذي ودخلتها اللام وهو بذلك يتحرّى التوجيه بحسب المعنى الذي ينساب من السياق للآية الكريمة ، ونراه هاهنا يقوم بتوجيه اللامين لتكون لام الجواب معتمدا عليها في القسم ؛ لأنّها على معنى ونيّة اليمين فقال : ((ما هاهنا بمنزلة الذي ودخلتها اللام كما في إن واللام التي في الفعل هنا . ومثل هذه اللام الأولى أن إذا قلت : والله أن لو فعلت لفعلت . وقال : فأقسم أن لو التقينا . . . البيت ، فأن في لو بمنزلة اللام في ما فأوقعت هنا لامين : لام للأوّل ولام للجواب . ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم . فكذلك اللامان في قول الله : لما

(1) ديوان امرئ القيس : ١٣٧ .
(2) سورة آل عمران : 81 .

آتيتكم الآية . لام للأول وأخرى للجواب ، ومثل ذلك : ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ﴾[1] ، إنّما دخلت اللام على نيّة اليمين ومثل ذلك ﴿لَمَن تَبِعَكَ مِنْهُم لأملأنَّ﴾ ، إنّما دخلت اللام على نيّة اليمين ، وسألته عن قوله عز وجل : ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾[2] ، فقال : هي في معنى ليفعلنَّ ، كأنّه قال ليظلَّن ، كما تقول : واللّه لا فعلت ذاك أبداً ، تريد معنى لا أفعل ، وقالوا : لئن زرته ما يقبل منك ، وقال ، لئن فعلت ما فعل ، يريد معنى ما هو فاعلٌ وما يفعل ، كما كان لظلُّوا مثل ليظلن ، وكما جاءت : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [3] على قوله : أم صمتُّم فكذلك جاز هذا على ما هو فاعلٌ))[4] ، ومعنى البيت كما أوده البغداديّ : ((لو التقينا متحاربين لأظلم نهاركم فصرتم منه في مثل الليل وكان : تامّة أو ناقصة ولكم خبرها))[5] .

*** قيام الحرف مقام الاسم**

لقد أورد البغداديّ في إيضاح قول الشاعر :

يضحكن عن كالبرد المنهمّ[6]

كيف يتدخّل المعنى في حمل حرف الكاف على معنى الاسم (مثل) ؛ لأنّها بمعناه دالّة على صفة لموصوف محذوف ، فقال : ((على أنّ الكاف يتعيّن اسميّتها إذا انجرت كما هنا ، فالكاف اسم بمعنى مثل صفة موصوف محذوف أي : عن ثغر مثل

---

(1) سورة الأعراف : 18 .

(2) سورة الروم : 51 .

(3) سورة الأعراف : 193 .

(4) الكتاب : 108/3 .

(5) الخزانة : 10/ 83 .

(6) الرجز نسبه صاحب شرح الشواهد الشعريّة لرؤبة بن العجّاج ، ولم أجده في ديوانه ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : ٨٦/3 .

البرد))[1] ، ثم تعرّض لمسألة هل هذا الحكم يعمّم في الكلام أو هو خاصّ بالشعر ؟ فذكر قول أبي حيّان في الارتشاف : ((واختلفوا هل تكون اسماً في الكلام أو يختصّ ذلك بضرورة الشعر ؟ فذهب الأخفش والفارسيّ في ظاهر قوله وتبعهما ابن مالك أنّها تكون اسماً في الكلام وقد كثر جرّها بالباء وعلى وعن وأضيف إليها وأسند فاعلة ومبتدأة ومفعولة . لكنّ كلّ هذا في الشعر . وذهب سيبويه إلى أنّ استعمالها اسماً إنّما يجوز في ضرورة الشعر))[2] .

ثانيا: <u>التضمين</u> :

عرّف ابن منظور التضمين لغة بأنّه يقترب من معنى التكفّل والضمان والوديعة ، فقال : ((الضمين الكفيل ، ضمن الشيء ضمنا وضمانا ، أي كفل به ، ضمن الشيء الشيء أي أودعه إيّاه ، كما نودع الوعاء المتاع والميت القبر ، ضمنه أودع فيه وأحرز ، والمضامين ما في بطون الحوامل من كلّ شيء كأنّهنّ تضمنه ، والمضمّن من الشعر ما ضمّنته بيتا ، وقيل ما لم تتمّ معاني قوافيه إلّا بالبيت الذي يليه))[3] ، ويندرج التضمين في اللغة تحت معاني الاحتراز والوعاء والكفاية والاحتواء والاشتمال والرعاية [4] .

وهو في اصطلاح أهل اللغة يقترب من التداخل وتشرّب شيء في شيء : فقد قال ابن هشام في المغني إنّ التضمين هو ((ما قد يشربونه لفظا فيعطونه حكما))[5] ، ، فهو على هذا إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيأخذ حكمه ، أو كلمة تأخذ مؤدّى كلمتين

---

(1) الخزانة : 10 / 166 .

(2) المصدر نفسه : 10 / 167 .

(3) لسان العرب : مادة (ضمن) 257/13 .

(4) ينظر : الحمل على المعنى : 28 .

(5) مغني اللبيب : 685/2 .

، مثل : فعل يتعدّى بحرف ، وفعل يتعدّى بآخر . والتضمين هو تعدية الفعل الأوّل بحرف الفعل الثاني[1] .

ومعنى الإشراب يعطينا معنى الاختلاط أي أن اللفظ الواحد يختلط فيه معنيان يدلّان عليه أحدهما يدلّ عليه اللفظ ، والآخر يدلّ عليه السياق ، وقد عرّف الزركشيّ التضمين بأنّه ((إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف))[2] . ومن الجمع بين المعنيين اللغويّ والاصطلاحيّ نجد أنّ التضمين إنّما يراد منه إشراب كلمة معنى كلمة أخرى ، ليعدّ بذلك وسيلة من وسائل نقل الفعل اللازم إلى المتعد والعكس ، ويقوم بتصحيح التعدية وتحديد معنى الإعراب والبناء ، كما يقوم بالتأثير على قوّة الفعل وتعديه في نصب المفعول الثاني بدل الأوّل فقط وهكذا جملة من الآثار التي سنمرّ عليها في الأمثلة التي ساقها البغداديّ في الخزانة .

- **أثر التضمين في اختلاف حرف التعدية :**

يذكر البغداديّ في الشاهد الذي سنورده كيف أنّ التضمين لـ (افضلت) لمعنى تجاوزت وانفردت قد أسهم في اختلاف حرف التعدية بـ (عن) بدلا من (على) ، إذ لولا ذلك التضمين وحمل معنى أفضلت على معنى(التجاوز والانفراد) لما ساغ للشاعر استعمال (على) بدلا من (عن) فقال في ايراده قول الشاعر :

لاه ابْن عمك لَا أفضلت فِي حسب عني وَلَا أَنْت دياني فتخزوني[3]

((على أَن أفضلت ضمّن معنى تجاوزت فِي الْفضل فَلهَذَا تعدّى بعن وَلَوْلَا التَّضْمِين لقَالَ : أفضلت عَليّ من قَوْلهم : أفضلت على الرجل إِذا أوليته فضلا ، وَأفضل هَذِه

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/ 13 .

(2) الكليات : 320 .

(3) البيت لحُرثان بن مُحرث الملقّب بالأصبع العدوانيّ ، ديوانه ، تح : عبد الوهاب العدوانيّ ومحمّد الدليميّ : 89 .

تتعدى بعلى لِأَنَّهَا بِمَعْنى الإنعام أَو أَنه من قَوْلهم : أعْطى وَأفضل إِذا زَاد على الْوَاجِب . وَأفضل هَذِه أَيْضا تتعدى بعلى يُقَال : أفضل على كَذَا أَي : زَاد عَلَيْهِ فضلَة ، ومراده من ذكر التَّضْمِين أَنّ عَن لَيست بِمَعْنى على))[1] .

ويكون المعنى كما شرحة البغداديّ بإيضاح معنى الديَّان : ((وهو الْقيم بِالْأَمر الْمجَازِي بِهِ ، وتخزوني : تسوسني سياسة ، يَقُول : لله ابْن عمك الَّذِي ساواك فِي الْحسب وماثلك فِي الشّرف فَلَيْسَ لَك فضل تنفرد بِهِ عَنهُ وَلَا أَنْت مَالك أمره فتتصرف بِهِ على حكمك . وَمرَاده بِابْن الْعم نَفسه فَلذَلِك رد الْإِخْبَار بِلَفْظ الْمُتَكَلّم ، يَقُول : لله ابْن عمك الَّذِي ساواك فِي الْحسب وماثلك فِي الشّرف فَلَيْسَ لَك فضل تنفرد بِهِ عَنهُ وَلَا أَنْت مَالك أمره فتتصرف بِهِ على حكمك . وَمرَاده بِابْن الْعم نَفسه فَلذَلِك رد الْإِخْبَار بِلَفْظ الْمُتَكَلّم))[2] .

- **أثر التضمين في تغيير معنى حرف التعدية**

إنّ للتضمين الاثرَ البالغ في تغيير معنى حرف التعدية وتوجيه المعنى بحسب السياق الذي ينساب منه المعنى المقصود ، ولقد وردت في عدّة أمثلة تضمينات غيّرت من حرف التعدية لأنّه تضمّن معنى آخر ، كما في الأمثلة التي بين أيدينا والتي أوردها البغداديّ في الخزانة والتي تبيّن ذلك الأثر بوضوح ، ومثالها قول الشاعر :

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمرُ اللهِ أعجبني رضاها[3]

قال بعض النحويين أنّ الفعل (رضيت) تضمّن معنى (عطفت) ؛ لتستقيم التعدية بالحرف في البيت ، فالمعروف أنّ (رضي) يتعدّى بالحرف (عني) ، ومن التوجيهات

---

(1) ينظر الخزانة : 10 /124 و 125 .

(2) الخزانة : 10 / 125 .

(3) البيت لقُحيف العُقيليّ ، ينظر : شعر قُحيف العقيليّ ، تح : حاتم الضامن : 252 .

الأخرى في البيت ما نقله البغداديّ وهو حمل الفعل على نقيضه (سخط) ، قال : ((على أنّه إنّما تعدّى رضي بـ (على) مع أنّه يتعدى بـ (عن) لحمله على ضدّه وهو سخط)) [1] .

وهو رأي قديم ذكره الكسائيّ واستحسنه أبو علي الفارسيّ ، وابن هشام في المغني ، قال : ((أَي عني وَيحْتَمل أَنّ رَضِي ضمّن معنى عطف ، وَقَالَ الْكسَائي حمل على نقيضه وَهُوَ سخط ، وَقَال : فِي لَيْلَة لَا نرى بهَا أحدا ... يَحْكِي علينا إِلَّا كواكبها : أَي عَنَّا ، وَقد يُقَال ضمّن يَحْكِي معنى ينم))[2] .

ومن الأمثلة على ذلك ما كان يورده سيبويه من تغيير التعدية بسبب التضمين في المصادر ، وقد أورد شاهدا على ذلك من قول العرب وهو قولهم :

إذا ما امرؤ ولّى عليّ بودّه وأدبر لم يصدر بإدباره ودّي[3]

فلقد كان إجراء التولّي بالودّ مجرى الضنانة والبخل أو مجرى السخط سببا لتغيير التعدية من معنى (علي) إلى (عني) ، إذا المقصود أنّه ولّى عنّي ووجهه أنّه إذا ولّى عنه بودّه فقد ضنّ عليه به وبخل فأجرى التولّي بالودّ مجرى الضنانة والبخل أو مجرى السخط لأنّه توليه عنه بودّه لا يكون إلّا عن سخط عليه[4] .

ومن الأمثلة على أثر التضمين في تغيير معنى حرف التعدية في القران الكريم ما جاء في قوله تعالى : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ [5] ففيه شاهد مجيء الفعل بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى

---

(1) الخزانة : 133/10 .

(2) مغني اللبيب : 192 .

(3) البيت لدوسر بن هذيل القريعيّ ، شاعر جاهليّ ، ينظر : الأصمعيّات : 151 .

(4) ينظر : الكتاب : 3/ 100 .

(5) سورة البقرة : 187 .

بحرف والآخر بآخر ، إذ إنّ (الرفث) هنا في معنى (الإفضاء) وحيث أنّ (أفضيت) يتعدى بـ (إلى) جاءت الآية الكريمة بـ (إلى) بدلا من (بها او معها) كما هو الأصل ، ((فإنّ العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ... وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة وإنّما تقول : رفثت بها أو معها لكنّه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدي أفضيت بإلى جئت بإلى مع الرفث إيذاناً بأنّه بمعناه كما صحّحوا عوِر وحوِل لمّا كان في معنى اعورّ واحولّ ، وكما جاؤوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لمّا كان في معناه نحو قوله : لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضاً))[1] .

ومن الشواهد على أثر التضمين في تغيير حرف التعدية حملا على المعنى قوله تعالى : ﴿مَنْ أَنْصارِيْ إلى اللهِ﴾ [2] أي : مع الله[3] ، هذا النوع قد كثر وشاع ولم يخصّ الشعر دون الكلام . فإذا لم يصح إنكارهم له وكان المجيزون له لا يجيزونه في كلّ موضع ثبت بهذا أنّه موقوف على السماع غير جائز القياس عليه ووجب أن يُطلبَ له وجه من التأويل يزيل الشناعة عنه ويعرف كيف المأخذ فيما يرد منه ، ((فيه أيضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنىً واحد حتّى تكلّف لذلك أن يوجد فرقاً بين قعد وجلس وذراع وساعد ، ألا ترى أنّه لمّا كان رفث بالمرأة بمعنى أفضى إليها جاز أن يتبع الرفث الحرف الذي بابه الإفضاء وهو إلى . وكذلك

(1) الخصائص : 310/2 و 311 ، ينظر : الخزانة : 136/10 .

(2) سورة آل عمران : 52 .

(3) ينظر : الخزانة : 136/10 .

لمّا كان : هل لك في كذا ، بمعنى أدعوك إليه جاز أن يقال : هل لك إلى أن تزكّى كما يقال : أدعوك إلى أن تزكى))[1] .

ومن أمثلة التضمين المغيّر لمعنى التعدية تضمّن (خلا) لمعنى (تفرّغ أو وقف أو حبس) على الرأيين المنتج لتغيير معنى (عليها) إلى معنى(اللام) في قول الشاعر الذي أورده البغدادي :

رعته أشهراً وخلا عليها فطار النّيّ فيها واستغارا[2]

والشاهد فيه كلمة (عليها) ، اقل البغداديّ : ((على أنّ على فيه ليست بمعنى اللام كما قاله الكوفيون وابن قتيبة في أدب الكاتب ؛ لأنّه يُقال : خلا له الشيء بمعنى تفرّغ له . قال ابن السيّد : كان الوجه أن يقال : وخلا لها ولكن قوله : وخلا عليها يفيد ما يفيده قوله : إنّه وقف عليها . فخلا ضمّن معنى وقف وحبس عليها ، وقول الشارح في الجواب عنه : أي على مذاقها كأنّه ملك مذاقها وتسلّط عليه فإنّه تحريف منه لكلمة خلا المعجمة الخاء بحلا المهملة يجعله من الحلاوة فأجاب بتقدير مضاف بعد على وتضمين الفعل . وليست الرواية كما توهّمه))[3] ، ومنها يتبيّن أثر الحمل على المعنى المتضمن في الفعل المنتج لتغيير وتصحيح معنى التعدية وحروف الجرّ في كلام العرب والقران الكريم .

- **أثر التضمين في التعدية إلى المفعول الثاني**

من الآثار التي يجلبها المعنى أنّ نجد فعلا يتعدّى لواحد ولكنّ بعده اثنان ، ما يدعو النحويّين إلى مقولة التضمين ، ومنه قول الشاعر :

---

(1) الخزانة : 10/ 136 .
(2) البيت للراعي النميريّ ، ديوانه : 149 .
(3) الخزانة : 10/ 140 .

تصد وتبدي عن أسيلٍ وتتقي بناظرة من وَحشِ وجرَةَ مطفلِ[1]

إذ إنّ الفعل (تبدي) قد تضمّن معنى (تكشف) ، وحيث أنّ الأخير يتعدّى لمفعول ثان باستعمال (عن) جاء الشاعر بها لتعديته إِلَى الْمَفْعُول الثَّانِي ، ومعنى البيت إن المحبوبة تعرض عني استحياء، فتظهر وتكشف في إعراضها خدًا طويلا ناعمًا ، وتلقاني بعد الإعراض بعيون مثل ظباء وجرة اللواتي لهن أطفال ، وخصهن بالذكر لنظرهن إلى أولادهن بالعطف والشفقة، وهن أحسن عيونًا في تلك الحال منهن في سائر الأحوال[2] .

ولذا ذكر البغدادي في الخزانة أثر التضمين في (عن) فلولا التضمين لكانت زائدة أو بمعنى الباء ، وهذا التضمين سوغ للفعل أن يتعدّى للمفعول الثاني ؛ لأنّه تحمّل معنى الكشف ، فقال : ((وَإِنَّمَا احْتَاجَ إِلَى التَّضْمِين لِأَن تبدي فعل مُتَعَدٍّ بِنَفسِهِ إِلَى مفعول وَاحِد تَقول: أبداه إبداء أَي: أظهره إِظْهَارًا، فلولا التَّضْمِين لكَانَتْ عَن إِمَّا زَائِدَة بِالنِّسْبَةِ إِلَى تبدي وَإِمَّا بِمَعْنى الْبَاء بِالنِّسْبَةِ إِلَى تصد فَإِنَّهُ يُقَال: صد عَنهُ بِكَذَا وَكِلَاهُمَا خلاف الأَصْل، وَتكشف أَيْضا مُتَعَدٍّ بِنَفسِهِ إِلَى مفعول وَاحِد تَقول : كشفته أَي : أظهرته وأوضحته، وَحَقِيقَة الْكَشْف رفع السَّاتِر والحجاب، وَيَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُول الثَّانِي بـ «عَن»)) [3] .

ومن أمثلة أثر التضمين في التعدية للمفعول الثاني قول الشاعر :

أَمرتك الْخَيْر فافعل مَا أمرت بِهِ فقد تركتك ذَا مَال وَذَا نشب [4]

(1) البيت لامرئ القيس ، ديوانه : ٤٢ .
(2) ينظر : فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال ، محمد علي طه الدرة : 96/1 .
(3) الخزانة : 10/ 127 .
(4) البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيديّ ، ديوانه ، جمع : مطاع الطرابيشيّ : 63 .

ومحلّ الشاهد فيه الفعل (ترك) في عجز البيت ، وقد ذكر البغدادي أنّ الصواب في تعدية الفعل (ترك) إلى المفعول الثاني هو تضمّنه معنى (صير) وهذا الحمل على هذا المعنى أسهم بالتعدية لنصب مفعول به ثان ، قال : ((الصَّوَاب أَن ترك يتَضَمَّن معنى جعل فيتعدى تعديته وَهَذَا مستفيض لَا يخفى على مثله وَقَالَ ابْن خلف وتركتك إِن كَانَ بِمَعْنى صيّرتك كَانَ ذَا مَال مَفْعُولا))[1] ، وقوله : ((أمرتك الخير ، وقوله : أمرت به ، فقد تعدّى الفعل «أمر» في العبارة الأولى إلى المفعولين بنفسه . وفي الثانية ، تعدى للأول بنفسه (التاء – نائب الفاعل) وتعدّى للثاني بحرف الجرّ (به) ويفهم من كلام سيبويه أن الفعل «أمر» يتعدى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجرّ، ثم قد يحذف حرف الجرّ فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه))[2] .

- **أثر التضمين في تصحيح حرف الزيادة**

من الشواهد التي جاءت على هذا الأمر قول الشاعر :

تِلْكَ الْحَرَائِر لَا ربّاتُ أحمرة سودِ المحاجرِ لَا يقْرَأن بالسور[3]

والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به ، وعلّق عليه البغداديّ قائلا : ((على أَنّ الْبَاء زَائِدَة فِي الْمَفْعُول بِهِ . قَالَ ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي : وَقيل ضمن يقْرَأن معنى يرقين ويتبركن ، وَأَنّه يُقَال : قَرَأت بالسورة ، على هَذَا الْمَعْنى ، وَلَا يُقَال قَرَأ بكتابك ، لفَوَات معنى التَّبَرُّك . قَالَه السُّهيْلي . وَقَالَ أَيْضا فِي أول الْبَاب الثَّامِن : قد يعْطى النَّفْي حكم مَا أشبهه فِي مَعْنَاهُ وَمِنْه إِدْخَال الْبَاء فِي لَا يقْرَأن بالسور لما دخله من معنى لَا يتقربن

(1) الخزانة : 1/ 430 .

(2) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، محمد حسن شراب : 117/1 .

(3) البيت للراعي النميريّ ، وصدره في الديوان (هنّ الحرائر ...) : ديوانه : 34 .

بِقِرَاءَة السُّور؛ وَلِهَذَا قَالَ السُّهيْلِي : لَا يجوز أَن تَقول : وصل إِلَيّ كتابك فَقَرَأت بِهِ على حد قَوْله: لَا يقْرَأن بالسور لِأَنَّهُ عَار عَن معنى التَّقَرُّب))[1] .

- **تضمين اسم الفعل (بله) معنى الاسم (كيف) :**

ذكر البغداديّ في الخزانة شاهدا يؤكّد أثر تضمين (بله) لمعان متعدّدة منها أن تأتي بِمَعْنى (كَيفَ) للاستفهام التعجبيّ ، ومنها الْغَفْلَة ، وما لتلك المعاني المتضمّنة من أثر في الإعراب بما تتحمّله من معان متضمنة ، فقال في التعقيب والإيضاح على قول الشاعر :

تذرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلْهَ الْأَكُفّ كَأَنّهَا لَمْ تُخْلَقْ[2]

إِنّ كلمة (الأكف) رويت بالحركات الثَّلَاث ، بحسب اختلاف المعنى المتضمن فيها ((فَمَعْنَى : بله الأكف على رِوَايَة نصب الأكف : إِنَّك ترى رُؤُوس الرِّجَال أَي : بعض الرؤوس بارزة عَن محلّهَا بِضَرْب السيوف ، كَأَنَّهَا لم تخلق على الْأَبدَان ، فدع ذكر الأكف فَإِن قطعهَا من الْأَيْدِي أَهْون بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرؤوس ، فبله على هَذَا : اسْم فعل . وعَلى الْجَرّ : إِنَّك ترى تطاير الرؤوس عَن الْأَبدَان ، فتركاً لذكر الأكف أَي : فاترك ذكرهَا تَارِكًا ؛ فَإِنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرؤوس سهلة ، فبله على هَذَا مصدرٌ مُضَاف . وعَلى الرّفْع : إِنَّك ترى الهامات ضاحية عَن الْأَبدَان فَكيف الأكف لَا تكون ضاحية عَن الْأَيْدِي يَعْنِي : إِذا جعلت السيوف الْأَبدَان بِلَا رُؤُوس فَلَا عجب أَن تترك الْأَيْدِي بِلَا أكف ، فبله بِمَعْنى كَيفَ للاستفهام التعجبيّ . فبله الأكف على الأول وَالثَّالِث جملَة اسمية وفتحة بله بنائية، وعَلى الثَّانِي جملَة فعلية حذف صدرها والفتحة إعرابية، وَهِي بِالْمَعْنَى الأول وَالثَّانِي مَأْخُوذَة من لفظ البله والتباله وَهِي من الْغَفْلَة لِأَنّ من غفل عَن

(1) الخزانة : 107/9 .

(2) البيت لكعب بن مالك الأنصاريّ ، وصدره في الديوان (فترى الجماجم...) ، ديوانه ، تح : مجيد طرّاد : 77 .

شَـيْء تَركه وَلم يسْأَل عَنـهُ ، وَكَذَلِكَ هُنَا أَي : لَا تسْأَل عَن الأكف إِذا كَانَت الجماجم ضاحيةً مقطعة))[1] .

وقد ذكر السهيلي حُكْمُ بَلْـهَ وَمَا بَعْدَهَا مستعرضا الحالات الاعرابية المحمولة على المعنى المتضمن ، ((فَقَوْلُـهُ بَلْـهَ الْأَكُـفّ بِخَفْضِ الْأَكُـفّ هُـوَ الْوَجْـهُ وَقَـدْ رُوِيَ بِالنّصْبِ لِأَنّـهُ مَفْعُولٌ أَيْ دَعْ الْأَكُفّ فَهَذَا كَمَا تَقُولُ رُوَيْدَ زَيْدٍ وَرُوَيْدَ زَيْدَ بِلَا تَنْوِينٍ مَعَ النّصْبِ وَبَلْـهَ كَلِمَـةٌ بِمَعْنَى دَعْ وَهِـيَ مِنْ الْمَصَادِرِ الْمُضَافَةِ إلَى مَا بَعْدَهَا وَهِـيَ عِنْدِي مِنْ لَفْظِ الْبَلَـهِ وَالتّبَالُـهِ وَهُوَ مِنْ الْغَفْلَـةِ لِأَنّ مَنْ غَفَلَ عَنْ الشّـيْءِ تَرَكَـهُ وَلَـمْ يُسْأَلْ عَنْـهُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ بَلْهَ الْأَكُفّ أَيْ لَا تَسْأَلْ عَنْ الْأَكُفّ إذَا كَانَتْ الْجَمَاجِمُ ضَاحِيَةً مُقَطّعَةً وَفِي الْحَدِيثِ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: "أَعْدَدْت لِعِبَادِي الصّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ بَلْـهَ مَا أَطْلَعْتهمْ عَلَيْهِ))[2] .

- **تضمن كم معنى الاستفهامية أو الخبرية**

يتبيّن أثر الحمل على المعنى في (كم) حين تتضمّن معنى الاستفهام والإخبار ، ليكون المعنى سببا في تعدّد الحالات الإعرابية لتمييزها ، ليُعرب بالحالات الثلاثة كما أوردها البغداديّ إيضاحا وشرحا لقول الشاعر :

فَأَبتُ إِلَى فهمٍ وَمَا كدت آيباً وَكم مثلهَا فارقتها وَهِي تصفر[3]

فقد ذكر البغدادي في تعدد الحالات الإعرابية حملا على المعنى المتضمّن في (كم) ، قال : ((وَكم مثلهَا ، بجرّ مثلِهَا ورفعها ونصبها ، فالجرّ على الإخبار ، والرفع على معنى كم مرّةً وقع مثلُها فارقتُها ، وَالنّصب على أَن تكون كم مُبْهمَة بالاستفهامية ،

(1) الخزانة : 214/6 .

(2) الروض الأنف : 266/6

(3) البيت لثابت بن جابر الملقّب بـ(تأبّط شرا) ، ديوانه ، تقديم : طلال حرب :34 .

وَيكون مثلهَا صفةً لنكرة محذوفة تقديرها : كم مرّة مثلَهَا فارقتها))[1] ، وَقَوله : تصفر أَرَادَ بالصفير النفخ عِنْد النَّدَم ، وقيل أَن الْمَعْنى لمّا أعجزتها جعلت تصفر خجلاً ، وَمن عَادَة الْعَرَب إِذا فاتهم أَن يَقُولُوا : هُوَ هُوَ ثمَّ يصفروا وَرَاءه يُرِيدُونَ بعد الْبعد[2] . فالمعنى هنا هو الذي حدّد إعراب التمييز ، وهذه المعاني تضمّنت في (كم) فهي تحتملها .

ومثله في تعدّد الإعراب في سياق (كم) ما أورده البغداديّ في قول الشاعر :

كم عمةٌ لَك يَا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عَليّ عشاري[3]

إذ نقل أنّ (عمة وخالة) قد رُوِيَت بالحركات الثَّلَاث ، وأشار البغداديّ لهذه الآراء قائلا : ((وجوّز في النصب أن تكون كم استفهاميّة ، وخبريّة . وهو مذهب أبي الحسن الربعيّ))[4] ، وكان الأفضل أن يقول أو خبريّة ، وعلى أيّة حال فإنّ معنى البيت يأبى أن تكون (كم) على الاستفهام ؛ لذلك نقل البغداديّ أنّ أبا عليّ قال :((لا معنى هنا للاستفهام ، ولكن شبّه بالاستفهاميّة فنصبَ بها كما تشبّه الاستفهاميّة بالخبريّة فيجرّ بها))[5] .

كما أنّ الحمل على معنى النقيض من الأسباب التي ذكرها أبو علي الفارسي والتي سوّغت الإعراب بجرّ(عمة) حملا على نقيض (رب) وهي (كم) ، وهذا ما ذكره البغداديّ نقلا عن الفارسي : ((إِذا كَانَت كم خبراً جَازَ فيمَا بعْدهَا الْجَرّ وَالرَّفْع وَالنّصب ، وَإِنَّمَا جررته بكم لِأَنّ كم نقيضة ربّ ، وَمن أصولهم حمل الشَّيْء على نقيضه . أَلا

(1) الخزانة : 377/8 .
(2) ينظر : الخزانة : 8 /378 .
(3) البيت للفرزدق ، وفي ديونه ورد بصدر غير هذا ، وهو : كم خالة لك يا جرير وعمّة : 312 .
(4) الخزانة : 486/6 .
(5) الخزانة : 486/6 .

ترى أَنّ ربّ للقلة وَكم للكثرة ! فَلَمَّا كَانَت بِهَذِهِ الْمنزلَة أجريت مجْرى ربّ ، وَإِنْ نُصب مَا بعْدهَا فجائزٌ لِأَنَّهَا عددٌ فِي الْحَقِيقَة ، والأعداد تبين مرّة بِالنّصب وَمرَّة بِالْجَرِّ ، وَإِذا كَانَ هَذَا جَائِزا فِي الْأَعْدَاد فعلى أَيّ وجهٍ أردْت جَازَ ، الرّفْع إِذا قلت : كم رجلٌ أَتَانِي صَارَت كم فِي معنى مرار ... فَأَمّا النصب فِي الْعمة فتجعل كم رفعا بِالِابْتِدَاءِ وحلبت خَبَرهَا ، وعمة تَفْسِير الْعدَد ، كَأَنَّهُ قَالَ : عشرُون عمَّة حلبت . والجر على مَا تقدّم من الْكَلَام . وَأما الرّفْع فِي الْعمّة فَتكون كم فِي مَوضِع نصب وَتَكون كم فِي معنى مرار فَتَصِير ظرفا للحلب))[1] . وهكذا نجد أنّ تضمّن (كم) معنى (مرارا) كان عاملا منتجا للرفع لها وهو ممّا يعضد أثر التضمين والحمل على المعنى في عملية إنتاج إعراب مختلف بحسب ذلك المعنى المتضمن .

- **عودة الضمير حملا على المعنى**

أورد البغداديّ في الخزانة أثر الحمل على المعنى في تصحيح عودة الضمير إفرادا أو تثنية تصحيحا وحملا على المعنى لا على اللفظ ، كما صحّح رجوع الضمير مفردا في قول الشاعر (نال) وليس مثنى ، علما أنّ الفاعل يرجع لـ (كلانا) المثنى ، وما ذلك إلّا حملا على أَنَّهَا مُفْرَدَة لفظا مثناة معنى فَعَاد إِلَيْهَا بِاعْتِبَار اللَّفْظ ، والشاهد هو قول الشاعر:

كِلَانَا إِذا مَا نَالَ شَيْئا أفاته وَمن يحترث حرثي وحرثك يهزلِ[2]

إذ قال : ((على أنّ كلا وكلتا لَو كَانَتَا مثنيين حَقِيقَة لم يجز عود ضمير الْمُفْرد إِلَيْهِمَا كَمَا عَاد ضمير نَالَ الْمُفْرد إِلَى كلا فِي هَذَا الْبَيْت ، فَلَمَّا عَاد إِلَيْهَا ضمير الْمُفْرد علم أَنَّهَا مُفْرَدَة لفظا مثناة معنى ، فَعَاد إِلَيْهَا بِاعْتِبَار اللَّفْظ وَهُوَ الْكثير . وَيجوز أَن يثنّى

(1) الخزانة : 488/6 و 489 .

(2) البيت لامرئ القيس من معلّقته ، ديوانه : اعتنى به عبد الرحمن المصطاويّ : 53 .

الضَّمِير الْعَائِد إِلَيْهَا بِاعْتِبَار الْمَعْنى))[1] ، وهو ما يؤكّد التثنية بحسب المعنى حملا عليه وتضمنا فيه ، أمّا اللفظُ فليس من المثنّى الذي ينتهي بعلامة خاصّة في العربيّة .

(1) الخزانة : 1/ 134 .

المبحث الثاني :

الحمل على المخالفة

- التذكير والتأنيث
- الحمل على الإفراد و التثنية و الجمع
- الحمل على معنى الجمع
- تثنية اسم الجمع المفرد حملاً على المعنى

أوّلا : <u>التذكير والتأنيث</u> :

لا يجتمع التذكير والتأنيث في كلمة واحدة ولا يفترقان عنها في الاستعمال ، وهما مختصّان بالأسماء ولا يتّصف بهما الفعل ولا الحرف ؛ لأنّ الأخير لا معنى له منفردا عن الجملة ، والفعل يدلّ على الحدث المرتبط بالزمان وهما لا يقعان عليه بل هما في سمت الذوات[1] ، لذا أصبح التذكير والتأنيث مختصّا بالأسماء دون الأفعال ، وإن أطلق ذلك فإنّما ذلك من باب التجوّز[2] ، والأصل في التعبير عن معاني الأشياء أن يكون المعنى مستقلا بلفظ يدلّ عليه من دون مشاركة غيره معه ، ومن دون التوسّل بأدوات أخرى للتعريف بينهما حتّى لا يقع اللبس والإبهام في التعريف .

وقد ذكر سيبويه في الكتاب أنّ الأصل في الكلام أن يذكّر المذكّر ويؤنّث المؤنّث ، إلّا أنّ النحاة عدّوا التذكير هو الأصل والتأنيث فرع منه ، ((فكلّ مؤنّث شيء والشيء يذكّر والتذكير أوّل وهو أشدّ تمكّنا))[3] ، واعتبار التذكير هو الأصل والتأنيث فرع منه إنّما يعود ذلك لأسباب دينيّة واجتماعيّة ويذكر الدكتور نجاح فاهم العبيديّ أنّ الأسباب الدينية تعود إلى كلام المفسرين حول خلق أمّنا حوّاء من ضلع آدم أو من فضلة التراب الذي خُلق منه [4] . من هنا سندرس حالات التذكير والتأنيث في مخالفة الظواهر ، ودور ذلك في الحمل على المعنى فيما أورده البغداديّ من شواهد في الخزانة .

---

(1) ينظر : إشكالية المعنى في الجهد التفسيري :162 .

(2) ينظر : الحمل على المعنى : 110 .

(3) الكتاب : 3/ 241

(4) ينظر : إشكاليّة المعنى في الجهد التفسيريّ : 164 .

- **تذكير المؤنث**

لقد سلكت العربيّة في إيجاد ألفاظ التذكير والتأنيث المسالك المناسبة لطبيعية اللغة ، فقد خُصّ المذكّر بألفاظ موضوعة وصفا ، أمّا المؤنّث فقد خصّ بلفظ خاصّ به ولا علاقة له بلفظ المذكّر إلّا بعلامات تبيّنه ، كما كانت هناك علامات التأنيث باللفظ المذكر وهو كثير وشائع الصفات مثل مهندس ومهندسة وفلّاح وفلّاحة [1] . كما أنّ بعض الألفاظ خالية من العلامات وبعضها متخالف في التذكير والتأنيث مراعاة للمعنى لا للفظ ، ويمكن الإفادة منه بما قد أدرجه ابْن جني فِي الخصائص فِي فصل سَمَّاهُ الْحمل على الْمَعْنى قَالَ فيه : ((اعْلَم أَنّ هَذَا الشرج غورٌ من الْعَرَبيَّة بعيد وَمذهب نازح فصيح قد ورد بِهِ الْقُرْآن وفصيح الْكَلَام منثوراً ومنظوماً كتأنيث الْمُذكر وتذكير الْمُؤَنَّث وتصور معنى الْوَاحِد فِي الْجَمَاعَة وَالْجَمَاعَة فِي الْوَاحِد ، ثمَّ قَالَ : فَمن تذكير الْمُؤَنَّث قَول الحطيئة : ثَلَاثَة أنفس ذهب بِالنَّفسِ إِلَى الْإِنْسَان فَذكر ، وَقَالَ عمر : ثَلَاث شخوص فأَنْث الشَّخْص لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْمَرْأَة))[2] ، وقد أورد سيبويه في شواهده قول الشاعر :

شربت بهَا والديك يَدْعُو صباحه إذا مَا بَنو نعشٍ دنوا فتصوبوا[3]

والشاهد فيه كلمة (بنو) إذ المعروف بنات نعش ، وقد راعى الشاعر المفرد المذكّر فجمعه على التذكير أيضا وهو حمل على ما تضمّن اللفظة ، قال البغداديّ : ((على أَنّ الْأَخْفَش حكى : بَنو عرس وَبَنُو نعش ، اعْتِبَارا للفظ ابْن وَإِن كَانَ غير عَاقل ، كَمَا فِي الْبَيْت . كَأَنَّهُ جعلهَا جمعا لِابْنِ نعش وَإِن لم يسْتَعْمل))[4] .

---

(1) ينظر : الحمل على المعنى : رسالة ماجستير : 64 .

(2) الخصائص : 413/2

(3) البيت للنابغة الجعديّ ، ديوانه ، تح : واضح الصمد : 25 .

(4) الخزانة : 82/8 .

كما يذكر سِيبَوَيْه جملة من الأمثلة القرآنيّة أنزل فيها ما لا يعقل منزلة العاقل في الطاعة فحملت بذلك التذكير كتذكير الفلك والشمس والقمر برجوع ضمير المذكر لهم (ساجدين) ، والتذكير بنداء النمل (يا أيها النمل) حملا على معنى العاقل ، فقال : ((وَأما ﴿كلٌّ فِي فلكٍ يسبحون﴾[1] وقوله تعالى : ﴿رَأَيْتهمْ لي ساجدين﴾[2] و ﴿يَا أَيهَا النَّمْل ادخُلُوا مَسَاكِنكُمْ﴾[3] ، فَزعم الْخَلِيل أَنه جعلهم بِمَنْزِلَة من يعقل وَيسمع لما ذكرهم بِالسُّجُود وَصَارَ النَّمْل وَكَذَلِكَ فِي فلكٍ يسبحون لِأَنَّهَا جعلت فِي طاعتها ... بِمَنْزِلَة مَا يعقل من المخلوقين ويبصر الْأُمُور))[4] . وهو ظاهر في تذكير المؤنث حملا على المعنى المخالف مراعاة للمقصود وهو إنزالها منزلة العقلاء في الطاعة والتكليف والخطاب .

وقد ذكر البغداديّ تأييد قول سيبويه في توجيه التذكير المخالف في قول النَّابِغَة الْجَعْدِي :

شربت بهَا والديك يَدْعُو صباحه ... إِذا مَا بَنو نعشٍ دنوا فتصوبوا

((فَجَاز هَذَا حَيْثُ صَارَت هَذِه الْأَشْيَاء عِنْدهم تُؤمر وتطيع وتفهم الْكَلَام وَتعبد بِمَنْزِلَة الْآدَمِيّين))[5] .

وأمّا توجيه المخالفة لبنات نعش وتضمّنها معنى مخالف للظاهر وهو تذكيرها فلتضمّنها معنى الدنو والتصوب المنسوب للآدميين العقلاء ، وهو ما أورده البغداديّ ، فقال : ((الشَّاهِد فِي تذكير بَنَات نعش لإخباره عَنْهَا بالدنو والتصوب كَمَا يخبر عَن الْآدَمِيّين على مَا بَينه سِيبَوَيْه ومعنى البيت كما او ضحه البغدادي ان الشاعر وصف

---

(1) سورة الأنبياء : 33 .

(2) سورة يوسف : 4 .

(3) سورة النمل : 18 .

(4) الكتاب : 47/2 .

(5) الخزانة : 8/ 83 .

خمرًا باكرها بالشرب عِنْد صياح الديك . وتصوب بَنَات نعشٍ : دنوّها من الْأُفق للغروب))[1] .

كما ذكر البغداديّ تذكيرا للمؤنّث وهي (الأرض) وقوله (أبقل) وليس ابقلت حملا على معنى الْمَكَان فَأَعَادَ الضَّمِير على الْمَعْنى بقول الشاعر :

فلَا مزنة ودقت ودقها وَلَا أَرض أبقل إبقالها[2]

فقال البغداديّ إنّه ((نظيرا لعرفات فِي كَونهَا مُؤَنّثَة لَا يجوز فِيهَا التَّذْكِير إِلَّا بِتَأْوِيل بعيد ، وَهُوَ أَن يُرَاد بهما الْمَكَان . وَأوردهُ أَيْضا فِي بَاب الْمُذكر والمؤنث على أَنه لَا يحذف عَلامَة التَّأْنِيث من الْمسند إِلَى ضمير الْمُؤَنَّث الْمجَازِي إِلَّا لضَرُورَة الشّعْر... وَهُوَ صفة للْأَرْض ضَرُورَة حملا على معنى الْمَكَان ، فَأَعَادَ الضَّمِير على الْمَعْنى))[3] .

تذكير المؤنث في عودة الضمير

يذكر البغداديّ قول الشاعر : **كسامعَتَي شاةٍ بحومل مُفْرِدِ**[4]

إذ أورده ذاكرا سبب إعادة الضمير على الشاة المؤنثة بالتذكير حملا على المعنى ، فقال : ((على أَنه إِذا كَانَت الْمُؤَنَّث اللَّفْظِيّ حَقِيقِيّ التَّذْكِير جَازَ فِي ضَمِيره التَّذْكِير والتأنيث . وشَاة هُنَا مُؤَنّثَة لفظا وَمَعْنَاهَا الثور الوحشيّ ، وَقد رَجَعَ إِلَيْهِ ضَمِيره فِي وَصفه وَهُوَ مُفْرد مُذَكّر ، رِعَايَة لجِهَة الْمَعْنى))[5] .

---

(1) الخزانة : 84/8 .
(2) البيت لعامر بن جوين الطائيّ ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 2 / 230 .
(3) الخزانة : 45/1 و 46 ،
(4) البيت لطرفة بن العبد ، وصدره (مؤلّلتان تعرف العتق فيهما) ، ديوانه ، تح : مهدي محمّد ناصر الدين : ٢٣ .
(5) الخزانة : 7/ 436 .

وممّا ذكره البغداديّ محمولا على معنى المخالفة في تذكير المؤنث قول الحطيئة :

فإيّاكم وحيّة بطنِ وادٍ حَدِيد النّاب لَيْسَ لكم بسيّ[1]

لقد عمد الشاعر إلى تذكير الْحَيَّة وهي مؤنث فَإِن ضمير في (لَيْسَ) عَائِد إِلَى الْحَيَّة وَلَو أَرَادَ الْمُؤَنَّث لقَالَ (لَيست) ، ((وَأَرَادَ الحطيئة بالحيّة نَفسه يَعْنِي أَنّه يحمي ناحيته ويُتّقى مِنْهُ كَمَا يتّقى من الْحَيَّة الحامية لبطن واديها الْمَانِعَة مِنْهُ والوادي : المطمئن من الأَرْض ... فقوله لَيْسَ لكم بسيّ ، هَذَا يدلّ على تذكير الْحَيَّة ، فَإِنّ ضمير لَيْسَ عَائِد إِلَى الْحَيَّة ، وَلَو أَرَادَ الْمُؤَنَّث لقَالَ لَيست . والسيّ بِكَسْر السِّين الْمُهْمَلَة : الْمثل ؛ أَي : لَا تستوون مَعَه ، بل هُوَ أشرف مِنْكُم))[2] .

ومن الشواهد أيضا قول الشاعر :

وَقَالُوا : الْفَتى ابْنُ الأشعرية حلّقت بِهِ الْمغربُ العنقاء إِن لم يسدّد[3]

إذ تمّ تذكير الوصف وهو كلمة (المغرب) ، التي موصوفها العنقاء ، وَقد أنكرو أَن يكون طائراً ، ((وَالَّذِي قَالَ العنقاء الْمغرب طَائِر قَالَ : هِيَ الَّتِي أغربت فِي الْبِلَاد فنأت وَلم تُحسّ وَلم تُرَ . وحذفت هَاء التَّأْنِيث كَمَا قَالُوا : لحيةٌ ناصل ، وناقة ضامر ، وَامْرَأَة عاشق ، ذَهَبُوا بهَا إِلَى النّسَب ، أَي : ذَات نصول وَذَات ضمر وَذَات عشق . وَأغْرب فِي الْبِلَاد : أمعن فِيهَا . وَأغْرب الرجل فِي مَنْطِقه ، إِذا لم يُبْقِ شَيْئا إِلَّا تكلّم

(1) البيت للحطيئة ، ديوانه ، درسه : مفيد محمّد قميحة : 190 .
(2) الخزانة : 5/ 96 .
(3) لم أهتد لقائلة .

بِهِ ، وَأغْرب الْفرس فِي جريه ، وَهُوَ غَايَة الْإِكْثَار مِنْهُ . وَأغْرب الرجل إِذا بَالغ فِي الضحك حَتَّى تبدو غرُوب أَسْنَانه))[1] .

وقد أيّد صحّة هذا المذهب الزَّمَخْشَرِيّ فِي أَمْثَاله عَن تذكير الْوَصْف قَالَ : ((ومغرب كَقَوْلِهِم : لحيّة ناصل وناقة ضامر على مذهبي الْخَلِيل وسيبويه ، وَيسْقط جَوَاب عبد الله الدنوشري بِأَنَّهُ إِنَّمَا لم تطابق الصّفة الْمَوْصُوف فِي التَّأْنِيث اعْتِبَارا بِالْمَعْنَى إِذْ هِيَ بِمَعْنى الطَّائِر. وَوجه السُّقُوط أَن العنقاء أَكثر اسْتِعْمَالهَا بِمَعْنى الداهية))[2] .

- **تأنيث المذكر**

يحدث تأنيث المذكر في كلام العرب لأغراض متضمّنة حملا على المعنى الذي يبتغيه المتكلّم في الحمل عليه ، كما في معنى الاستغاثة الذي ذكره ابن جني في البيت الذي أورده البغداديّ في الخزانة ، وهو قول الشاعر :[3]

يا أيّها الرّاكب المزجي مطيّته سائل بني أسد ما هذه الصّوت[4]

والشاهد فيه (ما هذه الصوت) ، إذ الصوت مذكّر فيُشار له بهذا ، قال البغداديّ : ((إنّما أنثه لأنّه أراد الاستغاثة . وهذا من قبيح الضرورة ، أعني تأنيث المذكر ؛ لأنّ التذكير هو الأصل ، بدلالة أنّ الشيء مذكّر وهو يقع على المذكّر والمؤنّث ، فعلمت بهذا عموم التذكير ، وأنّه هو الأصل الذي لا ينكسر))[5] .

---

(1) الخزانة : 135/7 .

(2) الكشاف : 50/1 .

(3) سرّ صناعة الإعراب ، ابن جنّي : 1 / 25

(4) البيت لرويشد بن كثير الطائيّ ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : 1 / 224 .

(5) الخزانة : 221/4 ، وينظر : سرّ صناعة الإعراب : 1 / 25 .

ومثله ممّا أورده البغداديّ قول الشاعر :

إذا بعض السنين تعرّقتنا كفى الْأَيْتَام فقد أبي الْيَتِيم[1]

وقد علّق عليه المبرّد فِي الْكَامِل فله على هَذَا الْوَجْه وَجها آخر فَقَالَ : إذا بعض السّنين تعرّقتنا يفسّر على وَجْهَيْن : أَن يكون ذهب إِلَى أنّ بعض السّنين يؤنّث لأنّه سنة وسنون . والأجود أَن يكون الْخَبَر فِي الْمَعْنى عَن الْمُضَاف إِلَيْهِ ، فأقحم الْمُضَاف إِلَيْهِ توكيداً ؛ لأنّه غير خارجٍ من الْمَعْنى وهذا أسهل من تأنيث الصّوت قليلا ، لأن بعض السنين سنة ، وهي مؤنّثة ، وهي من لفظ السّنين ، وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها ، ونظائر هذا كثيرة ، وفيه وجه آخر ، وهو أنه أراد الأصوات ، أخرجه مخرج الجنس ، لأنه مصدر ، والمصادر قلما تجمع ، كما نقول : قوم صوم وزور وضيف[2] .

و مثلها ما وردَ فِي كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ وأورده البغداديّ[3] كشاهد على تضمّن الحمل على المعنى في تأنيث المذكر : ﴿**إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**﴾[4] .

فمن تخريجات الآية المباركة أنّها محمولة على تضمّن الأعناق معنى الجماعة حملا على معناها فوقه التأنيث بلحاظها وهو ليس بضرورة لأنّه واقع في كلام الله كما بيّن ذلك ابن السراج في أصوله قائلا : ((فَخبَّرَ عَنْهم وتركَ الأَعناق . وقَالَ : قال أَبو زيدٍ : وقَد قالَ غيرهُ :الأعناقُ : الجماعاتُ مِنْ ذلكَ قولُكَ : جَاءني عُنُقٌ مِنَ الناسِ ، أي : جماعةٌ ، كمَا قالَ القائلُ لعليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنهُ :

(1) البيت لجرير ، ديوانه ، تح : نعمان محمّد أمين : 1 / 219 .
(2) ينظر : الكامل في الأدب : 105/2 ، سرّ صناعة الإعراب : 1/ 26 .
(3) الخزانة : 4/ 222 .
(4) الأصول في النحو : 479/3 .

أبلغْ أَميرَ المؤمنينَ أَخَا العراقِ إذا أَتيْتَا أنَّ العِرَاقَ وأهلَه عُنُقٌ إليكَ فَهَيْتَ هَيْتَا))[1]

ومثلها ما جَاءَ فِي التَّنْزِيل وقد ذكره البغداديّ[2]: ان ابن السراج قال في النصّ القرآنيّ ﴿مَن جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[3] : لأَنَّ العددَ وَقعَ على حَسَناتٍ أَمثالَها لما كَانَ المُرَاد عشر حَسَنَات أَمْثَالهَا وتأنيث الْمُذكر أغلط من تذكير الْمُؤَنَّث لِأَنَّهُ مُفَارقَة أصل إِلَى فرع وَفِي مَا ورد من تَأْنِيث نَحْو هَذَا دليلٌ على قُوَّة إِقَامَة الصّفة مقَام الْمَوْصُوف حَتَّى كَأَن الْمَوْصُوف حَاضر[4] .

ومثلها في الحمل على المعنى قوله تَعَالَى : ﴿وَكفى الله الْمُؤمنِينَ الْقِتَال﴾[5] ((أَي : كفى الْأَيْتَام فقد آبَائِهِم لأنّه أنْفق عَلَيْهِم واعطاهم مَا وَأَرَادَ أَن يَقُول : كفى الْأَيْتَام فقد آبائهم فَلم يُمكنهُ فَقَالَ : فقد أبي الْيَتِيم لأنّه ذكر الْأَيْتَام أوّلاً ولكنّه أفرد حملا على الْمَعْنى ؛ لأنّ الْأَيْتَام هُنَا اسْم جنس فواحدها يَنُوب مناب جمعهَا وَبِالْعَكْسِ . وَكَانَ الْمقَام مقَام الْإِضْمَار فَأتى بِالِاسْمِ الظَّاهِر))[6] .

كما يؤيد تأنيث المذكر حملا على المعنى ما ذكره البغداديّ تعقيبا على قول الشاعر :

فَأَبت إِلَى فهمٍ وَمَا كدت آيباً وَكم مثلهَا فارقتها وَهِي تصفر

---

(1) الأصول في النحو : 479/3 .
(2) الخزانة : 13/8 .
(3) سورة الأنعام : 160 .
(4) ينظر : الأصول في النحو : 477/3 .
(5) سورة الأحزاب : 25 .
(6) الخزانة : 222/4 .

والشاهد في تأنيث (مثل) ، وتعليله عند البغداديّ هو قوله : ((وَقد أَنْث مثلا لِإِضَافَتِهِ إِلَى ضمير الْمُؤَنَّث بِدَلِيل عود الضَّمِير إِلَيْهِ من فارقتها مؤنثاً))[1] . وقَالَ ابْن جني : ((أَنْث الْمثل حملا على الْمَعْنى لما كَانَ المُرَاد بِهِ الْحَال وَالصُّورَة الَّتِي ذكرهَا وَقد وَلَوْلَا أَن ذَلِك كَذَلِك لما جَازَ تَأْنِيث الْمثل لَكِن دلّ جَوَاز تأنيثه على قُوَّة إِرَادَة موصوفه فاعرف ذَلِك فَإِنَّهُ هُوَ غَرَض هَذَا الْفَصْل انْتهى))[2] .

ومن الشواهد أيضا قول الشاعر :

جمادِ لَهَا جماد وَلَا تقولي طوال الدَّهْر مَا ذكرت : حَمَّاد[3]

ثمّ علّق عليه البغداديّ قائلا : ((على أَنهم قَالُوا : مَعْنَاهُ قولي لَهَا : جموداً وَلَا تقولي : حمداً بالتنكير والتذكير. وَهَذَا واردٌ على قَوْلهم إِن فعال معدولٌ عَن معرف مؤنث . وَمِمَّنْ قَالَ كَذَا ابْن السراج فِي الْأُصُول فَإِنَّهُ قَالَ بعد مَا أنْشد الْبَيْت : قَالَ سِيبَوَيْهِ : يُرِيد قولي لها جمودا ولا تقولي حمدا))[4] . وقد عقّب البغداديّ على قول سيبويه بقوله : ((فَعنده يجب فِيمَا لَو كَانَ من أَسمَاء الْأَجْنَاس غير مؤنث فَجعل لَهُ اسْم فعال أَن يقدر لَهُ التَّأْنِيث وَقد قدر سِيبَوَيْهِ فِي حضار وسفار أَنه اسْم الكوكبة والماءة ، وهما من علم الشَّخْص))[5] .

ومنه أيضا تأنيث كلمة (شخص) إذ كان في المعنى أنثى فحمل التأنيث عليه ، وممّا أورده البغداديّ قول الشاعر :

---

(1) الخزانة : 377/8 .
(2) كتاب الخصائص : 43/3 .
(3) البيت للمتلمّس الضبعيّ ، ديوانه ، تح : حسن كامل الصيرفيّ : 167 .
(4) الخزانة : 339/6 .
(5) المصدر نفسه : 340/6 .

وكان مَجِنّي دون من كنتُ أتّقي ثلاثَ شخوصٍ : كاعبان ومعصرُ[1]

وشاهده في (ثلاث شخوص) ، إذ من المعلوم في اللغة أنّ العدد ثلاثة يخالف المعدوم في التذكير والتأنيث ، وهذا لم ينطبق في البيت ، لذا قال البغداديّ : ((على أنه يجوز اعتبار المعنى فتجرّد علامة التأنيث من عدد المؤنث المعنويّ ، كما هنا ، فإنّه جرّد ثلاثاً من التاء لكون شخوص بمعنى نساء ، بدليل الإبدال عنه بما بعده))[2] .

وممّا يؤيّد هذا الحمل على معنى المؤنّث قول سيبويه في الكتاب : ((ثلاث أنفس على تأنيث النفس كما تقول : ثلاث أعين للعين من الناس ، قال الحطيئة : الوافر(ثلاثة أنفسٍ وثلاث ذودٍ ** لقد جار الزمان على عيالي) وقال عمر بن أبي ربيعة : (فكان مجني دون من كنت أتقي ** ثلاث شخوصٍ : كاعبان ومعصر) فأنث الشخص إذ كان في المعنى أنثى))[3] .

ثانيا : الحمل على معنى الإفراد والمثنّى والجمع

- **حمل المثنى على الإفراد في المعنى**

لقد أورد البغداديّ جملة من الشواهد على حمل المثنى على معنى الإفراد لمعاني محمول عليها اللفظ ، منها معنى المصاحبة وعدم الانفكاك في قول المتنبّي :

حشاشة نفس ودّعت يوم ودّعوا فلم أدرِ أيّ الظاعنين أشيّعُ[4]

وعيناي فِي روضٍ من الْحسن ترتع

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه : 127 .
(2) الخزانة : 394/7 .
(3) الكتاب : 3/ 566 .
(4) ديوانه ، دار بيروت : 30 .

والشاهد في كلمة (ترتع) إذ هي خبر للمبتدأ (عيناي) والأصل أن يقول (ترتعان) ، وَإِنَّمَا لم يقل ترتعان ((لِأَن العضوين المشتركين في فعل واحد مع اتّفاقهما في التسمية يجري عليهما ما يجري على إحداهما . ألا ترى أنّ كلّ واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى ، فاشتراكهما في النظر كاشتراك الأذنين في السمع ، والقدمين في السعي ، ويجوز أن يعبّر عنهما بواحدة ، تقول : رأيتُه بعيني ، وسمعتُه بأذني ، وما سعت في ذاك قدمي . فإن قلتَ بعينيَّ وأذنيَّ وقدمَيَّ فثنّيتَ ، فهو حقّ الكلام ، والأوّل أخفّ وأكثر استعمالا))[1] ، فالمعنى هنا هو الذي حُمل عليه الخبر لا اللفظ ؛ لأنّ العينين مصطحبتان لا يفترقان فحكمهما حكم الواحد .

وممّا يؤيّد هذا الحمل قول ابْن الشجري عن الْبَيْت وَجعل الْمَسْأَلَة رباعِية فَلَا بَأْس بِنَقْل كَلَامه تتميماً للفائدة : ((وَلَك فِي هَذَا الْبَاب أَرْبَعَة أوجهٍ من الِاسْتِعْمَال ، أَحدهَا : أَن تسْتَعْمل الْحَقِيقَة فِي الْخَبَر والمخبر عَنهُ ، وَذَلِكَ قَوْلك : عَيْنَايَ رأتاه ، وأذناي سمعتاه ، وقدماي سعتا فِيهِ . والثاني : أن تعبّر عن العضوين بواحد ، وتفرد الخبر حملا على اللفظ ، تقول : عيني رأته ، وأذني سمعته ، وقدمي سعت فيه ، وإنّما استعملوا الإفراد في هذا تخفيفا ، وللعلم بما يريدون ، فاللفظ على الإفراد ، والمعنى على التثنية . وَالثَّالِث : أَن تثنّي الْعُضْو ، وَتفرد الْخَبَر ؛ لِأَنّ حكم الْعَينَيْنِ أَو الْأُذُنَيْنِ أَو الْقَدَمَيْنِ حكم وَاحِدَة ، لاشْتِرَاكهمَا فِي الْفِعْل ، فَتَقول : أذناي سمعته ، وعيناي رَأَتْهُ ، وقدماي سعت فِيهِ ، كَمَا قَالَ : وعيناي فِي روضٍ من الْحسن ترتع وَمِنْه ... والرابع : أن تعبّر عن العضوين بواحد ، وتثنّي الخبر ، حملا على المعنى ، كقولك : أذني سمعتاه))[2] .

ومثله في الحمل على معنى قول الشاعر :

---

(1) الخزانة : 554/7 و 555 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 3/ ٣٦٢ .

(2) أمالي ابن الشجري : 1/ 182 و 183 .

سأجزيك خذلاناً بتقطيعيَ الصَّفَا إِلَيْك وخُفًّا واحدٍ يقطر الدما[1]

وشاهده في كلمة (يقطر) إذ لم يطابق موصوفه (خفّا) المثنّى ، قال البغداديّ : ((ولم يقل : يقطران))[2] .

ومن الأمثلة ما يذكره البغداديّ في الخزانة من إخبار عَن الِاثْنَيْنِ بِالْوَاحِدِ حملا على المعنى ، مع أنّ العضوين مشتركان فِي فعل وَاحِد مَعَ اتِّفَاقهمَا فِي التَّسْمِيَة ، وجواز إِفْرَاد خبرهما لِأَنّ حكمهمَا وَاحِد ، فيذكره قول الشاعر :

كَأَن أُذُنَيْهِ أعطَت قلبَه خبرا عن السماء بما يلقى من الغِيَرِ[3]

قال البغداديّ : ((فَإِن قلت : كَيفَ لم يبرز الضَّمِير فِي أَعْطَتْ مَعَ إِسْنَاده إِلَى ضمير الِاثْنَيْنِ قلت : إِمَّا لِأَنَّهُ قد نزل العضوين منزلَة عضوٍ وَاحِد لِأَن الْمَقْصُود بهما منفعةٌ وَاحِدَة . وَعَلِيهِ قَول امْرِئ الْقَيْس :

وعينٌ لها حَدرة بدرةٌ شُقّت مآقيها من أُخر[4]

ألا ترى أنّه عنى بالعين العينين ن حتّى صرف إلى ضمير الاثنين))[5] .

ومن حمل المفرد على الجمع قول الشاعر :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسحم[6]

---

(1) لم اهتد لقائله .
(2) الخزانة : 551/7 .
(3) البيت لأبي العلاء المعريّ ، ديوانه ، إشراف : شاكر شقير البستانيّ : 10 .
(4) البيت لامرئ القيس ، ديوانه : 108 .
(5) الخزانة : 7/ 552 .
(6) البيت لعنترة بن شدّاد ، ديوانه ، تح : محمّد سعيد مولويّ : 193 .

وشاهده في صفة تمييز العدد (سود) ، إذ وردت صفة لتمييز العدد (حلوبة) ، وقد ذكره البغداديّ لإيضاح جواز وصف المميز المفرد بالجمع باعتبار المعنى ، إذ إنّ حلوبة مميز مفرد للعدد وقد وصف بالجمع وهو سود و سوداً نعت لحلوبة ؛ لأنّها في معنى الجماعة والجمع سوداء[1] .

كما يؤكد هذا المعنى قول ابن السراج فقد ذكر : ((وتقول : عندي عشرون رجلاً صالحاً وعشرون رجلاً صالحون ولا يجوز صالحين على أن تجعله صفة رجل فإن كان جمعاً على لفظ الواحد جاز فيه وجهان تقول : عندي عشرون درهماً جياداً وجيادٌ . ومن رفع جعله صفة للعشرين ومن نصب أتبعه التفسير . وهذا البيت ينشد على وجهين : (فيها اثنتان وأربعون حلوبةً ** سوداً كخافية الغراب الأسحم) ويروى : سودٌ بالرفع ، وتقول : عندي ثلاث نسوة عجوزان وشابةٌ وعجوزين وشابةٌ ترد مرةً على ثلاث ومرة على نسوة))[2] .

ومن الأمثلة على الحمل على المعنى المتّحد بلفظ واحد ما أورده البغدادي من قول الشاعر :

كأنه وجه تركيين إذ غضبا[3]

والبيت شاهد ((أنّه إذا أضيف الجزءان لفظا ومعنى إلى متضمّنيهما المتّحدين بلفظ واحد ، فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية ، كما في البيت ... وجمعه

(1) ينظر : الخزانة : 390/7 .

(2) الأصول في النحو : 325/1 .

(3) البيت للفرزدق ، ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : ٨٨/1 .

أولى من الإفراد ... وإيضاحه أنّ كلّ ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب))[1] .

وممّا يؤكد هذا المذهب قول سيبويه : ((وسألت الخليل عن : ما أحسن وجوههما فقال : لأن الاثنين جميع وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذاك ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء))[2] ، وفي تفسير كلام سيبويه قال البغداديّ : ((يريد أنهم قد استعملوا في قولهم : ما أحسن وجوه الرجلين الجمع موضع الاثنين كما يقول الاثنان : نحن فعلنا ونحن إنما هو ضميرٌ موضوعٌ للجماعة ؛ وإنما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارب من حيث كانت التثنية عدداً تركب من ضم واحدٍ إلى واحد . وأول الجمع وهو الثلاثة تركب من ضم واحدٍ إلى اثنين ، فلذلك قال : لأنّ الاثنين جميع . وقوله : ولكنهم أرادوا أن يفرقوا إلخ ، معناه أنهم أعطوا المفرد حقه من لفظ التثنية فقالوا في رجل رجلان وفي وجهٍ وجهان ولم يفعل ذلك أهل اللغة العليا في قولهم : ما أحسن وجوه الرجلين وذلك أن الوجه المضاف إلى صاحبه إنما هو شيءٌ من شيء فإذا ثنيت الثاني منهما علم السامع ضرورةً أن الأول لا بد أن يكون وفقه في العدة فجمعوا الأول كراهة أن يأتوا بتثنيتين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه، والمتضايفان يجريان مجرى الاسم الواحد فلما كرهوا أن يقولوا : ما أحسن وجهي الرجلين فيكونوا كأنهم قد جمعوا في اسم واحد))[3] .

وقريب من ذلك ما قاله الفراء : ((إنّما خصّ هذا النوع بالجمع لأنّ الشيء الواحد منه يقوم مقام الشيئين حملاً على الأكثر ، فإذا ضمّ إلى ذلك شيءٌ مثله كان

---

(1) الخزانة : 532/7 و 533 .

(2) الكتاب :48/2 .

(3) الخزانة : 534/7 .

كأنّه أربعة فأتى بلفظ الجمع ، قال تعالى : ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾[1] : وفي قراءة عبد الله : والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما ؛ وإنما قال أيديهما لأن كل شيءٍ موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً جمع فقيل : قد هشمت رؤوسهما وملأت ظهورهما وبطونهما ضرباً ، ومثله قوله تعالى : ﴿فقد صغت قلوبكما﴾[2] ، وإنّما اختير الجمع على التثنية لأنّ أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان : اليدين والرجلين والعينين فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه مذهب التثنية))[3] .

- **الحمل على معنى الجمع**

ورد في كتاب الخزانة بعض الشواهد التي يحمل فيها المتكلّم على المعنى لا اللفظ ، وهو يراعي الجمع المتضمّن ، ومن ذلك قول الشاعر :

ظهراهما مثل ظهور الترسين[4]

قال البغداديّ معلّقا على البيت : ((على أنّه قد جمع بين اللغتين ، فإنّه أتى بتثنية المضاف في ظهراهما وبجمعه في ظهور الترسين))[5] .

واستشهد به سيبويه على التثنية حملا على معنى الأصل ، فقال : ((فرقوا بين المثَّنى الذي هو شيءٌ على حدةٍ وبين ذا وقال الخليل : نظيره قولك : فعلنا وأنتما اثنان ، فتكلَّم به كما تكلَّم به وأنتم ثلاثة . وقد قالت العرب في الشيئين اللَّذين كلُّ واحد منهما اسمٌ على حدة وليس واحدٌ منهما بعض شيء كما قالوا في ذا؛ لأَّن التثنية جمعٌ ، فقالوا

---

(1) سورة المائدة : 38 .

(2) سورة التحريم : ٤ .

(3) كتاب معاني القرآن للفراء : 306/1 .

(4) البيت لخطام المجاشعي ، ينظر ك شرح الأشمونيّ : ٣٣٦/2 .

(5) الخزانة : 544/7 .

كما قالوا : فعلنا وزعم يونس أنهم يقولون : ضع رحالهما وغلمانهما ، وإنمَّا هم اثنان ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب ۞ إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان﴾[1] ، وقال : ﴿قال كلا فاذهبا بآياتنا إناَّ معكم مستمعون﴾[2] ، وزعم يونس أنّهم يقولون : ضربت رأسيهما . وزعم أنهَّ سمع ذلك من رؤبة أيضاً ، أجروه على القياس . قال هميان بن قحافة : ظَهْراهما مثلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ))[3]

ويذكر البغدادي نقلا عن غيره أنّ الشاهد فيه تثنية (الظهرين) حملا على معنى الأصل ، ((والأكثر في كلامهم إخراج مثل هذا إلى الجمع ، كراهةً لاجتماع تثنيتين في اسمٍ واحد ، لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف ، مع ما في التثنية من معنى الجمع))[4] ، كما في آية السارق حيث ((جعلت تثنية ما كان في الإنسان منه واحدٌ جمعاً لأن أكثر أعضائه فيه منه اثنان ، فحمل ما كان فيه الواحد على مثل ذلك . قال : لأنّ للإنسان عينين ، فإذا تثنيت العينين قلت عيونهما ، فجعلت : قلوبكما و ظهوركما في القرآن كذلك))[5] .

---

(1) سورة ص : 21 و 22 .

(2) سورة الشعراء : 15 .

(3) الكتاب لسيبويه [سيبويه] 622/3

(4) الخزانة : 546/7 .

(5) المصدر نفسه : 546/7 .

الخاتمة وأبرز نتائج البحث

نخلص ممّا تقدّم إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها بما يأتي :

- تجلّى أثر المعنى في مرفوعات الأسماء إذ أثّر في توجيه الإعراب ، وهذا كان واضحا في الأمثلة التي أوردها البغداديّ في الخزانة ، وتبيّن ذلك الأثر الذي تركه المعنى على الإيضاح والبيان الموجّه لإعراب المرفوعات ، سواء في الفاعل أو نائبه أو المبتدأ والخبر أو اسم كان أو خبر إنّ أو غيره .
- كما كان للمعنى في الأبيات التي أوردها صاحب الخزانة مدخلية بارزة في توجيه المنصوبات ، سواء في المفعول به أو المفعول له أو المفعول المطلق أو المفعول معه أو التمييز ، وثبت أنّ له دورا كبيرا في تحديد الإعراب نوعا وحركة وتوجيها وتفسيرا .
- تبين أنّ معنى التقييد في اللغة هو تحديد شيء مطلق ، ومنع إرساله ، وهو بهذا كان أيضاً في الاصطلاح ؛ إذ دخل في عدّة علوم دِالّاً على حصر عموم دلالة شيء واسع ، وتقليل شيوعه ، وهو وإنْ لم يُعْطَ حدّاً واضحاً عند النحويين كما أعطاه الأصوليون ، والبلاغيون المحدثون ، إلّا أنّ شيوعه في المباحث النحوية ، وكثرة توظيفه والإشارة إليه يدلّ على أنّ التقييد كان مدرَكاً ، إلّا أنّه لم يكن يقوم بالدرجة الأساسية على المعنى .
- إنّ موضوع التقييد والبحث فيه ذو ثمار متعدّدة قد يتغيّر طابعها من فصل إلى فصل ، ومن مبحث إلى مبحث ، فلمْ يقف التقييد عند ما كان يحتمله في اللغة الذي هو تحديد شيء مطلق ، ومنع إرساله ، فهو قد دلّ على هذا في المعنى العام ، وخرج عنه إلى معان جزئية ، ودلالات فرعية ؛ وذلك لتعدّد أدوات التقييد ، وتنوّع أنماطها ، وهذا مُدْلٍ بالثراء المعنويّ الدلاليّ للغة العربيّة .

- في ثنايا البحث وقفت الباحثة على مجموعة من النيابات التي وقف عندها البغداديّ لتبيين المعنى ، وهي : نيابة الماضي مناب المضارع ، و نيابة المضارع مناب الماضي ، نِيَابَة الْجَار وَالْمَجْرُور عَن الْفَاعِل ، و قيام الفعل مقام الاسم ، قيام الِاسْم مقام الْفِعْل ، وقيام الْفِعْل فِي الذّكر مقَام مصدره حملا على المعنى ، مجيء اللام حملا على معنى اليمين ، قيام الحرف مقام الاسم .
- تبين من أقوالهم أنّ الوجه في استجازتهم لهذه النيابة مع تضادّها ظاهر في الأفعال ، مثلا أنّها من جنس واحد ، وإنّما خولف بين الصيغ لتدلّ كلّ صيغة على زمان غير الذى تدلّ عليه الأخرى .
- اتّضح من كلام البغداديّ أنّ الكلام إذا تضمّن معنى يزيح الإلباس ، جاز وضع بعضه فى موضع بعض توسّعا في الحمل على معنى النقيض وتحريكا للمعنى المتضمّن فيه .
- تبيّن من إيضاح البغدادي أنّ النيابة تسهم في كشف وإيضاح أجزاء من التركيب كانت مفقودة ، إلّا أنّ النيابة قد كشفتها عن طريق الأثر المعنويّ الذي بقي حين انزاحت عن القالب اللغويّ وبقي أثرها المتضمّن في المعنى .
- تجلّى لدى الباحثة أنّ التضمين قد أشرب في كلمة ؛ لتعطي معنى كلمة أخرى بوصفه وسيلة لنقل الفعل اللازم إلى المتعد والعكس ، ويقوم بتصحيح التعدية وتحديد وتوجيه معنى الإعراب والبناء ، كما يقوم بالتأثير على قوّة الفعل وتعديه في نصب المفعول الثاني مع الأوّل ، وهكذا في تصحيح عودة الضمير إفرادا أو تثنية تصحيحا وحملا على المعنى .
- تمظهر للباحثة أنّ الحمل على المخالفة له أثره البالغ في توجيه المعنى والذي تجلّى في التذكير والتأنيث والإفراد و التثنية و الجمع وتثنية اسم الجمع المفرد حملاً على المعنى المتضمن فيه .

- تخلُص الباحثة بما لا يدع مجالاً للشَّك بأنَّ الفهم الصحيح للنُّصوص يجب أن يراعي جانبي المعنى والإعراب ، فهما صنوان لا يفترقان ، فيكون الاعتبار الأوَّل للمعنى ، و الاعتبار الثَّاني للأصول والقواعد النَّحويَّة ، وهذا ما ثبت لديّ في ثنايا البحث .

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم .

❖ الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطيّ (911هـ) ، تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، (د.ط) ، 1974م .

❖ اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد البنا ، تح : د.سفيان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى 1987م .

❖ أثر دلالات حروف المعاني الجارّة في التفسير دراسة نظريّة وتطبيقيّة على سورتي آل عمران والنساء ، علي بن مناور الجهنيّ ، (رسالة ماجستير) ، جامعة أمّ القرى ، كلّية الدعوة وأصول الدين ، السعوديّة ، 2007م .

❖ إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت745 هـ) ، تحقيق مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني القاهرة ، الطبعة الأولى 1987 م .

❖ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول ، محمّد بن علي الشوكانيّ (ت1250هـ) تح : أحمد عزو عناية ، دار الكتاب العربيّ ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1999م .

❖ أساليب التوكيد في القرآن الكريم ، عبد الرحمن المطرديّ ، دار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، الطبعة الأولى 1986م .

❖ أسرار العربيّة ، أبو البركات الأنباريّ (ت577هـ) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1999م .

❖ أسرار النحو ، ابن كمال باشا ، تح : أحمد حسن حامد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثانة ، 2002م .

❖ الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

(ت911هـ) ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الطبعة الثانية 1940. .

❖ إشكاليّة المعنى في الجهد التفسيريّ دراسة في ضوء مستويات اللغة تفسيرا وتأويلا ، نجاح فاهم العبيديّ ، نون للطباعة الحديثة ، كربلاء ، ط1 ، 2016م .

❖ الأصمعيّات ، أبو سعيد عبد الملك الأصمعيّ ، تح : أحمد محمّد شاكر و عبد السلام محمّد هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة السابعة ، 1993م .

❖ الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية 1987.

❖ إعراب القرآن ، أبو جعفر النحّاس (ت338هـ) ، علّق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمّد علي بيضون ودار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط1 ، 2001م .

❖ إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت1403هـ) ، دار الإرشاد والشئون الجامعية ، حمص ، سوريا ، الطبعة الرابعة 1415هـ .

❖ الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية) ، محمّد عبد السلام شرف الدين ، دار مرجان ، القاهرة ، ط1 ، 1984 .

❖ الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن الشجري (ت542هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، (د.ت) ، (د.ت) .

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات ابن الأنباري (ت577هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دمشق 1989م .

❖ أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن احمد ابن عبدالله بن هشام (ت761هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، انتشارات سيد الشهداء ، قم المقدّسة ، (د.ط) 1998 م .

❖ الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي الحسن بن علي النحويّ (ت 377هـ) تح :

حسن الشاذلي فرهود ، مصر ، الطبعة الأولى 1969م .

❖ الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجّاجيّ (ت337هـ) ، تح : مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط5 ، 1986م .

❖ الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني أبو المعالي جمال الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن، (ت 739هـ) ، شرح وتعليق : د. محمَّد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة الحسين التجارية ، الطبعة الأولى 1949م.

❖ البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تح : عبد الموجود ، والشيخ معوض ، وشارك فيه د. زكريا النوتي ، ود. أحمد الجمل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001م .

❖ البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت794هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، (د.ط) 1972م .

❖ البلاغة العربية أُسُسُها وعُلومُها وفُنونُها ، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى 1996م .

❖ بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، عبد المتعال الصعيدي (ت1391هـ)، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة السابعة عشر، 2005م .

❖ بناء الجملة العربيّة ، محمّد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د.ط) ، 2003م .

❖ البهجة المرضية في شرح الألفية ، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، القاهرة ، (د.ت) ، (د.ت) .

❖ البيان في تفسير القرآن ، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي ، دار أنوار الهدى، الطبعة الثامنة ، 1981.

❖ البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات ابن الأنباريّ (ت577هـ) ، تح : طه عبد الحميد ، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1980م .

❖ تأويل مشكل القرآن ، لأبن قتيبة الدينوري (ت276هـ) ، تح : السيد احمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1973م .

❖ تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد مرتضى الزبيديّ (1205هـ) ، تح : عبد الستار أحمد فرّاج ، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ط1 ، 1965م .

❖ التِّبيَان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري (ت616هـ) ، تح : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، (د.ط) 1976م .

❖ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ) ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، (د.ط) ، 1984م .

❖ تصحيفات المحدثين ، الحسن بن عبد الله العسكريّ (ت382هـ) ، تح : محمود أحمد ميرة ، المطبعة العربيّة الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1980م .

❖ التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1983م .

❖ التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم ، ياسين عبدالله نصيف (أُطروحة دكتوراه) ، إشراف الدكتورة نهاد فليح حسن ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 2005م .

❖ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ) ، تح : عبّاس مصطفى الصالحيّ ، دار الكتاب العربيّ ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1986م .

❖ جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت– لبنان ، الطبعة الأولى 2004م .

❖ الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، ضياء الدين ابن الأثير (ت637هـ) ، تح : مصطفى جواد ، مطبعة المجمع العلميّ ، بغداد ، (د.ط) ، 1953م .

❖ الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت671هـ) ، تح : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1964م .

❖ الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د. فاضل صالح السامرائي ، منشورات المجمع العلميّ العراقي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، (د.ط) 1998م .

❖ الجملة الفعليَّة ، د. علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2007م .

❖ الجنى الداني في حروف المعاني : حسن قاسم المرادي (ت749هـ) ، تحقيق : طه محسن ، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل 1976م .

❖ حاشية الأَجرومية ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (ت1392هـ) ، الطبعة الرابعة 1988م .

❖ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، الشيخ محمد الخضري (ت1345هـ) ، تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى 2003م

❖ حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1997م .

❖ خزانة الادب ولب لباب لسان العرب : عبدالقادر بن عمر البغدادي ، إعداد: خليل الشيخ – ط،1– ابو ظبي : هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة ، دار الكتب الوطنية،2014م .

❖ الحمل على المعنى في شعر المتنبيّ ، دموع عبّاس كزار ، (رسالة ماجستير) ، جامعة كربلاء ، كليّة التربيّة ، 2022م .

❖ الحمل على المعنى في العربيّة ، علي عبد الله حسين العنبكيّ ، ديوان الوقف السنيّ ، مركز البحوث والدراسات الإسلاميّة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 2012م .

❖ الخصائص ، ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ، تح : محمَّد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، (د.ط) 2004م .

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ) تح : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، (د.ط) ، (د.ت) .

❖ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، (د.ط) ، 1972م .

❖ دلائل الإعجاز : الجرجاني أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمَّد ، (ت471هـ) ، تح: محمود محمَّد شاكر ، ط3 ، مطبعة المدني ، القاهرة – مصر ، 1413هـ – 1992م.

❖ الدَّلالة الزمنية في الجملة العربية ، د. علي جابر المنصوري ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر ، الأردن ، الطبعة الثانية 2002م .

❖ دليل السالك إلى ألفيّة ابن مالك ، عبد الله بن صالح الفوزان ، دار المسلم ، المدينة المنوّرة ، (د.ط) ، (د.ت) .

❖ ديوان إبراهيم بن هرمة ، تح : محمّد جبّار المعيبد ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، (د.ط) ، 1969م .

❖ ديوان ابن دريد الأزديّ ، تح : عمر بن سالم ، مؤسسة سلطان بن عويس ، الإمارات ، الطبعة الأولى ، 2012م .

❖ ديوان أبي طالب عمّ النبيّ ، جمعه وشرحه : محمّد التونجيّ ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1994م .

❖ ديوان أبي النجم العجليّ ، تح : محمّد أديب عبد الواحد ،

❖ ديوان الإمام عليّ بن أبي طالب ، تح : نعيم زرزور ، دار الكتب العلميّة ، (د.ط) ، (د.ت) .

❖ ديوان امرئ القيس ، اعتنى به عبد الرحمن المصطاويّ ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2004م .

❖ ديوان جرير ، تح : نعمان محمّد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، (د.ت) .

❖ ديوان حاتم الطائيّ ، شرحه وقدّم له : أحمد رشاد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 2002م .

❖ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، راجعه وضبط الديوان وصححه : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتب الشرقية ، تونس 1974م .

❖ ديوان الحطيئة ، دراسة وتبويب : مفيد محمّد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1993م .

❖ ديوان ذي الأصبع العدوانيّ ، تح : عبد الوهاب العدوانيّ و محمّد الدليميّ ، مطبعة الجمهور ، الموصل ، (د.ط) ، 1973م .

❖ ديوان ذي الرمّة ، تح : أحمد حسن ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط1 ، 1995م .

❖ ديوان تأبّط شرّا ، تقديم طلال حرب ن دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1996م .

❖ ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدّم له : علي حسن فاعور ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1988م .

❖ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات ، تح : محمّد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) .

❖ ديوان عديّ بن زيد العباديّ ، تح : محمّد جبار المعيبد ، بغداد ، 1965م .

❖ ديوان عنترة بن شدّاد ، تح : محمّد سعيد مولويّ ، كليّة الآداب ، جامعة القاهرة ، 1964م .

❖ ديوان الفرزدق ، تح : ، دار بيروت ، بيروت ، 1984م .

❖ ديوان قيس بن الخطيم ، تح : إبراهيم السامرّائيّ وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1962م .

❖ ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ ، تح : مجيد طرّاد ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1997م .

❖ ديوان الكميت بن زيد الأسديّ ، تح : محمّد نبيل طريفيّ ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2000م .

❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ ، اعتنى به : حمدو طمّاس ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2004م .

❖ ديوان مالك ومتمّم ابنا نويرة اليربوعيّ ، تأليف : ابتسام مرهون الصفّار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، (د.ط) ، 1968 .

❖ ديوان المتنبيّ ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، (د.ط) ، 1983م .

❖ ديوان النابغة الجعديّ ، تح : واضح الصمد ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998م .

❖ ديوان النابغة الذبيانيّ ، تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، (د.ت) .

❖ رتبة المفاعيل في النحو العربيّ بين الثبوت والتصرّف ، حقّي إسماعيل إبراهيم ، (رسالة ماجستير) ، الجامعة المستنصريّة ، كليّة الآداب ، 1993م .

❖ الرسالة الشافية ضمن كتاب دلائل الإعجاز ، للجرجاني أبوبكر عبد القاهر بن عبد

الرحمن بن محمَّد ، (ت 471هـ) ، تح : محمود محمَّد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الثالثة 1992م.

❖ رسالة منازل الحروف ، علي بن عيسى الرماني المعتزلي (ت384هـ) ، تح : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، الطبعة الأولى (د.ت) .

❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد عبد النور المالقي ، تح : أحمد محمد الخراط ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الأولى 1975.

❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (ت1270هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ، (د.ت) .

❖ الروض الأنف في شرح السيرة النبويّة لابن هشام ، عبد الرحمن السهيليّ (ت581هـ) ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2000م .

❖ سرّ صناعة الإعراب ، ابن جني (392هـ) ، تح : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط2 ، 1993 م .

❖ شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت 769هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة العشرون1980 م .

❖ شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك ، بدر الدين محمّد بن مالك (ت686هـ) ، تح : محمّد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2000م .

❖ شرح أبيات سيبويه ، أبو سعيد السيرافيّ (ت385هـ) ، تح : محمّد علي الريح ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د.ط) ، 1974م .

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني أبو الحسن نور الدِّين بن محمَّد (ت929هـ) ، تح : محمَّد محيي الديِّن عبد الحميد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية (د.ت) .

❖ شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت778 هـ)، دراسة وتحقيق: د.علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية.

❖ شرح التصريح على التوضيح أمر التصريح المضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت905هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 2000م.

❖ شرح جُمل الزّجّاجي ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت669هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : فوّاز الشعّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1998م .

❖ شرح الحدود النحوية ، لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت 972 هـ)، دراسة وتحقيق زكي فهمي الألوسي ، جامعة بغداد – بيت الحكمة ، (د.ط) ، (د.ت) .

❖ شرح ديوان الحماسة ، أبو علي الأصفهانيّ (ت421هـ) ، تح : غريد الشيخ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2003م .

❖ شرح الرضي على الكافية ، رضيّ الدين الاستراباديّ ، تح : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة فاريونس ، بنغازي ، الطبعة الثانية ، 1996م .

❖ شرح شذور الذهب ، لأبن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح : محمد ياسر شرف ، دار إحسان للنشر والتوزيع ، طهران ، الطبعة الأولى ، 1417هـ .

❖ شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة ، محمّد حسن شرّاب ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2007م .

❖

❖ شرح شواهد المغني ، السيوطيّ (ت911هـ) ، تعليق : محمّد الشنقيطيّ ، لجنة التراث

العربيّ ، بيروت ، (د.ط) ، 1966م .

❖ شرح قطر الندى ، وبل الصدى ، لآبن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، طهران ، 1380هـ .

❖ شرح الكافية الشافية ، لأبن مالك ، تح : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى2000م .

❖ شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافيّ (ت368هـ) ، تح : أحمد حسن مهدليّ و علي سيّد علي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2008م .

❖ شرح المفصَّل ، موفق الدين بن يعيش (ت643هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 2001م .

❖ شعر الأحوص الأنصاريّ ، تح : إبراهيم السامرّائيّ ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، (د.ط) ، 1969م .

❖ شعر زياد الأعجم ، تح : يوسف حسين بكّار ، دار المسيرة ، عمّان ، الطبعة الأولى ، 1983م .

❖ شعر الصلتان العبديّ ، تح : شريف علاونة ، كليّة البترا ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007م .

❖ شعر عمرو بن معدي كرب الزبيديّ ، جمعه ونسّقه : مطاع الطرابيشيّ ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ، الطبعة الثانية ، 1985م .

❖ شعر القُحيف العقيليّ ، تح : حاتم الضامن ، فرز من مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ ، الجزء الثالث ، المجلّد السابع والثلاثون ، 1986م .

❖ الشعر والشعراء ، ابن قتيبة الدينوريّ (ت276هـ) ، تح : أحمد محمّد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط1 ، 1982م .

❖ الصَّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ابن فارس أبو الحسن أحمد بن فارس

بن زكريّا ، (ت395هـ) ، علَّق عليه ووضحّ حواشيه : أحمد حسن بسبح ، منشورات عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى 1997م .

❖ طبقات النحويين واللغويين ، محمّد بن الحسن الزبيديّ (ت379هـ) ، تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، (د.ت) .

❖ عروس الأفراح في شرح (تلخيص المفتاح في المعاني ، والبيان ، والبديع للخطيب القزويني ، أبو المعالي جمال الدِّين محمَّد بن عبد الرحمن (ت739هـ) ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، مصر ، (د–ت) .

❖ العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، سلسلة المعاجم والفهارس ، الطبعة السادسة عشر 1980م.

❖ فتح القدير ، محمّد بن علي الشوكانيّ (ت1250هـ) ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1992م .

❖ فتح الكبير المتعال إعراب المعلّقات العشر الطوال ، محمّد علي طه الدرّة ، مكتبة السواديّ ، جدّة ، الطبعة الثانية ، 1989م .

❖ الفهرست ، لآبن النديم (ت385هـ) ، تح : ناهدة عباس عثمان ، دار قطري بن الفجاءة ، الطبعة الأولى 1985م.

❖ الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت898هـ) ، تحقيق أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ،بغداد ، (د.ط) 1983.

❖ في النحو العربي_ نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية 1986م .

❖ في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق ، خليل أحمد عمايرة ، عالم المعرفة للنشر

والتوزيع ، جدّة ، الطبعة الأولى ، 1984م .

❖ الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب (646هـ) ، تح : صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2010م .

❖ الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة 1988 م .

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (538هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1407هـ .

❖ الكليات ، أبو البقاء الكفوي ، إعداد عدنان دروس ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية 1998م .

❖ لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الأفريقي (ت711هـ)، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1414هـ.

❖ اللّامات ، أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) ، تح : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية 1985م .

❖ اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، مطابع الهيأة المصرية العامة ، القاهرة ، (د.ط) 1973م.

❖ اللمحة في شرح الملحة ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت720هـ) ، المحقق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، السعودية ، الطبعة الأولى، 2004م.

❖ اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : حامد المؤمن ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى 1982م .

❖ مباحث التخصيص عند الأصوليين ، عمر بن عبد العزيز الشليخانيّ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمّان ، الطبعة الأولى ، 2000م .

❖ مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، القاهرة .

❖ مجالس العلماء ، للزجاجي ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الأولى 1983م .

❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ) ، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1999م .

❖ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المسمى "تفسير ابن عطية" ، الشيخ أبو الحق محمد بن عطية الغرناطي (ت 541هـ) ، تح : وتعليق الأستاذ أحمد صادق الملاح ، القاهرة ، 1974.

❖ المرتجل ، عبد الله ابن الخشّاب (ت567هـ) ، تح : علي حيدر ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق ، (د.ط) ، 1972م .

❖ مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبريّ (ت616هـ) ، تح : محمّد خير الحلوانيّ ، دار الشرق العربيّ ، بيروت ن الطبعة الأولى ، 1992م .

❖ المسائل الخلافيّة في الفضلات من منصوبات الأسماء ، عقيل رحيم علي اللاميّ ، (رسالة) ، جامعة بغداد ، كليّة الآداب ، 1998م .

❖ مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الأعلام ، العراق ، الطبعة الأولى 1975م .

❖ المطوَّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، العلّامة سعد الدين مسعود بن عُمَر التفتازاني (ت792هـ) ، تح : د. عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة 2013م .

❖ معاني القرآن ، أبو زكريا الفرّاء (ت207هـ) ، تح : أحمد يوسف النجاتي وآخرين ، دار المصريّة للتاليف والترجمة ، مصر ، الطبعة الأولى ، (د.ت) .

❖ معاني القرآن ، للأخفش الأوسط (ت215هـ) ، تح : د. فائز فارس ، ط2 ، الكويت ، 1981م .

❖ معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ) ، تح : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى 1988م .

❖ معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، 1989-1990م .

❖ معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة ، محمّد سمير اللبديّ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1985م .

❖ المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، عبد العزيز عبده ، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والنشر ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، 1982م .

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح : د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة السادسة 1985م .

❖ مفاتيح الغيب ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن المعروف بالفخر الرازي (ت 606هـ) ، مطبعة البهية – مصر (د.ت) .

❖ المفصّل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن الزمخشري (ت538هـ) ، د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى 1993م .

❖ المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده في القرآن الكريم ، شرف الدين علي الراجحيّ ، دار المعرفة الجامعيّة ، الاسكندريّة ، (د.ط) ، 1989م .

❖ المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة (شرح الشواهد الكبرى) ، بدر الدين العينيّ (ت855هـ) ، تح : علي محمّد فاخر وآخرين ، دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2010م .

❖ المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجانيّ ، تح : كاظم بحر المرجان ، دار

الرشيد للنشر ، بغداد ، (د.ط) ، 1982م .

❖ المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت (د.ت) .

❖ المقرّب ، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد الأشبيلي ، (ت699هـ) ، تح: أحمد عبد الستار الجواري ، د. عبدالله أحمد الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّينية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى 1971م.

❖ من بلاغة القرآن ، أحمد أحمد عبد الله البيلي البدوي (ت: 1384هـ) ، نهضه مصر – القاهرة ، (د.ط) 2005م .

❖ الموافقات ، أبو إسحاق الشاطبيّ (ت790هـ) ، تح مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1997م .

❖ الموفي في النحو الكوفيّ ، صدر الدين الكنغراويّ (ت1349هـ) ، تح : محمّد بهجت البيطار ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق ، الطبعة الثانية ، 1368هـ .

❖ نتائج الفكر في النحو ، السهيلي ، تح : أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي معوض ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) .

❖ النحو التطبيقيّ ، خالد عبد العزيز ، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع ، المنصورة ، الطبعة الثالثة 2019م .

❖ نحو المعاني ، أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، (د.ط) ، 1974م .

❖ النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة 1975 م .

❖ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، برهان الدين ابراهيم بن عمر البقاعي (ت885هـ) ، تح : محمد عبد المعين خان ، طبعة مجلس المعارف الاسلامية ، حيدر

آباد الدكن الهند ، الطبعة الأولى 1969م .

❖ النكت والعيون (تفسير الماورديّ) ، علي بن محمّد الماورديّ ، علّق عليه : السيّد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) .

❖ همع الهوامع في شرح (جمع الجوامع) : السيوطي أبو الفضل جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي ، (ت911هـ) ، تح : أحمد شمس الدِّين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1418هـ – 1998م.

Summary

The Treasury of Literature and the Core of Bab Lisan al-Arab), by its author Abdul Qadir bin Omar al-Baghdadi, who was born in Baghdad in the year 1030 AH and died in Egypt in the year 1093 AH. He composed the book's material from rare texts and Arab proverbs with great precision and care. This book is considered an explanation of the evidence of Radhi al-Din al-Istarabadi (d. 684 AH or 686 AH) on Al-Kafiya, and it was numbered by (957) witnesses. The introduction to the Treasury of Literature also included a note dedicating this book to Sultan Muhammad Khan bin Ibrahim Khan Al-Uthmani, then with the translation of the commentator of Al-Kafiya, Al-Radi Al-Istarabadi, whom Al-Baghdadi described in the introduction to the Treasury, saying: ((Al-Radi The famous imam, the author of Sharh al-Kafiyah, by Ibn al-Hajib, who did not write a book on it, nor did most grammar books like it, with compilation, verification, and good reasoning.

People have devoted themselves to it and discussed it, and the sheikhs of the era and those before them have approved of it in their works and lessons, and there are many studies and choices in it, and schools of thought that are unique to them.) (), Then the explanation has great scientific importance and was the starting point for the enlightenments and directives that Al-Baghdadi set out from in Al-Khazanah. He described the explanation of Al-Kafiya by saying: ((And the explanation of Al-Kafiya is for the perfect scholar, the star of the imams and the virtuous of the nation, Muhammad bin Al-Hasan Al-Radi Al-Istrabadi, may God cover him with His forgiveness.

The book of Jalil Al-Khatr Mahmoud Al-Athar contains some of the foundations of this art according to its mothers, and some of its branches have its jokes. He combined evidence and premises

and their determination with multiplying and editing issues and meanings. He exaggerated in clarifying occasions and directing discussions until his explanation surpassed that of his peers, and his book came This is like a contract arranged in the jewels of ((wisdom with the jewels of speech

This importance was reflected in the Treasury to the point that it became a comprehensive encyclopedic reference for those principles, with their explanations and translations by their authors, and what he added in terms of complements to what his predecessor scholars had reported, to the point that Abd al-Salam Haroun described it as the book that immortalized the name of al-Baghdadi, and it is the highest encyclopedia in Arabic sciences and literature, as it was loaded with rare texts. He preserved for us the remains of books that had been lost or disappeared. He continued writing them for six years, as he mentioned in the introduction, as he was keen to confirm the dates of his books, saying: “The beginning of the writing was in the protected Egypt on the first day of Shaban in the year 1073 AH, and it ended.” On the night of Tuesday the twenty-second of Jumada al-Akhirah of the year seventy-nine 1079 AH, so the period of composition will ()((be six years.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala / College of Education for Human Sciences

the department of Arabic language

The effect of meaning on grammatical guidance in Al-Khazanah by Al-Baghdadi

He died in (1093) AH

A thesis submitted by the student

Enas Hamza Sultan Al-Araji

To the Council of the College of Education for Human Sciences at the University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a doctorate degree in Arabic Language and Literature/Language

Supervised by

Prof. Dr

Makki Mohi Aidan Al-Kalabi

AH 2023 **1445**